



# مجلة القلزم

لدراسات الأمنية والاستراتيجية



ISSN: 1858 - 9987

مجلة علمية دولية محكمة ربع سنوية

## في هذا العدد :

- ❖ الصراع القبلي وعوامل الجغرافيا في السودان  
أ.د. سمير محمد على حسن الرديسي
- ❖ النزاعات بولاية كسلا (أسبابها وعلاجها - رؤية استشرافية)  
أ.د. حاج محمد تاج السر حاج حمد محمد البولادي
- ❖ النزاعات القبلية في دارفور وأثرها في الأمن المحلي والإقليمي  
د. أبوبكر فضل محمد عبدالشافع - د. أحمد يوسف فنك البلول
- ❖ مستقبل النزاعات القبلية في السودان  
د. اعتدال محمد أحمد الأمين
- ❖ الدور التاريخي للجوودية في دارفور والقلد في شرق السودان في فض النزاعات  
د. أحمد سمي جدو محمد النور



العدد الثالث (خاص) - محرم 1443 هـ - أغسطس 2021 م

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان  
مجلة القلزم: Alqulzum Journal for security and  
strategic studies

الخرطوم : مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر 2021  
تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع- السوق العربي-  
الخرطوم - السودان  
ردمك: 1858-9987

# مجلة القلم للدراسات الأمنية والاستراتيجية

## الهيئة العلمية والإستشارية

- أ.د. عبده مختار موسى محمود - جامعة أم درمان الإسلامية - السودان.  
أ.د. ياقوت الشيخ عيسى كلاخي- جامعة ابن خلدون تيارت- الجزائر.  
د. إعتدال محمد أحمد الأمين - جامعة الزعيم الأزهري - السودان .  
د. وليد عبد الخالق - جمعة شرق كردفان - السودان.  
د. سعاد محمد عمر الجفال - جامعة طرابلس - ليبيا .  
د. محمد الواثق عبد الحميد الجريفواوي - مستشار الدراسات والبحوث  
القانونية - دائرة البلديات والنقل - امارة ابوظبي - الامارات العربية المتحدة .  
د.إلهام النور سلمان النور - جامعة الزعيم الأزهري - السودان .  
د. مبروك كاهي - جامعة ورقلة - الجزائر.  
د. أميمة محمود محمد بشير - مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر  
الأحمر - السودان .  
د.إبتهال بابكر نور الدائم السماني - جامعة الرباط - السودان .  
د. خالدة عبد الرحمن وقيع الله بلاص - جامعة أم درمان الإسلامية - السودان.  
د.راشد التجاني سليمان - جامعة أم درمان الإسلامية - السودان.  
د. رضوان بن الرقي بن أحمد شافو - جامعة الوادي - الجزائر.  
د.معتزمحي عبدالحميدعباده-المركز الجمهوري للدراسات الإستراتيجية-العراق.

## هيئة التحرير

### المشرف العام

أ.د.مصعب سليمان الجمل  
مدير جامعة سليمان الدولية-تركيا

### رئيس التحرير

د.حاتم الصديق محمد أحمد

### نائب رئيس التحرير

د.عوض أحمد حسين شبا

### سكرتير التحرير

د.دينا العشري

### التدقيق اللغوي

أ. الفاتح يحيى محمد عبد القادر

### الإشراف الإلكتروني

د. محمد المأمون

التصميم الفني

أ. عادل محمد عبد القادر

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة

تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي:

هاتف: 2491215662071 - 249910785855

بريد إلكتروني: rsbcsc@gmail.com

السودان - الخرطوم - السوق العربي - عمارة جي تاون - الطابق الثالث

## موجهات النشر

### تعريف المجلة:

مجلة (الْقُلُوم) للدراسات الأمنية والاستراتيجية مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات التي تخص حوض البحر الأحمر والدول المطلة عليه والمواضيع ذات الصلة.

### موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
  2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ( ).
  3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
  4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
  5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R).
  6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
  7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
  8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
  9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).
- نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

## المحتويات

الصراع القبلي وعوامل الجغرافيا في السودان.....(1-34)

أ.د. سمير محمد على حسن الرديسي

النزاعات بولاية كسلا (أسبابها وعلاجها- رؤية استشرافية).....(35-52)

أ.د. حاج محمد تاج السر حاج حمد محمد البولادي

النزاعات القبلية في دارفور وأثرها في الأمن المحلي والإقليمي.....(53-82)

د. أبوبكر فضل محمد عبدالشافع - د. أحمد يوسف فنك البلول

مستقبل النزاعات القبلية في السودان.....(83-106)

د. اعتدال محمد أحمد الأمين

الدور التاريخي للجودية في دارفور والقلد في شرق السودان في فض النزاعات.....(107-126)

د.أحمد سمي جدو محمد النور

بسم الله الرحمن الرحيم  
وبه نبدأ ونستعين  
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً..

### القارئ الكريم:

سلام من الله عليك ورحمة منه وبركاته ونصلى ونسلم على سيدنا وعلى آله  
وصحبه أجمعين، تغمرنا السعادة ونحن نخطو مع حضراتكم أولى خطواتنا في إصدار  
العدد الثالث (خاص) من مجلة القلزم العلمية للدراسات الأمنية والاستراتيجية آملين  
أن تكون هذه الخطوة قفزة في إطار تطوير النشر والبحث العلمي بمركز بحوث  
ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان.

### القارئ الكريم:

تصدر هذه المجلة المتخصصة بالتعاون مع واحدة من أهم الجامعات الرائدة  
في مجال التعليم والتي حققت نجاحات أكاديمية مميزة على مستوى العالم وهي  
جامعة سليمان الدولية - تركيا.

### القارئ الكريم:

هذا العدد من مجلة القلزم العلمية للدراسات الأمنية والاستراتيجية يشمل  
عدد من العناوين والبحوث الرصينة الهادفة والتي نرجو من الله تعالى أن تجدوا

فيه المثمر والمفيد وهي الصراع القبلي وعوامل الجغرافيا في السودان، النزاعات بولاية كسلا( أسبابها

وعلاجها- رؤية استشرافية)، النزاعات القبلية في دارفور وأثرها في الأمن المحلي والإقليمي، ومستقبل النزاعات القبلية

في السودان، دور الجودية في دارفور والقلد في شرق السودان في فض النزاعات وفي الختام نسأل الله تعالى  
التوفيق والسداد للجميع.

هيئة التحرير

# الصراع القبلي وعوامل الجغرافيا في السودان

- قسم الجغرافيا - كلية التربية - جامعة الخرطوم

أ. د. سمير محمد علي حسن الرديسي

## مستخلص:

يعاني السودان كثيراً من الصراع القبلي الطويل نتيجة لتداخل كثير من العوامل، أكثرها تأثيراً هي العوامل الجغرافية المرتبطة بالثروات الطبيعية وخصائص البيئة الطبيعية والأنماط السكانية التي يقوم عليها الأنشطة الاقتصادية الحادثة. يأخذ الصراع القبلي في السودان أوجه متعددة ترتبط بما سبق ذكره من عوامل، وترتبط أيضاً بتاريخ تكوين الدولة السودانية وبطبيعة النظم الإدارية التي تم تطبيقها في فترات الحكم المتتالية بجانب المشاكل ذات الصلة بالهوية والعرقية والدين. يسعى هذا المقال لتوضيح دور العوامل الجغرافية في الصراع القبلي في السودان بالتدقيق في مجمل العوامل سالفة الذكر بوضعها في المحتوى الجغرافي لتفسير طبيعة الصراع القبلي- المكاني فيه. اعتمد المقال على المصادر الجغرافية والتاريخية والبحوث العلمية ذات الصلة بهذا الموضوع والمتاحة في المواقع العلمية. وتؤكد هذه المصادر ثراء السودان بالموارد الطبيعية التي أصبحت مجالاً للصراع القبلي نتيجة «للحتمية البيئية» والتركيبة السكانية المتباينة والحوكمة السياسية-الإدارية «النائية» عن الواقعية الجغرافية. يحتاج السودان للتقليل أو الحد من الصراع القبلي وذلك بأن يحسن إدارة الموارد الطبيعية بجانب مراعاته للظروف الجغرافية البيئية بالاعتماد على «حتمية» الواقع المحلي بخصائصه المكانية والسكانية والتاريخية.

## Abstract:

Sudan is extremely suffering from long run tribal conflict which is due to the interaction of many factors; mostly effectives are the geographical ones which are associating with natural resources, environmental potentiality and population composition where occurring economic activities are found. Tribal conflict in Sudan takes many forms associating with the factors mentioned before and also with, history of the constitution of the Sudanese State, the nature of the administrative systems implemented during successive governance eras, and with the problems of identity, ethnicity and religion. This article works to explain the role of geographical factors in tribal conflict in Sudan, by scrutinizing the whole of the previously mentioned factors and putting them into a geographical context so as to interpret the nature of space - tribal conflict in Sudan. The article depended on geographical and historical sources and on the accessed relevant scientific research. These sources confirmed the richness of Sudan with natural resources that became a domain for tribal conflict as a result of “environmental determinism”, population composition, and the political – administrative governance which was alienating from the geographic reality. Sudan needs to alleviate or to get rid of tribal conflict through managerial improvement of its natural resources and also to consider the geographical environmental conditions by relying on “determinism” of the local reality with its spatial, historical and population characteristics.

## المقدمة:

تلعب العوامل الجغرافية دوراً مهماً في تحديد طبيعة الصراع ومدى انتشاره، إذ لكل صراع موقع ومساحة ونطاق يتحدد بالنسبة لموقع العاصمة المركزية في الدولة، وبالنسبة لمجمل مساحة القطر<sup>(1)</sup>. وتؤكد الدلائل وجود علاقة داخلية بين مساحة نطاق الصراع الذي تحدده عوامل قربه لحدود دولة مجاورة ودخول الموارد الطبيعية في الصراع وطول فترة الصراع، والموقع الجغرافي. أما مسافة نطاق الصراع من العاصمة المركزية فتتأثر بمساحة نطاق الصراع وحجم القطر ووجود أو غياب الهوية الدينية أو العرقية والمسعى للانفصال وسط المتمردين<sup>(2)</sup>. ويُسهّل معرفة مفهوم فضاء الصراع conflict space إجراء التحليل المنظم لبيئات الصراع داخل الدولة. أما البعد المكاني للصراع spatiality of conflict فهو اقتران التداخلات التخومية (التحليل المكاني) والخصائص الشبكية (الشبكة الاجتماعية) بالاعتماد على النظريات المتداخلة بينهما<sup>(3)</sup>. وبحكم ارتباط الصراعات المحلية بمصالح الحكومات والمجموعات المتصارعة في مستوى الدولة التي تكون جزءاً من إقليم كبير، فبالتالي يعتبر مستوى الإقليم هو الأجدر لتحليل الصراع بدلاً عن قصره على مستوى الدولة كوحدة لتحليله<sup>(4)</sup>.

يحرك رأس المال العالمي كثير من الصراعات المحليّة والإقليمية وترتبط تخومه وفضاءات عملاته بالجهات السياسية للدول الشعبية، إذ تمتلك فرنسا الفرنك، والمملكة المتحدة الجنيه الإسترليني، والولايات المتحدة الدولار. وتستخدم هذه العملات خارج «الوطن» الأم في التحويلات بين الشعوب أو داخل الدول «غير صاحبة العملة» نفسها. وقد ظهر تفاوت في السنوات الأخيرة بين هذا المشهد العقلاني البسيط والمنظومة الحقيقية لفضاءات العملة والذي يعزى لدور الحدود التخومية للدولة في الحدّ من تداول العملة. وتُظهر الجغرافيا الجديدة للمال القوة المالية والسياسية بسبب أن التحويلات المالية الحديثة تخلق تحدياً لسيادة الدولة state sovereignty. وترتب على ذلك إعادة تشكيل العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية باستخدام تفسيرات الفضاءات النقدية القومية national monetary spaces، والتي خلقت توترات وخوف، إلا أنها وفرت فرصاً للتعاون<sup>(5)</sup>. وتتقيد عمليات إعاد بناء الدولة المعاصرة بما يطرأ من تحولات في العلاقات المتعددة وغير الموجهة<sup>(6)</sup>.

يؤثر تدهور الموارد الطبيعية وخاصة الأراضي، على القدرة الإنتاجية للأرض وبالتالي إنتاج الغذاء وسبل كسب العيش وانتشار الفقر وسط السكان الريفيين. ومع نشوء الدول الشعبية ذات الحدود الجغرافية صعبت حركات الهجرة التاريخية بحثاً عن المراعي وغيرها وأصبحت أقل جدوى، حيث نتج عنه ضغط ديمغرافي على الموارد الطبيعية، ونشوء تيارات الهجرة الداخلية

التي اتجه معظمها نحو المناطق الحضرية<sup>(7)</sup>، حيث تعتبر التنمية الإقليمية غير المتوازنة السبب الرئيسي للهجرة الداخلية في السودان<sup>(8)</sup>. ويرتبط التكوين العرقي والقبلي للسودان بالصحراء الكبرى الممتدة من البحر الأحمر وحتى الأطلسي والتي يقطنها قبائل البربر، والبربر المستعربة، والأثيوبيين (التشاديين والحاميين)، والزنوج ( الموسوعة العربية 2019)، والسكان ذوي الأصول العربية. وتعتبر السلالة E أقوى السلالات الأفريقية وأوسعها انتشاراً في أفريقيا وتوجد أعلى نسبة منها وسط الأمازيغ وسكان وادي النيل القدماء وسكان شمال وشرق أفريقيا، وقد أثرت على سلالات حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط. (احمد، 2014). ويسعى هذا المقال لتوضيح دور العوامل الجغرافية ذات الصلة بالنواحي البيئية والتنمية والإدارية والسكانية في نشوء واستمرار الصراع القبلي في السودان.

### الموارد الطبيعية للسودان:

### قاعدة النشاط الاقتصادي والتداخل السكاني:

يمتد السودان بين دائرتي العرض (8° 45' - 23° 8' N) شمالاً وخطي الطول (21° 49' - 34° 23') شرقاً، وبذلك يغطي مساحة تقدر بحوالي 1,800,000 كلم مربع<sup>(9)</sup>، ويأتي في الترتيب الثاني في أفريقيا والثالث في العالم العربي من حيث المساحة. ويبلغ طول حدوده البرية 6,780 كيلومتراً ويجاوره مصر وليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان وإثيوبيا وأريتريا، وله حدود بحرية على ساحل البحر الأحمر الغربي يبلغ طولها 750 كيلومتر (الشكل 1). أضفى الامتداد العروضي الكبير والمساحة الهائلة وحدوده البحرية أهمية على موقعه الجغرافي ووضعه الجيوبوليتيكي.



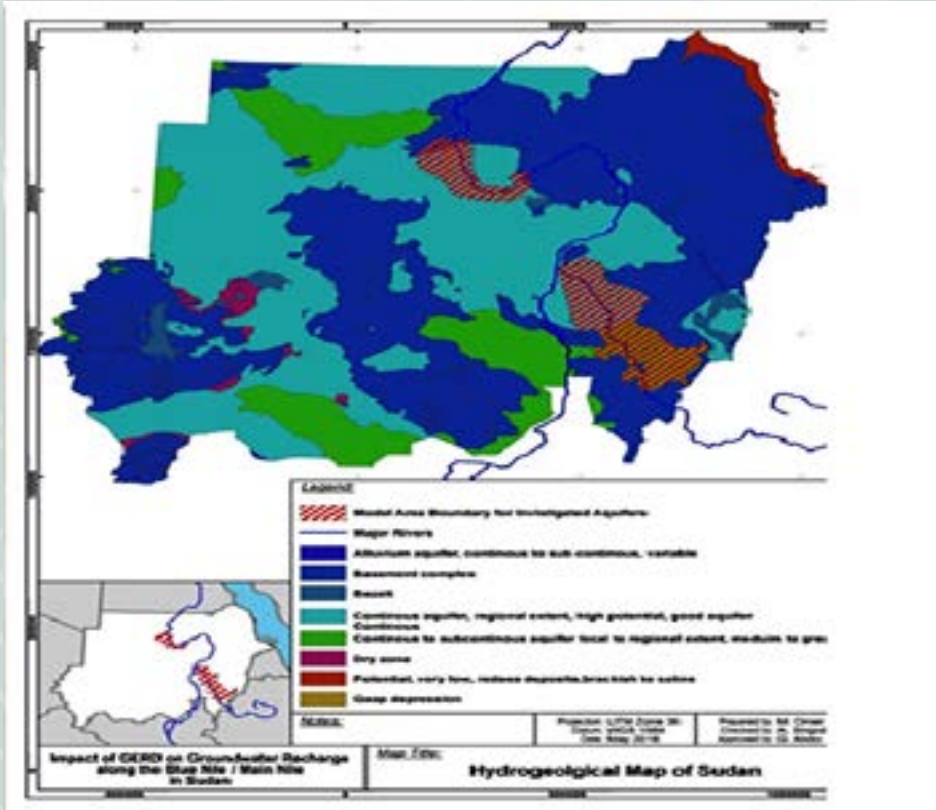
الشكل 1: موقع السودان الجغرافي

المصدر: الرديسي، سمير محمد على. 2012. الأيديولوجيا السياسية وتكوين خارطة السودان الجغرافية. مجلة الدراسات السودانية 18: 39-71

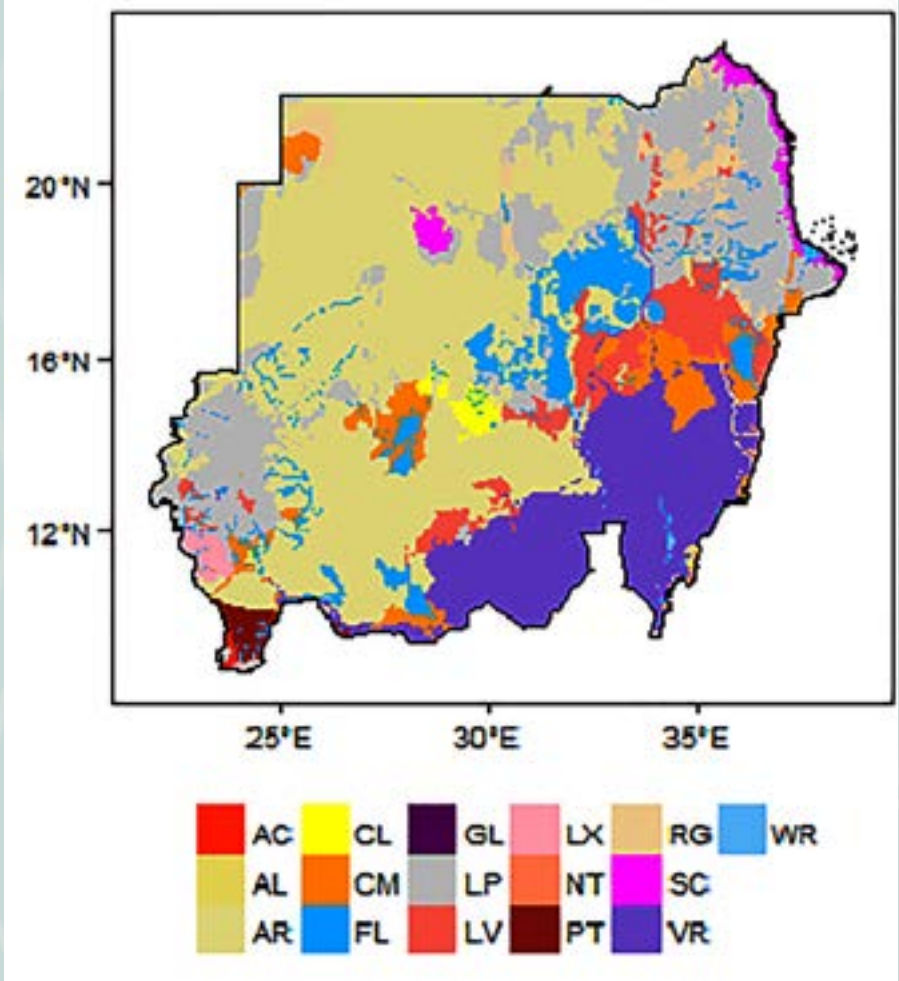
يغلب الإستواء على سطح السودان، إذ نجد بالمرجعية لمستوى سطح البحر أن 45% من مساحته يتراوح ارتفاعها بين 300-500 متراً، وحوالي 50 % منها يقل ارتفاعها عن 1200 متراً<sup>(10)</sup>، و 2 % منها يقل ارتفاعها عن 300 متر، وتعتبر منطقة جبل مرة التي يصل ارتفاعها إلى حوالي 3089 متراً أكثر المناطق ارتفاعاً، وتشغل جبال البحر الأحمر 2.7% من مساحته. ونتج عن امتداده في ثلاثة عشر دائرة عرضية أن تشكل المناطق الصحراوية 30% من مساحته، والمناطق شبه الصحراوية 20 % منها، واللذان يقعان شمال خط عرض 16° شمالاً، ومنطقة السافانا التي تشكل حوالي 38 % من مساحته وتمتد من خط عرض 10° إلى خط عرض 16° شمالاً. كما نتج أيضاً تنوع أقاليمه المناخية من السافانا في الجنوب إلى الصحراء الجافة في الشمال مع مناخ بحري على ساحل البحر الأحمر، حيث تختلف في بعض خصائصها المناخية. يوفر الإشعاع الشمسي الذي يتراوح متوسطه السنوي اليومي من 3.05 - 7.62 kWh m<sup>-2</sup> / day كيلوات مورداً طبيعياً لإنتاج الطاقة الشمسية. كما توفر سرعة الرياح التي يتراوح معدلها السنوي بين 1.53 - 5.07 m<sup>-1</sup>، ومعدل أعلى سرعة لها بين 1.35 و 49.5 W m<sup>-2(11)</sup>، فرصة لإدخال بعض التطبيقات الفنية في المناطق الريفية البعيدة<sup>(12)</sup>.

توجد ثلاثة مجموعات من الصخور الأساسية في السودان تتوزع بنسب متفاوتة من مجمل مساحة القطر، وتشمل صخور الأساس (48 %)، والصخور الرسوبية (47 %)، والترسبات الحديثة (3%)<sup>(13)</sup>، بجانب سلسلة ارسابات أم روبة التي تغطي منطقة واسعة من وسط وشمال السودان، وتتكون من الطين والرمال القارية غير المتماسكة والطين الرملي. وتحتوي هذه التكوينات الجيولوجية على المعادن الفلزية واللافلزية مثل ارسابات خام الحديد، والكيانيت، والنيكل، والتلك، والتنجستن، والزنك، والذهب والكروم والمنجنيز والملح والميكا، إنتاج الأسمنت من صخور الحجر الجيري منذ 1949م. كما وفرت هذه الصخور إمكانية استخراج البترول منذ 1980م جنوب شرق أبو جابرة بمعدل تدفق يبلغ 11 الف برميل/اليوم<sup>(14)</sup>. وتشير بعض التقديرات إلى امتلاك السودان قبل عام 2011م ما يعادل 100x108 bbI-80x108 من الموارد الهيدروكربونية<sup>(15)</sup>. كما توفر التكوينات الصخرية المياه الجوفية (الشكل 2) ذات الإنتاجية العالية ومعدلات التخزين المرتفعة والخصائص المرغوبة للشرب والري، ومثال ذلك الجزء الشمالي من حوض الخرطوم الجوفي في وسط السودان<sup>(16)</sup>. كما تعتبر الصخور مصدراً لأنواع مختلفة من التربة في السودان (الشكل 3). هناك التربة الرملية في الإقليمين الصحراوي وشبه الصحراوي في شمال وغرب السودان،

وتتميز بأنها تربة هشّة وقليلة الخصوبة تستغل في زراعة الكثير من المحاصيل النقدية، ومراعي هامة للماشية والأبل. وتوجد التربة الطينية، التي تصنف على أنها فيرتيسول في ثلاثة من النظم العالمية لتصنيف التربة<sup>(17)</sup>، في وسط وشرق السودان وتمتد من غرب كسلا عبر منطقة الجزيرة ثم جنوب كردفان، وهي المناطق الزراعية الرئيسية لإنتاج الذرة والقطن والزراعة الآلية، ومصدر رئيسي للمنتجات الغابية وخاصة الصمغ العربي. وتضم التربة الواقعة بين النيلين الأبيض والأزرق مجموعتين من الترب. هناك التربة النهرية وتضم طمي النيل الأبيض والسلت والطين السلتي للنيل الأزرق، والترب المتنوعة التي تتكون من الرمال والسلت مع خليط من المواد الناعمة، والتربة الطميّة التي توجد في العروض الدنيا للنيل الأبيض وعلى امتداد النيل الأزرق ونهر النيل حتى بحيرة السد العالي ودلتا القاش ودلتا خور بركة<sup>(18)</sup>. وهناك مجموعة الطين الداكن الموجودة فوق مستوى الفيضان الحالي للأنهر بين النيلين الأبيض والأزرق<sup>(19)</sup>.



شكل 2: الخريطة الهيدرولوجية للسودان



### الشكل 3 : التصنيف الدقيق للتربة في السودان

توفر الأمطار موارد طبيعية رئيسياً مهماً، إذ تساهم بحوالي 400 بليون متر مكعب سنوياً من إجمالي المياه في السودان. تتميز بالتناقص في كمياتها السنوية من 700 ملم في الحدود الجنوبية إلى أقل من 20 ملم في الشمال (الشكل 4). وقد يصل الاختلاف في كمية الأمطار إلى حوالي 50 % في النصف الشمالي من السودان وإلى 30% في الجزء الأوسط منه، وتتميز بقصر فترة هطولها وتذبذبها وعدم انتظام بداية الفصل المطير<sup>(20)</sup>. وتعتمد عليها الزراعة التقليدية في أماكن كثيرة في غرب ووسط السودان والزراعة الواسعة في السهل الطيني في القضارف. بجانب ذلك توفر مياه الأمطار مصدراً لمياه الشرب في كثير من أنحاء السودان،

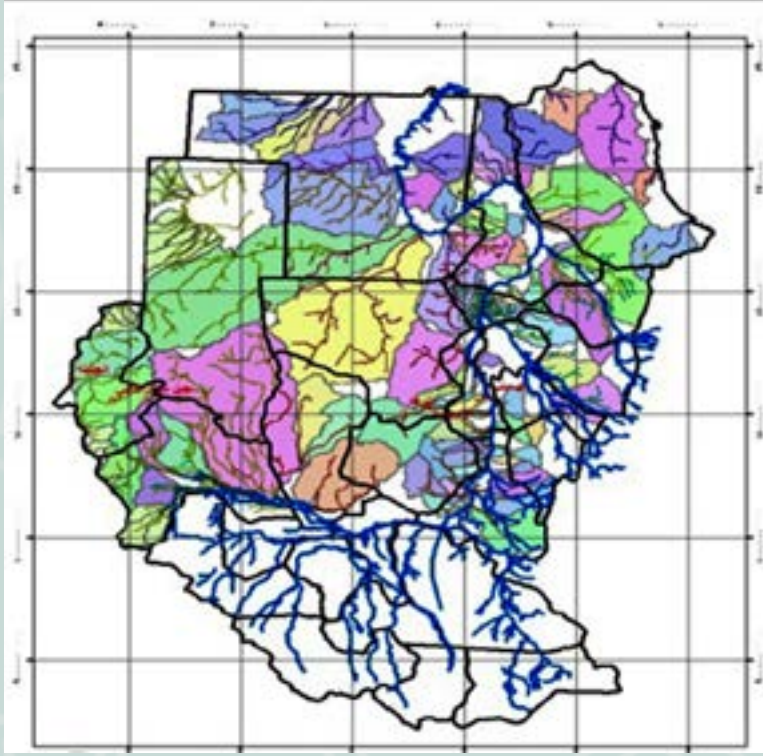
وتعمل على تجديد المراعي الطبيعية والغابات، وتغذي الخزانات الجوفية بالمياه. ويتبع توزيعات المطر سبعة نطاقات نباتية طبيعية، وذلك بدءاً من صفر ملم في الشمال إلى 1500 ملم في الجنوب، وهي غنية بالمجموعات الطبيعية التي تزيد عن 100 نوع من الأشجار التي تختلف اختلافات كبيرة بينها وفي مستوى النوع الواحد نفسه، بسبب الاختلاف في كميات المطر ونوع التربة. وقد مكن توزيعها الجغرافي من تمييز نطاقات جينية - إيكولوجية فرعية sub-genecological zones لبذور الأشجار تستخدم لجمع بذورها<sup>(21)</sup>. كما توفر الموارد الجينية للنباتات المحلية، التي تشمل العديد من أنواع النباتات البرية، مصدراً للطعام أوقات المجاعات في بعض المناطق. كما توفر النباتات الطبيعية مصادر وافرة من طاقة الكتلة الحيوية<sup>(22)</sup>.



الشكل 3: معدلات الأمطار فوق السودان (خطوط تساوي المطر)

يمتد نظام النيل فوق سهل السودان الشاسع من الجنوب إلى الشمال، ويشق سهله الطيني الأوسط بانحدار عام من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي. يتكون من النيل الأبيض و النيل الأزرق وروافدهما ونهر عطبرة والنيل الرئيسي وكثير من الأودية الموسمية (الشكل 4). يساهم بحوالي 93 بليون م<sup>3</sup> من المياه سنوياً، يخصص 20 بليون م<sup>3</sup> منها للسودان. وقد ساهم النيل الأزرق في هذه الميزانية المائية خلال الفترة من 1965-2005، بحوالي 44,36 مليار م<sup>3</sup> سنوياً، بينما ساهم نهر الرهد بحوالي 1,25 مليار م<sup>3</sup>، ونهر الدندر بحوالي 3 مليار م<sup>3</sup>. أما النيل الأبيض فقد ساهم بحوالي 26 مليار م<sup>3</sup> خلال الفترة 1943-1992<sup>(23)</sup>، ونهر عطبرة بحوالي 12 مليار م<sup>3</sup> خلال نفس الفترة. وتساهم الأودية الموسمية بحوالي 6 بليون م<sup>3</sup> من المياه سنوياً، والمياه الجوفية غير المتجددة

بحوالي 4 بليون م<sup>3</sup>. ومن جميع هذه المصادر إضافة لمياه الأمطار، تبلغ كمية المياه المتاحة للسودان سنوياً حوالي 30 بليون م<sup>3</sup>، يستغل أقل من 50% منها في الوقت الحالي، ويصل نصيب الفرد السنوي منها لأقل من 1000 م<sup>3</sup> (>1000 m<sup>3</sup>). ورغم ذلك تعتبر المياه محدودة بالنسبة للسودان رغم وفرة واتاحة الأراضي للريّ بسبب موقعه الجغرافي أعلى النهر بالنسبة لمصر وأدنى النهر بالنسبة لاثيوبيا والبحيرات الاستوائية<sup>(25)</sup>.



الشكل 4: نظام النيل والأودية في السودان

المصدر: وحدة تنفيذ السدود، 2019

أنشأ السودان عدداً من السدود على شبكة الأنهار والأودية (الشكل) للتحكم في مياه الري للمشاريع الزراعية ولإنتاج الكهرباء وصيد الأسماك. فخزان سنار تبلغ سعته التخزينية 7.4 مليار م<sup>3</sup> وتعتمد 60% من الزراعة في السودان عليه لري مشروع الجزيرة وامتداد المناقل وبه مخرج قناتين لري اثنين مليون فدان مقترحة في سهلي كنانة و الرهد، كما ينتج 1800 ميغاوات من الكهرباء وحوالي 1000 طن من الأسماك سنوياً. ويساهم خزان مروي الذي تبلغ سعته التخزينية 12.5 كلم<sup>3</sup> حوالي بحوالي 20% من تدفق مياه

النيل وينتج 125 ميغاوات من الكهرباء و2000 طن من الأسماك سنوياً. أما خزان الروصيرص فتصل سعته التخزينية إلى 7.4 مليار م<sup>3</sup>، وخزان خشم القربة سعته التخزينية 7.4 مليار م<sup>3</sup>. أما خزان ستيت فيتكون من خزان رومبلا على أعالي نهر عطبرة و خزان بردانا على نهر ستيت ويصل حجم بحيرته إلى 2.7 بليون م<sup>3</sup>، وينتج حوالي 135 ميغاوات من الكهرباء. وهناك عدد من السدود المقترحة مثل الشريك عند الشلال الخامس، و كجبار عند الشلال الثالث ودال عند الشلال الثاني.



الشكل 5: السدود النهرية في السودان المصدر:

وَقَر سطح السودان المستوي، وتكويناته الصخرية، وامتداده العروضي الواسع امكانيات هائلة للاستثمار الزراعي والنشاط الرعوي. قام النشاط الزراعي في السودان على هذه الموارد ليستوعب حوالي 75% من مجمل السكان<sup>(26)</sup> الذين يتركزون أكثر في السهل الطيني في الجزيرة والشريط الضيق على النيل حيث تصل الكثافة السكانية الى 87 شخص للكيلومتر مقارنة بمتوسط كثافة عامة تبلغ 4 أشخاص للكيلومتر المربع<sup>(27)</sup>. وبين نقيضي الجفاف في الشمال، باستثناء

وادي النيل، والرطوبة والبلل في الأطراف الجنوبية منه توجد امتدادات ساشعة من الأراضي غير ماهولة بالسكان. ويعزى هذا لطبيعة النظام النهري والأحوال المناخية. وتقدر الأراضي القابلة للزراعة في السودان بحوالي 200 مليون فدان (84 مليون هكتار)، يزرع منها 40 مليون فدان تعادل 20% منها فقط. وتنقسم الزراعة إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي المطرية الآلية وتغطي مساحة قدرها 7 مليون هكتار<sup>(28)</sup>، والمطرية التقليدية وتغطي مساحة قدرها 29 مليون فدان، والزراعة المروية الحديثة. تقترب المساحة المروية من 11 مليون فدان تمثل 60% من الأراضي المزروعة وتوظف 65% من السكان العاملين في الانتاج الزراعي<sup>(29)</sup>. وتمارس الزراعة المروية الحديثة في مشاريع الجزيرة و المناقل التي تُروى من خزان سنار ومشاريع الرهد و حلفا و النيلين الأبيض و الأزرق. وتستهلك حوالي 16.8 مليون م<sup>3</sup> تمثل حوالي 93% من حصة السودان من مياه النيل حسب إتفاقية 1959. وتساوي المساحة المروية من النيل الأزرق 2.848 مليون فدان تستهلك 9.265 مليون م<sup>3</sup> من الماء، وتساوي المساحة المروية من النيل الرئيسي 2.8 مليون فدان تستهلك 1.22 مليون متر مكعب<sup>(30)</sup> ومن هذه المساحة هناك 0.98 مليون فدان تروى من الطلمبات و حوالي 2.1 مليون فدان تروى من خزان سنار أما البقية فتروى من الري الفيضي في الشمالية و دلتا طوكرو و القاش. وتقدر مجمل المساحة التي ربما تتأثر بإنشاء سد النهضة بحوالي مليون فدان مع احتمال عدم وجود إمكانية للتمدد في المستقبل.

تمثل الزراعة القطاع الأهم في إقتصاد السودان إذ تساهم ب 40% من الدخل القومي، وتعتمد على المنتجات الغذائية والنقدية التي تعول حوالي 80% من السكان. ويعمل في قطاع الزراعة 64.4% من القوى العاملة، 79.2% من النساء و 53.3% من الذكور<sup>(31)</sup>، ويتوزع العاملون فيه بمقادير متشابهة في جميع أقاليم السودان ما عدا ولاية الخرطوم.. كما أنّ حوالي 97% من الصادرات السودانية تبنى على السلع الأولية منخفضة القيمة وعلى المنتجات الغذائية المصنعة<sup>(32)</sup>. وقد أثبتت الصفات الجينية لبعض المنتجات الزراعية، وخاصة الأنواع البرية منها مثل البطيخ والعجور والتبش والحميض، خصائص متميزة morphoagronomic traits، وقدرة عالية في مقاومة الأمراض والحشرات والفطريات والأمراض الفيروسية<sup>(33)</sup>. ويواجه القطاع الزراعي، وخاصة التقليدي، مشاكل كثيرة ترتبط بسياسات الدولة وتذبذب كميات المطر<sup>(34)</sup>.

تستفيد الثروة الحيوانية من المراعي الطبيعية التي يوجد معظمها في كردفان ودارفور، وتحتل مساحة 110 مليون هكتار. وتقدر الثروة الحيوانية بحوالي 134 مليون رأس منها 3 ملايين جمال، و 40 مليون أبقار، و 49 مليون

ضأن، و42 مليون ماعز. ويربى 90 % من الثروة الحيوانية في السودان في النظام الرعوي التقليدي الذي يعتمد على المراعي الطبيعية التي توفر 86 % من الإطعام للقطعان ، وتوفر المركزات 4 %، بينما توفر الأعلاف المروية وبقايا المحاصيل والمنتجات الزراعية الجانبية 10 % . وينتج السودان سنوياً 18.6 مليون طن من متبقي المحاصيل وأقل من 126 الف هكتار من الأعلاف المزروعة<sup>(35)</sup>.

**التكوينات القبليّة في السودان:**

يبلغ عدد القبائل في السودان نحو 570 قبيلةً تنقسم الى 57 فئة إثنية على أساس الخصائص الاثنوجرافية والثقافية واللغوية<sup>(36)</sup> تسكن في تخوم وأقاليم ثقافية وجغرافية تمارس فيها عادات وتقاليد ثقافية ودينية متعددة ترتبط بالإسلام، والمعتقدات الأفريقية القديمة، والمسيحية. وقد نتجت هذه القبائل من تمازج الحاميين والساميين والنيليين والبانسو (احمد، 2014) والقبائل العربية، بجانب النوبيين ذوي الأصول الكوشية أو الفرعونية القديمة. وتحدث أكثر من 400 لغة ولهجة منذ أن أتخذ السودان شكل الدولة الموحدة في فترة الإستعمار البريطاني<sup>(37)</sup>.

يظهر التمازج بين القبائل السودانية في الخريطة الجينية للسودانيين التي تتميز بعنصري القدم والتواصل المستمرين. فقد ثبت أن 90% من النساء السودانيات يحملن جينات متصلة دون انقطاع منذ مائة الف عام<sup>(38)</sup>. يظهر الأقباط يظهرون أصلاً مشتركاً مع سكان شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وتتقاسم المجموعة الجنوبية الغربية التي تضم الدارفويون والنوبة وبعض القبائل النيلية صفات جينية مع سكان جنوب الصحراء الكبرى. وتظهر المجموعة الشمالية التي تضم البجا والاثيوبيون والعرب والنوبيون المكونات الجينية لسكان شمال أفريقيا والمجموعة الجنوبية الغربية) مع غلبة مكون سكان شمال أفريقيا الذي يكون حوالي 70%. ويظهر الفولاني أصولاً سودانية (< 45 %) مقارنة بسكان شمال أفريقيا (> 40 %) أو سكان جنوب الصحراء (> 15 %) حيث تظهر قيمة المكون «K» الخاص بها بالقيمة K=5<sup>(39)</sup>. وتعتبر قبائل النوبة في الأصل ذات أصول زنجية قديمة، اختلط بعضهم مع الحوازمة الذين ينحدرون من أصول عربية، نتج عنه سريان الجينات من النوبة الى الحوازمة<sup>(40)</sup>. ويرى ماكمايكل أن تحركات الشعوب التي أتت من جنوب دارفور وكردفان في القرون الميلادية الأولى، والتي عرفت في المصادر اليونانية باسم النوبة واجتاحت أراضي مملكة مروى في مناطق الجزيرة والبطانة وعلى طول النيل شمالي الخرطوم، هي نفس سلالة سكان الجزيرة في القرن الثاني

قبل الميلاد، وهم نفس سلالة الشعب الأسود الذي هزمه سيزستريس الثالث في الربع الأخير من القرن التاسع عشر قبل الميلاد في منطقة وادي حلفا (السودان الحقيقي كوش، 2015).

ترجع الهجرات العربية إلى أفريقيا إلى قبل مجيء الإسلام، أتت دفعاتٍ متعددةٍ من الشرق وسكنت ساحل البحر الأحمر، ومن الشمال عن طريق وادي النيل، ومن الغرب أو ما يعرف بالطريق الليبي. وبعد مجيء الإسلام هاجر كثير من المسلمين إلى الحبشة. ومنذ النصف الثاني من القرن الأول الهجري هاجروا عن طريق الشمال الساحلي ومنخفض بينويه الممتد من وادي نهر لوقون حتى بحيرة تشاد، وطريق جنوب شرق أفريقيا بين البحيرات<sup>(41)</sup>. ترتب على الهجرات العربية قيام الممالك الإسلامية وازدهار التجارة وظهور المدن والمراكز التجارية، وانتشار اللغة وما يتصل بها من العادات والتقاليد<sup>(42)</sup>. وقد نتج عن ذلك تميّز السودان بأكثر المجتمعات المتباينة heterogeneous في العالم<sup>(43)</sup>.

يسكن ولايات دارفور في الوقت الحالي كثير من القبائل ينحدر أغلبهم من سلالات السكان القديمة التي سكنت الصحراء أو هاجرت إليها في قرون تالية. فولاية غرب دارفور يسكنها حوالي ثلاث وخمسون قبيلة منهم المساليت والفور والقمر والتاما والمهادي العطرية والارتقا (الشكل 6). ويسكن ولاية جنوب دارفور أكثر من ثلاث وثمانون قبيلة أهمها الصعدة والبرقو واليقو والأمبرو والرزيقات والهبانية والبنبي هلبة والسلامات والمعاليا والتعايشة (الشكل 6). كما يسكن ولاية شمال دارفور البرتي والفور والزغاوة والرزيقات والتنجر والميمار والميدوب والزيادية والداجو (أسامة 2019). يظهر وجود القبائل التي من المرجح أن أصولها ترجع إلى سكان الصحراء القديمة أو هاجروا من وادي النيل إلى هذه المناطق في شمال ولاية دارفور أكثر من أي جزء آخر منها، مثل الميدوب والزغاوة (الشكل 6). وتسكن من قومية الميدوب في ولاية شمال دارفور التي تقع بين خطي طول 24-27 شرق وخطي عرض 12-20 شمال وبذلك تقع موازية عروضا لوسط السودان النيلي ومتاخمة للحدود السودانية الليبية. وبالنسبة للأصل العرقي للميدوب فهناك من يرى أنهم أحفاد ترهاقا (ويكيبيدا 2019)، وأنهم ينتمون إلى الأصل النوبي ويتكلمون لغة أشبه بلغة النوبيين النيلييين (محمد بن عمر التلمساني، بدون تاريخ). أما قبيلة الزغاوة فتوجد في وادي هور، وتمتد منطقتهم بين تشاد والسودان من شمال

مدينة كتم الى شرق تشاد ومدينة الكفرة في ليبيا. ويرجع البعض أصولهم إلى البرابرة الحاميون «أمازيغ» وهم الشعب الليبي القديم. وقد اتصلوا عن طريق البحر الأبيض المتوسط بالحضارات الفينيقية والمصرية والنوبية القديمة (تاوالت 2019). ويطلق الزغاوة كلمة (بري) على أنفسهم، ويقسمون البري الى ثلاثة أقسام كبيرة هي الويقي والتوباء والوباء (المعرفة 2019). ولم يتبقى من الزغاوة القدماء إلا «الحداحيد» الذين يعيشون حياة عزلة وسط الزغاوة ويتحدثون لغة لا يفهمها غيرهم.

تكوّن قبائل النوبة أحد أهم السلاسل القديمة في ولاية جنوب كردفان وحتى منطقة أبيي (الشكل 6). كما يوجد قليل من البرقو والزغاوة والميدوب والبرقد. يعرف سكان الخوي باسم الحويون في اللغة النوبية القديمة وتضم الخوي المنطقة الصحراوية الواقعة شرق بلاد النوبة وغربها الى كردفان ودارفور. وتنقسم قبائل النوبة إلى مجموعات إثنية حسب اللغة هي الكواليب والنيمانج وتلودي والمساكين ولفوفا وتقلي وكادقلي وتيمن وكتلا والاجانجي والداجو والدواليب. ووسط مجموعة الاجانج توجد قبيلة كرورو وكدرو وكاركو وفندا والكدر (جعفر شاش 2005). ويطلق النوبة النيمانج على أنفسهم اسم «الأماويون» نسبة الى الأما حيث كانوا يعيشون في منطقة أمادا جنوب الشلال الأول ناحية اسوان والتي تعرف بالاسم نفسه. كما نجد أن قبائل الغلفان والكدرو والتيمما والجبال الستة بجبال النوبة الشمالية لها صلات لغوية بالحلفاويين في شمال السودان، كما يتفق قبائل نوبة كاشا بالقرب من أبو زيد مع الدناقلة شمال السودان (حسن 2012). وفي الوقت الحالي يسكن ولاية شمال وجنوب كردفان قبائل أصولها عربية منها الحوازمة وأولاد حميد والمسيرية وكنانة وبني فضل والكبابيش. ومن المرجح أنهم قد سلكوا أودية الصحراء القديمة في الوصول إلى هذه المناطق خاصة وأنها قبائل رعوية تتحرك حيث ما توفر المرعي والماء (الرديسي، 2019).



الشكل 6: التوزيع الجغرافي لقبائل السودان

المصدر: عون الشريف قاسم. موسوعة القبائل والأنساب في السودان

ويعتبر العرب والزنوج الموجودون في بعض القرى في كردفان ودارفور هم أقل ديمومة مقارنة بأولئك الموجودين في قرى النيلية في محافظة الشمالية. وتتكون العديد من الوحدات الإدارية والعمديات والمشايخ من خليط من المستقرين والبدو. وتعتبر درجة الاختلاف الاجتماعي أكثر بياناً في المحافظات الجنوبية الثلاثة مقارنة بالمحافظات الشمالية الستة. دليل وجود العدد الكبير من اللغات والقبائل. ويمكن تفسير هذا الاختلاف إلى سيادة الاقتصاد الإكتفائي

هناك حيث يعيش 27% من السكان في القرى أو في الأكواخ المتناثرة في الغابات، وفي جنوب السودان توجد بدَاوة ولكنها من نوع يختلف عن ما هو موجود في شمال السودان<sup>(44)</sup>.

### أشكال الصراع القبلي وأسبابه الجغرافية:

لعبت مواضع ملكية الأرض دوراً في خلق الفقر وفي قيادة وديمومة الصراع القبلي المستمر<sup>(45)</sup>، إذ تعتبر الأراضي في المجتمعات البدوية ذات قيمة عالية تتعدى كونها وسيلة لكسب العيش إلى اعتبارها مصدراً للثروة والهوية ودرجة السلم الاجتماعي. فقد أدى نزاع الأرض من المجتمعات التقليدية في منطقة القصارف ومنحها للمستثمرين الخارجيين، دون وضع اعتبار للحق التاريخي لهذه المجتمعات المحلية وضرورات معيشتهم، للمساهمة في ديمومة الصراع القبلي نتيجة لما ترتب عليه من صعوبة الوصول للمراعي ومصادر المياه<sup>(46)</sup>. كما نتج عن جذب بالإقليم الشرقي للسودان لأعداد كبيرة من البدو اللاجئين من اريتريا زمن الحرب وإعادة استقرارهم إلى حدوث صراع كثيف حول حقوق الأرض على امتداد الحدود الإثيوبية-السودانية، ترتب عليه تهديد البدَاوة وفناء القطعان<sup>(47)</sup>. كما أن الصراع في جنوب دارفور هو صراع إيكولوجي في الأصل، يعتمد على المنافسة على الموارد الطبيعية، والتي تشمل الموارد الجينية للنبات. وقد نتج عن التوارن اللدن بين طريقتي معيشة المزارعين والبدو، عبر الاستخدام الجيد للمياه وموارد النبات الجينية، لحفظ التوازن الإيكولوجي للإقليم<sup>(48)</sup>.

لعبت مواضع ملكية الأرض دوراً في خلق الفقر وفي قيادة وديمومة الصراع وخلق تعقيدات ليس فقط في ديناميكية الصراع المحلي كمجرد مظهر للإنقسامات cleavage السياسية الكبيرة ولكن في طبيعته المدفوعة بأجندة من أعلى لأسفل ومن أسفل لأعلى<sup>(49)</sup>. ويرجع تسييس politicalization ملكية الأرض في السودان إلى تقسيم السودان في عام 1923م إلى مواطن للقبائل tribal home-lands أو ديار يمكن رؤيتها بوضوح في الخرائط لتدير العلاقة بين الهوية القبلية والجغرافيا، والتي استمرت حتى اليوم. يوجد داخل كل دار عدداً من الحواكير، وهي الأراضي التابعة لأسرة أو مجموعة عرقية أو فخذ clan من القبيلة أو مجموعة قبلية. وقد سمحت العلاقة القوية بين القبيلة وموطنها واقتصار القيادة على القادة الأصليين التقليديين، للقبائل الرئيسية باستخدام الموارد الطبيعية الموجودة والسيطرة عليها في دارها وأن تنكر على القبائل الصغيرة أي إدعاء للحقوق أو الملكية التي تسمح لها بممارسة القوة السياسية أو الإدارية<sup>(50)</sup>. وقد دعم الإداريون إبان فترة الاستعمار هذه السياسة عن طريق «نظار

القبائل» بتحويلهم السلطات المالية والإدارية والقانونية مع توقع الحفاظ على القانون والنظام ووحدة وتكامل الجوانب الديموغرافية والحدودية للدار المعنية. وقد وفر هذا آلية هرمية-بنوية واضحة لحدوث الصدمات والخلاف على الأراضي، كما لم يوقف محاولة بعض المجموعات من الإدعاء على الحواكير بالقوة. وقد تعقّد الوضع أكثر عند صدور قانون الأراضي غير المسجلة لعام 1970م والذي تسبب في تسييس الصراع على الأرض إذ ثبت أنه أكثر قهراً من قوانين الاستعمار. فقد مكّن الدولة من استخدام القوة للحفاظ على «أراضيها»، وتشجع تراكم الأرض في أيدي قلة من المستثمرين الأثرياء المحليين والأجانب، مما أدى لتغريب البدو-الزراعيين عن أراضي أوطانهم التقليدية بانكاره أي شرعية رسمية أو وضعية-عدلية على حقوق الملكيات التقليدية، وإلغاء كل الحقوق والمداخل ذات الصلة بالمياه والأرض والرعي للبدو<sup>(51)</sup>.

اتخذ الصراع على الموارد الطبيعية في السودان شكلاً تقليدياً تمثل في المنافسة بين المزارعين والرعاة «البدو» حول موارد المياه والأرض، والذي يحدث عادة عند مستوي المجتمعات المحلية، وتزداد وتيرته بسبب سياسات الدولة<sup>(52)</sup>، ولكنه إزداد حدة مع التدهور البيئي، وبالتحديد الندرة البيئية (التمييز البيئي) للموارد القابلة للتجديد مثل أراضي المحاصيل الزراعية والمياه العذبة والموارد البحرية والغابات. وازداد الصراع أكثر نتيجة لتدخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والتاريخية<sup>(53)</sup>، خاصة وأن السودان يعتبر أكثر الدول الأفريقية هشاشة للتغير المناخي نتيجة لعوامل الفقر المتوطن، وتدهور النظم البيئية، والكوارث المركبة، ومحدودة رأس المال والأسواق وضعف البنية التحتية والتقنية<sup>(54)</sup>. فقد حدثت تذبذبات للتساقط فوق حوض النيل، فقد هاجرت نطاقات التساقط عروضياً فوق النيل الأوسط بحوالي 600 كلم خلال الـ 20,000 سنة الماضية. وخلال القرن العشرين حديث التغيرات العقدية decadal للتساقط<sup>(55)</sup>. وتشير بعض الدراسات أن حوالي 120 مليون هكتار من الأراضي، متضمنة 64 مليون هكتار من التربة، قد تدهورت بدرجات مختلفة في السودان. وتعتبر النطاقات الجافة وشبه الجافة الأكثر تدهوراً حيث يعيش 70 % من سكان السودان<sup>(56)</sup>. وفي العادة توجد ثلاثة أنواع من حركة السكان في غرب السودان على أساس الاستمرارية والتغير. هناك حركات حدثت في الماضي وانتهت الآن، وحركات استمرت من الماضي إلى الحاضر مثل الهجرات الموسمية للبدو، وحركات تطورت في السنوات الحاضرة وخاصة خلال القرن الحالي<sup>(57)</sup>. وفي الإقليم الأوسط من شمال كردفان أدى الاستخدام غير المرشد للموارد الطبيعية للأنشطة الزراعية والرعية «البدوية» لتحطيمها، وتسبب في التصحر

وما ترتب عليه من استبعاد الأراضي من الانتاج في وقت زاد فيه الطلب عليها من قبل السكان المتزايدين. كما شمل الضرر البيئي أيضا العجز في كميات المياه مع تغير نمط الأمطار الموسمي، وزيادة نمط الرعي الجماعي الذي قاد للرعي الجائر، وزيادة الاحتطاب حيث كان النساء هنّ الأكثر تضررا<sup>(58)</sup>. وفي منطقة القصارف ساهم قيام مشاريع الزراعة الآلية في التدهور البيئي وضياع الأراضي بسبب تحول الغابات إلى أراضي زراعية مصحوباً بالقطع الجائر، إضافة للسياسات القطاعية المتناقضة والمؤثرة على الملكية<sup>(59)</sup>. وبالمثل ساهمت الصناعات الصغيرة في المناطق الجافة وشبه الجافة في احداث أثر بيئي نتيجة لدورها الاجتماعي-الاقتصادي<sup>(60)</sup>. لقد أدى تدني انتاجية الأنشطة ذات الصلة بالبداوة في السنوات القليلة الأخيرة على إجبار رجال البشاريين والأمرار / الاتمان للبحث عن العمل بالأجر في أماكن أخرى، وخاصة كعمال شحن وتفريغ في بورتسودان. وقد تزايد هذا بصورة منذرة بالخطر في السنوات الأخيرة رغم أن منهم من جذبته هذا النوع من العمل منذ انشاء ميناء بورتسودان في عام 1902م. وتسبب هذا في إعاقة قدرة أنسال البجة lineages على مواكبة الأزمات على المدى الطويل<sup>(61)</sup>.

يشير البعض للتقسيمات القبلية أو العرقية-السياسية ethno-political بأنها المسؤولة عن نشوء الصراعات القبلية المحدودة، إلا أن ندرة وضعف قواعد الموارد الطبيعية واقتترانه مع أزمة الحوكمة هي أيضاً عوامل مؤثرة. ويتضح ذلك جلياً في بعض المناطق التقليدية في السودان، مثل إقليم كردفان، حيث أدت الطريقة القاهرة volatile التي اتبعتها الدولة في تنزيل جهودها devolution في حوكمة الموارد الطبيعية لتقليل قيمة هذه الحوكمة على هذه الموارد. ففي الماضي كان يتم إدارة الصراع بين الرعاة والمزارعين بنجاح نسبي عبر الأعراف والتقاليد المرتبطة بملكية الأرض، ولكن اختلفت الأوضاع اليوم نتيجة لكبر القطعان وقلة الكلاً والماء ووجود السلاح وسط الرعاة. كما أن سياسات الوكلاء المفوضين patron-client ، وضعف إدارة الموارد وسياسات التنمية ومؤسسات الدولة التي تفرض من أعلى-لأسفل قد شجعت الاستقطاب العرقي والتقسيم الاجتماعي<sup>(62)</sup>. وفي الحقيقة تنبع مشاكل السودان الريفية جزئياً من الأزمة الاقتصادية العالمية والتدهور البيئي والمشاكل القومية الأخرى، ولكنها من حيث المبدأ تعتبر مسألة علاقات بشرية بين الإدارة والعمل، وبين الحكومة والشعب نتيجة سيطرة برامج التنمية المفروضة من أعلى لأسفل، إذ لم تمنح المساهمين في مشاريع التنمية الريفية فرصة كافية لرؤاهم وتطلعاتهم ولكيفية تكاملها في هذه البرامج<sup>(63)</sup>.

تتشكل أزمة الهوية القومية في قلب الصراع القبلي حيث يعتبر الذين يتولون السلطة والحكم أنفسهم عرباً ومسلمون ينتمون للشرق الأوسط وليس لأفريقيا السوداء رغم أنهم في الأساس عرب-أفارقة. فملاحمهم الفيزيائية تشبه المجموعات الأفريقية في الإقليم، وحتى ثقافتهم خليط من ثقافة العرب والإسلام والنظم والثقافات المحلية<sup>(64)</sup>. وقد أظهر الصراع في دارفور أن الحرب الأهلية في السودان لم تكن كلياً صراعاً بين الشمال والجنوب، أو بين مسلم ومسيحي بل هو صراع على مستوى القطر يشمل حتى المجموعات المسلمة. فالمجموعتين الرئيسيتين المضادتين للحكومة هما حركة العدل والمساورة وحركة جيش التحرير السودانية، وهم مسلمون يعتقدون بأن الجنجويد ينحدرون من أصول تشادية ويعتمدون على النهب *plunder and pillage* والسلب لتوفير الأموال ويتلقون دعماً مبطناً من الحكومة في الخرطوم<sup>(65)</sup>.

ترجع المدارس التقليدية في تحليل الصراع بين شمال وجنوب السودان إلى الأسباب العرقية والقبلية والثقافية والدينية مع التركيز أكثر على العرقية<sup>(66)</sup>. فقد كانت الحرب الأهلية الأولى بين شمال وجنوب السودان، 1955-1972، نتيجة لتراكم قضايا عرقية ودينية وسياسية واقتصادية واجهت السودان منذ مجيء الحكم التركي-المصري في عام 1821م، وشمل قوى خارجية لها مصالح في السودان<sup>(67)</sup>. فقد ارتكزت سياسة الاستعمار نحو جنوب السودان على اضعاف الوجود الشمالي في الجنوب وإضعاف اللغة العربية سواء عن طريق إحلال اللغة الإنجليزية مكان اللغة العربية أو من خلال التشجيع على انتشار اللهجات المحلية وتحويلها إلى لغات مكتوبة<sup>(68)</sup>. كما اتخذت السياسة الغوية مكاناً معتبراً في المشروع الاستعماري لخلق الوحدات «العرقية» و«القبلية» و«المناطق المقفولة» *self-contained* في السودان. ووسط قبائل النوبة عملت هذه السياسة على بناء هوية عرقية قبلية مزيفة لهم باستخدام أدوات اللغة والتعليم<sup>(69)</sup>. وعملت السياسات اللغوية لما بعد الاستعمار والقائمة على الأطر اللغوية-التعليمية التقليدية، والاجتماعية-اللغوية، بفرض الايدولوجيات القومية في أوضاع اجتماعية مثقلة بالتوترات والتناقضات<sup>(70)</sup>. وقد بقيت سياسة إعادة إنتاج القبيلة مكوناً أساسياً لنظم السياسية في السودان منذ الغزو التركي في 1821م، حافظ عليه الحكم الاستعماري بسياسته القميئة، والحكم الاستقلالي بايدولوجية بناء الشعب، والأصولية الإسلامية بايدولوجيتها الكونية، حيث تخفت «القبلية» إما تحت في واجهة علمانية *secular façade*، أو ظهرت في ثوب ديني *religious guise*<sup>(71)</sup>. ويرجع البعض حدوث المجاعة وسط الدينكا في الفترة 1985-1988 بسبب استغلال السودانيين الشماليين لهم لخدمة الحكومة

المركزية والتجار والمانحين الدوليين<sup>(72)</sup>. وأدت التطورات الحديثة خلال الثلاثة عقود الأخيرة لحدوث تغيير تدريجي ومنتظم في طبيعة الصراع، من الشكل التقليدي ذي الطباع العرقي-الديني إلى آخر حول الموارد، وخاصة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية والموارد في شمال السودان<sup>(73)</sup>.

حدث في السودان عبر قرون عملية «تعريب» تضمنت الإنتشار التدريجي للهوية العربية واللغة العربية وسط سكان شمال السودان. وقد فضلت السياسات الاستعمارية البريطانية صفوة ضيقة من خلال المجتمعات «العربية» عملت بوعي واضح على تطوير وتقوية «مفهوم الهوية القومية العربية السودانية» بتبني مصطلح «سوداني». وبعد خروج الاستعمار أرجع هؤلاء القوميون «التعريب» في سياسة رسمية حثت على تقوية نشر اللغة العربية propagate سريعاً في تخوم جغرافية تتحدث لغاتها المحليّة، ويناقض هذا سياسة ما قبل الاستعمار للتعريب. أصبح لهذا الوضع صلة بالصراعات المدنية في جنوب السودان وجبال النوبة ودارفور، إذ صحت هذه السياسة أيضاً في بعض الأحيان، نمو عقيدة الثقافة العربية والتعاليم العرقية والذي ثبت أكثر في دارفور<sup>(74)</sup>. إلا أن سياسة نشر العروبة قد زادت من حدة sharp-ened وعي الهويات غير العربية أو «الأفريقية» في بعض الأحوال وهياها لخلق الصراعات. وقد تعرض البقارة المهاجرين ومجموعة الجلابة العرقية في جبال النوبة، والمدعومين من قبل الدولة، بسبب انتهاك حقوق الانسان والإبادة الثقافية والعرقية، لضغوط متزايدة جعلتهم يتركون تقاليد حياتهم وأن يفقدوا الاتصال بأراضيهم ومواردهم الطبيعية الأخرى مما أدى لخلق علاقة مضطربة مع الدولة السودانية<sup>(75)</sup>.

## المناقشة:

اتخذ التكوين الجغرافي للسودان منذ أن استقر في فترة الاستعمار البريطاني، شكل الدولة الموحدة ذات الأطراف المتمردة. فقد وجد الاستعمار البريطاني السودان قطراً مقسماً بحدود مزيفة، تجمّع بالقوة من «العرب» والمسلمين «الأفارقة» والمسيحيين ومعتنقي الأديان الأخرى. وفي ظل الاختلاف المتجذر بين السودان «الشمالي» و «الجنوبي» في مستويات التنمية المختلفة كان من الصعب فرض القيم والعادات الاستعمارية في وسط هذا الاختلاف. شهد السودان منذ استقلاله في 1956م قيام الحركات الاحتجاجية العرقية المسلحة والإقليمية التي أدت لمعاناة بشرية عظيمة وأعداد مهولة من النازحين واللجائين. وقد خلقت هذه الحركات الاحتجاجية تحديات لشرعية الدولة السودانية المستقلة التي يقودها الصفوة المستعربة والمتاسلة في موقع

السلطة والقوة بحيث يستطيعون تحديد حقوق المواطنة والمسؤوليات. ففي جنوب السودان اعتمد الرجال والنساء في ما يخص جمعياتهم السياسية على القواعد الأولية grassroots التي تنظم وتدعم نفسها ذاتياً، حيث أجبرت على تطوير استراتيجيات للبقاء في أطول حرب أهلية في إفريقيا. أما في الوسط النيلي والشمال الأكثر عمراناً وتطوراً اقتصادياً وتوجد المؤسسات البريطانية البرلمانية والقوانين، فقد اعتمد الناس على الأحزاب القومية والدينية sectarian، باستثناء اتحاد عام نقابات العاملين<sup>(76)</sup>. وفي دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق لم تطلب الحركات المتمردة حقوق متساوية للمواطنة فقط بل طلبت أيضاً الاعتراف بحقوقهم الخاصة التي تشمل حقوق الأرض، والحكومة، والحكم الذاتي والحفاظ على الهويات العرقية-القومية، ففتحت حواراً حول متطلبات المواطنة، وخاصة في محتوى تعدد الثقافات، وتوحيد reconcile إدعاءات الملكية والآليات المؤسسية المفيدة المطلوبة لخلق علاقة فاعلة بين الدولة ومواطنيها والتركيبات السكانية المحلية<sup>(77)</sup>.

عرف السودان أشكالاً من التقسيم الإداري في العهد التركي تراوح بين النظام المركزي واللامركزي بحيث كان لها دور في تعقيد المشاكل القبلية. فقد أتبعَت المديرية رأساً إلى الخديوية في القاهرة وعندما صعب تطبيق المركزية أعيدت اللامركزية، ثم الرجوع للنظام المركزي مرة أخرى في عهد الخديوي سعيد، ثم فشله وإرجاع اللامركزية مرة أخرى في عهد الخديوي اسماعيل عام 1871 حيث جُزأ السودان إلى وجهين قبلي وبحري لكل منهما مدير عام يتبع للقاهرة، ثم الغي في 1874م وحل محله نظام الحكمارية الذي ألغي أيضاً بتقسيم السودان في 1882م إلى خمسة أقاليم هي وسط السودان وبالإقليم الاستوائي وإقليم غرب السودان وإقليم التاكا وملحقاتها. وقد الغي بسبب الثورة المهديّة ومن ثم العودة لنظام الحكمارية<sup>(78)</sup>. وخلال نصف قرن جرت ثمانية تعديلات وعقب كل تجربة كان الرجوع إلى تطبيق نظام الحكمارية العامة لما أثبتته من نجاح في صهر أبناء إقليم واحد تابع لمجلس النظار (مجلس الوزراء) في القاهرة. وقد بلغ عدد المديرية ثلاث عشرة هي كردفان وفشودة ودنقلا وبربر وسنار والخرطوم وفازغلي والتاكا ودارفور والاستوائية بحر الغزال والجهات العليا والبحر الأبيض. وقد طبقت المهديّة نظاماً إدارياً مركزياً قمته المهدي ثم الخليفة عبد الله من بعده، وعين لكل مديرية مديراً كان يسمى عاملاً يساعده معاونون وبعض كبار رجالات القبائل في تدبير شؤون الإدارة. كونت خمسة عشر عمالة هي بحر الغزال، الجزيرة، البحرين، كردفان، دارفور، بربر، الشلك، الدينكا، دنقلا، جبل ادريس، البحر

الأبيض، البارية الشرقية، شرق النيل الكبير، بحر الجبل، كسلا، طوكر (16 عمالة). وقد واجهت حكومة الحكم الثنائي في عام 1899م مشكلتين إداريتين تختص إحداهما بشمال السودان والأخرى بالسودان جنوب دائرة العرض 10 درجة شمال. فالقبائل النائية وغير المتجانسة في الجنوب لم تقدم تهديدا سياسيا للحكومة الجديدة، كما أن إعادة توحيد pacification أداراتهم سيكون عبئاً مالياً ثقيلاً وربما مدمراً، في السنوات الأولى للحكم الثنائي. ولذلك أخذت عملية إعادة توحيد الجنوب عقود من الزمان مما أدى لتأخر كثير من الأنماط الإدارية البناءة. أما في الشمال فقد وجدت أسس معروفة يمكن البناء عليها. فالشمال كان جزءاً من العالم الاسلامي المتعلم، كما لم يفقد التقاليد والتقنيات الإدارية الغربية التي أدخلها الأتراك إبان فترة حكمهم للسودان<sup>(79)</sup>. وأنشأ الحكم الثنائي ست مديريات هي الخرطوم، سنار، دنقلا، بربر، كسلا، فاشودة، (عدل اسمها الى أعالي النيل عام 1904) بالإضافة الى محافظتي حلفا وسواكن اللتين لم تخضعا لحكم المهديّة. واثّر الفتوحات التي تمت بعد ذلك أنشأت مديريات جديدة، عليه كونت مديرية كردفان عام 1899، جبال النوبة في عام 191 بفصلها عن مديرية كردفان، وبعدها بثلاث سنوات كونت مديرية دارفور ثم مديرية الفونج عام 1924م وهكذا أصبح عدد المديريات 15 مديرية. ونتيجة للزمة العالمية ضمت الكثير من الولايات الى بعضها البعض فتكونت منها تسع مديريات حيث أنشأت المديرية الشمالية عام 1935م من ثلاث مديريات هي حلفا ودنقلا وبربر، وفي عام 1936م أنشأت المديرية الاستوائية من بحر الغزال ومنقلا، وتكونت كردفان من مديرتي كردفان وجبال النوبة، وفي 1937م أصبحت مديرية النيل الابيض فرعا لمديرية النيل الازرق ثم أدمجت في مديرية واحدة سميت مديرية الجزيرة والتي عدل اسمها إلى مديرية النيل الازرق عام 1942م، وبقيت مديريات الخرطوم وكسلا وأعالي النيل ودارفور كما هي. وفي 1948م انفصلت مديرية بحر الغزال عن المديرية الإستوائية. واستمر هذا التقسيم الإداري حتى أوائل الحكم الوطني، وأبقي عليه مع تخفيض مديرية الخرطوم إلى درجة محافظة برئاسة نائب مدير كما كانت من قبل. ومنذ أوائل الخمسينات بدأ الشروع في نظام حكم جديد في السودان حيث تم التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير مصير السودان في 12 فبراير 1953م<sup>(80)</sup>. وتمت مقابلة الطلب على التغيير الثوري بعد مايو 1969م بنظام الحكم الشعبي المحلي People's Local Government System لعام 1971م بتوجهاته نحو الديمقراطية والإشترابية وأبدل بأخر في 1981م والذي تفادى التوجيهات والأحكام prescription وتميز بالرونّة في التفسير ووفّر أساساً لإدارة

أكثر فاعلية<sup>(81)</sup>. ولا تعد ندرة الموارد البشرية والمالية في السودان، والحفاظ على السيطرة السياسية المحكمة على الولايات الجديدة بجانب زيادة أعدادها، مثقباتاً augur قادراً على تعامل الولايات الجديدة مع مشاكلها التنموية. فقد أضافت اتجاهات التخطيط الإقليمي الحديثة مثل تعريف الفرص، وتحريك الموارد، وتطوير التنمية على المستويين المحلي والإقليمي، تحديات جديدة لتلك التحديات الموجودة منذ تطبيق نظام اللامركزية الادارية في السودان. وتحتم الاختلافات البيئية في السودان تطبيق بعض أوجه الادارة اللامركزية عبر الادارات والحكومات المحلية والإقليمية للاستجابة لتطلعات المجموعات التي تواجه مشاكل متعددة في مختلف أجزاء القطر<sup>(82)</sup>. ورث السودان بعد خروج الاستعمار نظاماً اقتصادياً ثنائياً يتكون من قطاع عريض من الزراعة التقليدية الريفية وقطاع حديث صغير غير زراعي. وبقيت هذه الازدواجية الوظيفية حتى تصدير أول سفينة يترول في عام 1999م. إضافة لذلك أدت المؤسسات التي تفتقد الخبرة والتي تولت إدارة الاقتصاد إلى مشاكل هيكلية متداخلة أبطت النمو وخاصة خلال السبعينات. كما أن السياسات الزراعية التي أتبعته منذ منتصف الستينات قد فضلت التوسع في المحاصيل النقدية محفزة بقيمتها التصديرية المرتفعة وأعطت أهمية أكبر لزراعة المحاصيل الغذائية لضمان الأمن الغذائي. ودشنت الحكومات المتتالية سلسلة من خطط التنمية حيث تم إما إعادة صياغتها أو إلغائها بسبب فشل السياسات أو تغير الحكومات. وبعيداً عن مشاكل التنمية، فقد فاقم الجفاف المتكرر والصراعات المسلحة والعقوبات والحصار الاقتصادي الحديث من الأوضاع<sup>(83)</sup>.

تواجه مجموعات البدو في السودان عمليات تهيمش مركبة أسرع بها أكثر قوانين الأراضي وخطط التنمية غير الموجهة التي وضعتها الدولة، كما تفاقمت أكثر بترك الأليات التقليدية المحلية التي تحكم العلاقات بين الأفراد والمجموعات في المناطق الريفية وتنظم استغلالهم للموارد الطبيعية المتاحة. فقد تعرف الدارسون لتلك المجموعات منذ خمسينات القرن الماضي وما تلاها على ثلاثة أنواع من نظم البداوة. النوع الأول هو البداوة الرعوية -pastoral nomad-ism وتعني الحركات المنتظمة للأشخاص ومجمل الأسرة في البحث عن المرعى والماء، حيث المراعي في الغالب غير متصلة وترتبط بممرات اتصال «مسالك». ولكل مجموعة حقوق تقليدية وحصريّة للإقامة والاستفادة من التخوم -territory، وتسمى هذه الحقوق بدار المجموعة «وطن» حيث يحفظ راس المال في هيئة حيوانات. ولكن تقلصت هذه التخوم بسبب الزراعة المطرية التقليدية المدعومة باستراتيجيات التنمية التي تتبناها الدولة. والنوع الثاني هو شبه-البداوة، أو

البداءة الزراعية، حيث يُترك جزء من الأسرة في الدار «الوطن» بينما يتحرك الباقون مع الحيوانات للبحث عن المراعي الجيدة والماء. وينخرط المتبقين في مختلف الحرف أغلبها ترتبط بالزراعة. والنوع الثالث هو البداءة المقيمة-trans humance وهي شكل من البداءة يمارسها المزارعون المستقرون في نطاق ضيق حول القرى. ومن الصعوبة تمييز هذه المجموعات ككيانات منفصلة، والنوع الغالب هو البداءة-الزراعية التي يمارسها كل هذه المجموعات. ومنذ منتصف الأربعينات هدفت سياسات الدولة في شأن الأراضي، والتي وضعتها الإدارة الاستعمارية وما تلاها من حكومات وطنية، إلى تهميش البدويين. فقد أوصى تقرير لجنة حفظ التربة لعام 1944 بأن البدويون الرعاة ينافسون المزارعين المستقرين على الأراضي ومن الواجب اعتبار حقوق المزارع أولويةً لأن العائد من المحصول الذي ينتجه بالنسبة لوحدة المساحة التي يستغلها أكبر مقارنة ما للبدوي. واتبع المخططون الوطنيون أنصار توطين البدو، نفس السياسة. واستحوذ الاستثمار في الزراعة المطرية الآلية على معظم الأراضي التي تستخدمها مجموعات البدو في معظم أجزاء القطر مما خلق صراعات حادة بين مجموعات البدو ومالكي المشاريع الزراعية والمجتمعات المستقرة القريبة لمناطق الرعي. وتفاقم الأوضاع أكثر بسبب الحرب الأهلية التي أنكرت على البدو، الذين اعتادوا على الحركة جنوباً، الوصول إلى المراعي. ووضعت استراتيجيات ونماذج لتنمية قطاع البداءة، ولعب فيها البدو دوراً مهماً مما أثر على نظم الانتاج الريفي. وكان أكثرها تطبيقاً هو نموذج استقرار البدو منذ أواخر الخمسينات والستينات والذي اعتبر نظام البداءة متخلفاً وبسيطاً حيث شجع البدو على الاستقرار والتكامل في المجتمعات المستقرة<sup>(84)</sup>. من المعروف أن التطور الاقتصادي لا يؤثر على كل المجتمعات بمستوى واحد. فالبدوي من كردفان أو دارفور قد لا يتفاعل مع التغيرات التكنولوجية بنفس الطريقة التي يتفاعل بها المزارع المستقر في الولاية الشمالية.

من الممكن أن يؤدي تدهور الأراضي إلى التغير المناخي في السودان. فقد تمت ملاحظة درجات مرتفعة من الحرارة، وأمطار قليلة، وفترات طويلة لسطوع الشمس والإشعاع الكوني، ومعدلات مرتفعة من البحر-نتح خاصة خلال الفصل الرطب بجانب تغيرات في تذبذب الملاحظات السنوية والشهرية<sup>(85)</sup>. وتشير مختلف الدراسات أن 120 مليون هكتار من الأرض، متضمنة 64 مليون هكتار من الترب، قد تدهورت بدرجات مختلفة لها ارتباطات قوية مع معدلات الكثافة السكانية في مختلف النطاقات الجافة وشبه الجافة حيث يعيش 70% من سكان السودان<sup>(86)</sup>. لقد بدأت مشكلات نقص مياه الشرب في الأربعينيات

من القرن الماضي عندما زادت كثافة السكان حول مصادر المياه مما تسبب في زيادة تركيزات الإنسان والحيوان، والصراع بين الأفراد والمجموعات القبلية، والتدهور البيئي، وإزالة الغطاء النباتي. وقد أدركت الحكومة مبكراً هذه المشكلة وتبنت عدداً من المشاريع الطموحة لتحسين مصادر المياه الريفية في السودان تختلف من منطقة لأخرى. ويعني تحسين مصادر المياه في المناطق الجافة زيادة كمية المياه، أما في المناطق الأقل جفافاً فهو أكثر من مسألة جودة لمقابلة أدنى متطلب يومي من المياه للإيفاء بشروط الحياة الصحية والطبيعية والذي تقدره منظمة الصحة العالمية ب 18 لتراً (4 جالون). ويبلغ متوسط الاستهلاك اليومي للفرد في السودان حوالي 7 لترات (1.5 جالون)، ويعتبر عدم التوازن بين كمية المياه المطلوبة للحياة الصحية والإستهلاك الحقيقي هو المشكلة المركزية لإمدادات المياه الريفية في السودان<sup>(87)</sup>. وهناك دور فاعل لأي سياسة في تأثيرها على الفقر ومشاكل تدهور الأراضي. فقد أظهرت دراسة مقارنة عن عائدات الصمغ العربي في النظام الزراعي الغابي الذي يمارسه المزارعون الفقراء في شمال السودان أن السياسات قد لعبت دوراً مؤثراً في هذا الجانب، فقد وجدت ارتباطات بين الفقر والبيئة أدت لتدهور الأراضي. وتؤثر السياسات سواء كانت «جيدة» أو «سيئة» على التحفيز الاقتصادي وتحدد قرارات الأسر الريفية الفقيرة للحفاظ على أراضيها أو تدهورها<sup>(88)</sup>. وينتج السودان سنوياً 18.6 مليون طن من متبقي المحاصيل. وقد استنزفت الحروب والجفاف معظم مصادر الطعام هذه<sup>(89)</sup>. وكان من المتوقع أن يحقق السودان معدلات نمو عالية بعد الاستقلال بسبب الأراضي الزراعية الواسعة والغنية ومكون الثروة الحيوانية المعتبر والموارد البشرية المقتدرة. ولكن لم يتحقق جزء كبير من ذلك في الخمسة عقود الأخيرة. فبعد التمتع بمعدلات متوسطة من النمو والاستقرار الاقتصادي حتى 1975، بدأ السودان في الدخول في مشاكل بنيوية عميقة. ويرجع جزء من ذلك للسياسات الاستعمارية. فقد أدخل الإداريون البريطانيون معظم أجزاء أفريقيا المدارية، ومنها السودان، في نظام التبادل العالمي بإدخال بعض المحاصيل النقدية الأساسية مما أثر على تطور الفلاحة الاكتفائية وفرض عوامل خارجية عليها. وأعتمد النجاح في إنتاج المحاصيل النقدية على العلاقة بين ذلك المحصول وتعقيدية المحاصيل الغذائية وآلية التبادل. ومثال ذلك ما حدث في منطقة مريدي في جنوب السودان<sup>(90)</sup>. لقد ارتبطت أسباب الفقر الريفي في السودان بالتحيز نحو الحضر من قبل استراتيجيات التنمية منذ الاستقلال<sup>(91)</sup>. ورغم الجهود التي بذلت لتقليل الفقر في السودان إلا أنه لا يزال منتشرًا بصورة واسعة<sup>(92)</sup>. ويظهر الفقر في

السودان حدوثية منخفضة ذات ابعاد متعددة للأطفال والبالغين واختلافات بين الولايات<sup>(93)</sup>. كان أكثر من نصف الشعب السوداني بعد الاستقلال يعيش تحت خط الفقر وسعت حكومات ما بعد الاستقلال للتخفيف منه. وبالمقارنة مع ماليزيا التي تشبه السودان كثيرا في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، نجحت ماليزيا في تخفيض الفقر من 52.4% في عام 1970 إلى 1.2% عام 2015 بينما حدث تقدم قليل في السودان. ويرجع هذا النجاح الى السياسات الوطنية التي وضعت للنمو، واستبعاد السياسات المفروضة بواسطة المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، والاتاحية والاتصال لتحديث بيانات الفقر، والقدرة على تطبيق السياسات وفوق كل ذلك الإرادة السياسية، وهو عكس الوضع في السودان<sup>(94)</sup>. من المرجح ارتباط الصراع القبلي في السودان بالإرث التاريخي لمسألة الرق. فمن ضمن الاهداف المختلفة التي دفعت محمد علي باشا لفتح السودان هو القبض على العبيد السود. وقد ظهر ذلك جلياً عندما كتب لابنه «أنت واعي جيداً بأن مهمتك في هذه الأجزاء ليس لها غرض آخر سوى جمع الزنوج»<sup>(95)</sup>. وكان هذا عاملاً رئيسياً في قيام الثورة المهديّة واخراج المصريين من السودان<sup>(96)</sup>. ورغم الغاء العبودية إلا أنها بقيت داخل اقتصاد الظل<sup>(97)</sup>. وقد وجدت دلائل تاريخية تختص بتوسع تجارة الرقيق والعاج خلال فترة الحكم التركي-المصري في السودان بين 1820-1881 وذلك في ثلاثة مواقع ترتبط بهذه التجارة حول مدينة رمبيك في جنوب السودان. وقد ساعد تأسيس الحكم التركي-المصري على خلق الأحوال للتوسع عن طريق حملات صيد الرقيق في جنوب السودان وإنشاء سلسلة من المعسكرات أو الزرائب في هذه المناطق<sup>(98)</sup>. واقتصر استخدام المهديّة للرق في الاستخدام الداخلي وتصديرهم من السودان. وتحت الاستعمار البريطاني لم تنخفض تجارة الرقيق أساساً بسبب أن البريطانيين أرادوا عمالة رخيصة «حرة» لجني القطن الذي يحتاجونه في مصانع النسيج المتزايدة<sup>(99)</sup>. وقد تطورت بنية هرمية تاريخية تأطرت مؤسسياً في المكون السياسي للسودان بحيث يمكن التعرف على مركزية الأسطورة التاريخية للاسترقاق والاستعمار في السودان ما بعد الاستعمار<sup>(100)</sup>. لقد عمل الإستعمار على جلب القبائل المسلمة من شمال نيجيريا للعمل في مشروع الجزيرة وغيره. ولا يعتب نظام الرق جديداً في نيجيريا إذ امتلكت نيجيريا أكبر التجمعات للمالك الإقطاعية في أفريقيا. ففي الشمال توجد ممالك الهوسا-الفولاني والنوب والاقالا، وفي الجنوب الغربي ممالك الليوروبا، وفي الغرب الأوسط ممالك بنين-ادو، ومشيوخات جيكي واقبو، وفي الجنوب الشرقي جيوب دول مدينة اقبو على امتداد نهر النيجر، حيث كانت مجتمعات إقطاعية قبل مجيء الاستعمار<sup>(101)</sup>. وكان لإلغاء الاسترقاق في شمال السودان slavery abolition أثراً اقتصادياً واضحة<sup>(102)</sup>.

توجد علاقة بين تكوين الدولة السودانية والهويات السياسية في إطار الصراع السوداني. ويعتبر البعض الصراع في السودان ما بعد الاستقلال في الأصل صراعاً بين التيار العربي-المصري الذي يمثله أحزاب الإتحادي والبعث العربي والناصري وأحزاب أخرى، والتيار الفولاني الأفريقي الذي يمثله أحزاب الأمة والمؤتمر الوطني والشعبي وتحرير السودان وأحزاب أخرى<sup>(103)</sup>. ويرى البعض أن فترة حكم الإنقاذ التي استمرت لمدة ثلاثين عاماً قد أضعفت وضعيّة السودان وسط المجتمع الدولي، ليس بسبب توجهاته الدينية، ولكن بسبب سجله في حقوق الانسان ودعمه للإرهاب الدولي<sup>(104)</sup>، مما فاقم من الأوضاع الاقتصادية وزاد من حدّة الصراع القبلي في السودان الذي أصبح أحد أذرع محاربة الحكومة من قبل الحركات المسلحة.

### يمكن أن نخلص من هذا المقال إلى النتائج الآتية:

- (1) لعبت العوامل البيئية-الجغرافية دوراً مؤثراً في الصراع القبلي للسودان نتيجة لغياب التخطيط البيئي-المحلي المناسب.
- (2) قد يعزى الصراع القبلي في السودان لعدم اكتمال مفهوم «الوطن» لدى نسبة كبيرة من المواطنين بسبب انتشار الأمية وسياد المفاهيم القبلية.
- (3) كثير من أوجه الصراع القبلي الحادث الآن قد يرتبط بالنواحي التاريخية لتكوين الدولة السودانية وإرث التفاوت العرقي.
- (4) تطبيق النظم الإدارية الحديثة في «السودان القبلي الموروث» وغير المهيأ لاستيعابها لعب دوراً كبيراً في تواصل الصراع القبلي على مدى العقود.
- (5) للأطماع السياسية الحزبية والايديولوجية دور في توجيه الصراع القبلي للمصالح السياسية للأحزاب والجماعات المتمرة.
- (6) ساهم المناخ السياسي العالمي في التأثير على الصراع القبلي في السودان من خلال دعمهم وتبنيه للحركات المسلحة التي يغلب على بعضها الطابع القبلي.

يحتاج السودان للتقليل أو الحدّ من الصراع القبلي بحسن إدارة الموارد الطبيعية ومراعاة ظروف البيئة الجغرافية بالاعتماد على «حتمية» الواقع المحلي بخصائصه المكانية والسكانية والتاريخية، والاستفادة من الإرث الأخلاقي والقيمي للقبائل السودانية مع بذل نشر التعليم وثقافة السلام.

## المصادر والمراجع:

- (1) Halvard Buhaug, Scott Gates.2002. The geography of civil war. J. of peace research 39 (4): 417-433.
- (2) Halvard Buhaug, Scott Gates.2002. The geography of civil war. J. of peace research 39 (4): 417-433.
- (3) Colin Flint, Paul Diehl, et al. 2009. Conceptualizing conflict space: Toward geography of relational power and embeddedness in the analysis on interstate conflict. Anals of the Association of American Geographers 99 (5): 827-835
- (4) Elke Grawert.2008. Cross-border dynamics of violent conflict: The case of Sudan and Chad. Jpurnal of African and Asian studies 43 (6):595-614.
- (5) Benjamin J Cohen. 2018. The geography of money, Cornell University Press.
- (6) Jamie Peck.2003. Geography and public policy: mapping the penal state. Progress in Human Geography 27 (2):222-232.
- (7) Richard E Bilsborrow.1992. Rural poverty, migration, and the environment in developing countries: three case studies. World Bank Publications, Washington.
- (8) El-Sayed El-Bushra, Naila B Hijazi.1995. Two million squatters in Khartoum urban complex: The dilemma of Sudan's national capital. GeoJournal 35 (4): 505-514.
- (9) يعتبر السودان قبل إنفصال الجنوب في عام 2011م أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة (2.411 مليون كلم<sup>2</sup>).
- (10) Barbour, H.K. 1961. Geography of Sudan, Oxford University Press, London.
- (11) Abdeen Mustafa Omer.1997. Compilation and evaluation of solar and wind energy resources in Sudan. Renewable energy 12 (1):39-69.
- (12) Abdeen Mustafa Omer.2008. On the wind energy resources of Sudan. Renewable and sustainable energy review 12 (8): 2117-2139.
- (13) Geological Research Authority of the Sudan. 2006. International event partners. Compiled by Obued A. and Abel Rahman. GRAS, Khartoum.
- (14) E Shekarchi.1979. The mineral industry in Sudan. Mineral Yearbook
- (15) Asir Sidahmed.2013. Oil and politics in Sudan. Sudan Diviede, 103-120. Link.springer.com
- (16) E A Farah and N Barazi.1997. Groundwater resourcesin a semi-arid area: a case study from central Sudan. Journal of African earth sciences 25 (3):453-466.
- (17) Blockhuis W A. 1993. Vertisols in the central clayey plains of Sudan. Washington dissertation abstracts 158 (12).

- (18) Library of Congress. 2007. Soils of Sudan. <https://country studies.us/sudan/31.htm>.
- (19) Mubarak M.O.1982. "The vegetation of central Sudan" In: Williams A J. et al. 1982: A land between two Niles
- (20) ) Mike Hulme.1990. The changing rainfall resources of Sudan. Transactions of the Institute of British Geographers 15 (1): 21-34.
- (21) El Warrag, A A Elfeel, EA Elsheikh.2002. Forest genetic resources conservation in Sudan. Forest Genetic Resources 30, 48-51, fao.org.
- (22) Abdeen M Omer.2005. Biomass energy potential and future prospects in Sudan. Renewable and sustainable energy reviews 9 (1):1-27.
- (23) Babiker I. Barsi.2018 . Nile Water Resources.
- (24) ) Babiker I. Barsi. 2018. Nile Water Resources.
- (25) Osman El-Tom Hamad and Atta El-Battahani. 2005. Sudan and the Nile Basin. Aquatic sciences 67 (1):28-41.
- (26) S E Dawelbeit, F M Salih, O A Dahab, E H Ahmed. 2010. Status of fertilization and crop nutrition in irrigated agriculture in Sudan: Fertilizer use in Sudan.Research Findings: e-ifc.No 22.
- (27) S E Dawelbeit, F M Salih, O A Dahab, E H Ahmed. 2010. Status of fertilization and crop nutrition in irrigated agriculture in Sudan: Fertilizer use in Sudan.Research Findings: e-ifc.No 22.
- (28) Brian C D'Silva and Ibrahim El Badawi. 1988. Indirect and direct taxation of agriculture in Sudan: The role of the government in agriculture surplus extraction. American journal of agricultural economics 70 (2): 431-436.
- (29) Khalid HA Siddig and Babiker Idris Babiker.2012. Agricultural efficiency and trade liberalization in Sudan. African journal of agricultural and resource economics 7 (311-2016-5599), 51-69.
- (30) د. أبوشورة
- (31) وفق تعداد السكان في عام 2008م
- (32) Jonathan Robinson. 2005. Desertification and disarray: the threats to plant genetic resources of southern Darfur, western Sudan. Plant Genetics Resources 3 (1):3-11.
- (33) IM El Tahir and M Taha Yousif.2004. Indegenous melons (Cucumis melo L.) in Sudan: a review of their genetic resources and prospects for use as sources of disease and insect resistance. Plant genetic resources newsletter. Agris.fao.org.
- (34) Farida Mahgoub.2014. Current status of agriculture and future challenges in Sudan.

Nordiska Afrikainstitutet.

- (35) IA Babiker.2015. Animal feed industry in Sudan, current status, problems and prospects. J Dairy Vet Anim Res 2 (3):0036.
- (36) بلغ عدد سكان السودان الشمالي حوالى 30,9 مليون نسمة وفق التعداد السكاني لعام 2008.
- (37) Amir Idris.2005. Conflict and politics of identity in Sudan. Springer. Books.google.com
- (38) مصطفى حسين. 2015. علم الوراثة يقول : في السودان أصل البشرية.. 90% من السودانيات يحملن جينات متصلة منذ مائة الف عام. موقع النيلين. www.alnilin.com
- (39) علم الوراثة في سكان شرق أفريقيا : عنصر النيل - الصحراء في المشهد الوراثي الأفريقي. mediatekstore.com.
- (40) Raid A Bayoumi, Nilmani Saha.1987. Some blood genetic markers of the Nuba and Hawazma tribes of Western Sudan. American journal of physical anthropology 73 (3): 379-388.
- (41) أحمد قاسم احمد. 2019. الهجرات العربية إلى أفريقيا وأثرها في نشر الثقافة العربية الإسلامية جنوب الصحراء. قراءات أفريقية. Qratafrican.com
- (42) أحمد قاسم احمد. 2019. الهجرات العربية إلى أفريقيا وأثرها في نشر الثقافة العربية الإسلامية جنوب الصحراء. قراءات أفريقية. Qratafrican.com (أنواع العلوم والمعارف).
- (43) Peter Bechtold.1990. More turbulence in Sudan: a new politics this time?. Middle East Journal 44 (4):579-595.
- (44) Rushdi A. Hanin.1963. Economic development and internal migration in the Sudan. Sudan Notes and Records 44: 100-119.
- (45) Gunnar M Sorbo.2010. Local violence and international intervention in Sudan. Review of African political economy 37 (124):173-186.
- (46) Yasin Abdalla Eltayeb Elhadary and Narimah Samat. 2011. Pastoral land rights and protracted conflict in eastern Sudan. The journal of Pan African studies 4 (8):74-90.
- (47) Johnathan B Bascom.1990. Border pastoralism in eastern Sudan. Geographical review, 416-430.
- (48) Jonathan Robinson. 2005. Desertification and disarray: the threats to plant genetic

- resources of southern Darfur, western Sudan. *Plant Genetics Resources* 3 (1):3-11.
- (49) Gunnar M Sorbo.2010. Local violence and international intervention in Sudan. *Review of African political economy* 37 (124):173-186.
- (50) Mona Ayoub.2006. Land and conflict in Sudan. Peace by piece addressing Sudan's conflict accord 18. Rc-services-assets.s3.eu-west-1.
- (51) Mona Ayoub.2006. Land and conflict in Sudan. Peace by piece addressing Sudan's conflict accord 18. Rc-services-assets.s3.eu-west-1.
- (52) Munzoul A M Assal.2006. Sudan: Identity and conflict over natural resources. *Development* 49(3):101-105.
- (53) Mohamed Suliman, Stiftung E. et al.2005. Ecology, politics and violent conflict. *Sudanese journal of human rights' culture and issues of cultural diversity*, issue 1: 1-25.
- (54) Sumaya Ahmed Zakieldeen. 2009. Adaptation to climate change: A vulnerability assessment for Sudan. Gatekeeper series/ International Institute for Environmental and Development, Sustainable Agriculture and Rural Livelihoods Programme; 142.
- (55) Michael Hulme.1994. Global climate change and the Nile Basin. The Nile sharing a scarce resource. Cambridge University Press, 139-162
- (56) Ali Taha Ayoub.1998. Extent, severity and causative factors of land degradation in the Sudan. *Journal of arid environments* 38 (3):397-409.
- (57) Tgel Anbia Ali el Dawi. 1975. Migration in Western Sudan. *Sudan Notes and Records* 56:160-175.
- (58) B Badri, S Osama.2000. Environmental crisis and its impact on women, the case of the Sudan. *Women5*: 4-7
- (59) Edinam K Glover, ElNour A Elsiddih.2012. The causes and consequences of environmental changes in Gedaref, Sudan. *Land Degradation and Development* 23 (4):339-349.
- (60) Abdelbagi A Babiker.1982. The role of rural industries in the arid and semi-arid areas of the Sudan. *GeoJournal* 6 (1): 49-55.
- (61) Sara Pantuliano.2002. Sustaining livelihoods across the rural-urban divide. Pastoral land tenure series.IIED.researchgate.net.
- (62) El Fatih Ali Siddig, Khalid El-Harizi, Bettina Prato. 2007. Managing conflict over natural resources in greater Kordofan: some recurrent patterns and governance implications. Ageconsearch.umn.edu

- (63) HRL Davies. 1986. The human factor in developmet: some lessons from rural Sudan. *Applied Geography* 6 (2): 107-121.
- (64) Francis M Deng.2006. Sudan: A nation in turbulent search of itself. *The Annals of the American Academy of political and social sciences* 603 (1):155-162.
- (65) Ulrich Mans.2004. Briefing: Sudan: the new war in Darfur. *Africa Affairs* 103 (411): 291-294.
- (66) Mohamed Suliman.1998. Resource access: a major cause of armed conflict in the Sudan, The case of Nuba mountains. *International workshop on community – based natural resource management, Washington DC, 10-14, 1998.*
- (67) Scopas Pogge.2008.The first Sudanese civil war: Africans, Arabs, and Israelis in the southern Sudan, 1955-1972. *Springer*
- (68) Issa M El Shair.2015. Ethnic groups and the emergence of South Sudan: A study in socio-political geography. *J. of social affairs* 52 (2454):1-26.
- (69) Ashraf Kamal Abdelhay.2010. The politics of writing tribal identities in the Sudan: The case of the colonial Nubal policy. *Journal of multilingual and multicultural development* 31 (2): 201-213.
- (70) Ashraf Kamal Abdelhay.2010. The politics of writing tribal identities in the Sudan: The case of the colonial Nubal policy. *Journal of multilingual and multicultural development* 31 (2): 201-213.
- (71) Mahmud El Zain.1996. Tribe and religion in the Sudan. *Review of African political economy* 23 (70):523-529.
- (72) David Keen.1991. A disaster for whom ? Local interests and international donors during famine among the Dika of Sudan. *Disasters* 15 (2): 150-165.
- (73) Mohamed Suliman. 1977. Civil war in Sudan: The impact of ecological degradation. *Contributions in Black Studies* 15 (1),7. <https://scholarworks.umass.edu>.
- (74) Heather J Sharkey.2008. Arab identity and ideology in Sudan: The politics of language, ethnicity, and race. *Sfrican affairs* 107 (426):21-43.
- (75) Mohamed A Mohamed Salih. 1995. Resistance and response: ethnocide and genocide in the Nuba Mountains, Sudan. *GeoJournal* 36 (1):71-78.
- (76) Fatima Ahmed Ibrahim.2000. Sudanese women under repression, and the shortest way to equality. *Frontline Feminisms: Women, war, and resistance*, 129-39.books.google.com

- (77) Amir Idris.2012. Rethinking identity, citizenship, and violence in Sudan. Int. J. of Middle East studies 44 (2), 324-326.
- (78) محمد أزرقي سعيد. 2016. التحولات الإدارية والتقسيم الإداري للسودان في تاريخه الحديث. وكالة السودان للأنباء [www.suna.net](http://www.suna.net)
- (79) Lilian Anderson. 1963. Educational development and administrative control in the Nuba Mountains region of the Sudan. Journal of African History 4 (2):233-247.
- (80) محمد أزرقي سعيد. 2016. التحولات الإدارية والتقسيم الإداري للسودان في تاريخه الحديث. وكالة السودان للأنباء [www.suna.net](http://www.suna.net)
- (81) Malcom Norris. 1983. Sudan: "Administrative versus political priorities" In: Local government in the Third World; the experience of tropical Africa/ ed. By P. Mawhood. Pp. 49-73. Africabib.org
- (82) J P Guimaraes.1997. The new federal system in the Sudan: some main aspects and implications for planning. Eastern Africa social sciences research review 13 (1): 37.
- (83) Khalid Siddig. 2010. Macroeconomy and agriculture in Sudan: Analysis of trade policies, external shocks, and economic bans in a computable general equilibrium approach. SSRN 1684084.
- (84) Barbara Casciarri and Abdel Ghaffar M.Ahmed.2009. Pastoralists under pressure in present-day Sudan: an introduction. Nomadic people 13 (1):10-22
- (85) Nadir Ahmed Elagib, Martin G Mansell. 2000. Climate impacts of environmental degradation in Sudan. GeoJournal 50(4): 311-327.
- (86) Ali Taha Ayoub.1998. Extent, severity and causative factors of land degradation in the Sudan. Journal of arid environments 38 (3):397-409.
- (87) Yagoub Abdalla Mohamed, Mohamed el-Hadi Abusin.1985. Rural population and water supplies in the Sudan. Population and development projects in Africa, 254. International Geographical Union. Commission on Population Geography. Cambridge University Press.
- (88) Edward B Barbier. 2000. The economic linkages between rural poverty and land degradation: some evidence from Africa. Agriculture, ecosystems and environment 82 (1-3): 355-370.
- (89) IA Babiker.2015. Animal feed industry in Sudan, current status, problems and prospects. J Dairy Vet Anim Res 2 (3):0036.

- (90) Cleophas Lado.1988. Some aspects of cotton as a cash crop development in an historical perspective in Maridi District, Southern Sudan. J. of Eastern African research and development, 24-43.
- (91) Adam Yagoob, Ting Zou. 2016. Pptterns of economic growth and poverty in Sudan. J. of economic and sustainable development 7 (2),2016.
- (92) Mutasim Ahmed Abdelmawla.2014. The impact of Zakat and knowledge on poverty alleviation in Sudan: An empirical investigation (1990-2009). J. of economic cooperation and development 35 (4):61-84.
- (93) 93<sup>0</sup> Paola Ballon, Jean-Yves Duclos.2015. Multidimensional poverty in Sudan and South Sudan. OPHI working paper No,93
- (94) Hillo Abdelatti, Yassin ELhadary, Narimah Samat.2016. Addressing poverty in Sudan and Malaysia: A story of success and constraints. J. of sustainable development 9 (2): 206-220.
- (95) Gerard Prunier.1992. Military slavery in the Sudan during the Turkiyya, 1820-1885. Slavery and Abolition 13 (1):129-139.
- (96) Reda Mowafi. 1981. Slavery, slave trade and abolition attempts in Egypt and Sudan 1820-1882. Esselte stadium, Lund. Africabib.org
- (97) Kevin Bales. 2000. Expendable people: Slavery in the age of globalization. Journal of international affairs, 461-484.
- (98) Paul Lane, Douglas Johnson. 2009."The archeology and history of slavery in South Sudan in the nineteenth century". In A. Peacock (ed), The frontiers of the Ottoman world. Pp.509.
- (99) Richard Lobban.2001. Slavery in the Sudan since 1989. Arab studies quarterly, 31-39. Jstor.org
- (100) Amir Idris.2005. Conflict and politics of identity in Sudan. Springer. Books. google.com
- (101) Ikenna Nzimiro. 2011. Feudalism in Nigeria. Toward Marxist anthropology: Problems and prospects, 337-363.

- (102) Peter FM McLoughlin.1962. Economic development and the heritage of slavery in the Sudan Republic. Africa 32 (4):355-391.
- (103) سيف الدين بابكر. 2018/03/10. السودان اليوم في صراع بين التيار العربي المصري والتيار الأفريقي الفولاني منذ 1956 فمن ينتصر؟. سودانيز-اون-لاين. <https://sudaneseonline.com>.
- (104) Donald Petterson.2009. Inside Sudan: political Islam, conflict, and catastrophe. Basic Books. Google.com.

## النزاعات بولاية كسلا ( أسبابها وعلاجها - رؤية استشرافية )

قسم الدراسات الإسلامية

أ. د. حاج محمد تاج السر حاج محمد محمد البولادي

### مستخلص:

يهدف البحث إلى التعريف بموقع ولاية كسلا والموارد والثروات التي تحتويها الولاية، والمنازعات التي تنشأ حولها مع وضع الحلول الناجعة لها. مع توضيح مفهوم التنازع وتعريف النزاع، مع تعداد أسباب النزاعات بالولاية و أبرز التعايش الذي تعيشه القبائل في ولاية كسلا، من خلال القيم والمبادئ المشتركة بين كافة أفراد الولاية. تنبع مشكلة البحث من أنه تتجاذب بلادنا كثير من النزاعات الفردية والجماعية، التي اذا لم تجد العلاج تفاقمت وصارت حرباً تآكل الأخضر واليابس، وولاية كسلا كغيرها من أجزاء السودان تحدث بها بعض النزاعات التي لاتجد علاجاً في وقتها، ومع تكرار النزاعات كان لزاماً علينا معرفة أسبابها، وكيفية علاجها وهذا ماسيجتهد الباحث فيه، حتى يصبح مجتمع الولاية غاية في التعايش السلمي المجتمعي المنشود . كما يعمل البحث على الإجابة على عدد من الأسئلة وهي أين تقع ولاية كسلا؟ وما هي الموارد والثروات التي تزخر بها وما أثرها على مجتمع الولاية ؟ ما مفهوم التنازع والمنازعات، وماهي أسباب النزاعات بولاية كسلا عامة؟ . اتبع البحث المنهج التاريخي والوصفي التحليلي بغية الوصول إلى نتائج : أهمها أن للنزاعات أسباب في كسلا منها الأرض وملكيته، و المراعي والحدود الإدارية وغيرها.

### Abstract:

The research aims to identify the location of Kassala state and the resources and wealth contained in the state, and the disputes that arise around it while developing effective solutions. With the concept of conflict and the definition of conflict, with the enumeration of the causes of conflicts in the state and the highlighting of the coexistence of tribes in Kassala state, through the values and principles shared by all members of the state. The problem of research stems from the fact that our country is attracted to many individual and collective conflicts, If you do not find treatment, it has worsened and become a war that eats green and dry, and the state of Kassala like other parts of Sudan occurs with some conflicts that do not find a cure in time, and with the recurrence of conflicts we had to know the causes, and how to treat them, and this will be what the researcher strives in, so that the state society becomes a goal of peaceful coexistence of the desired community. The research also answers a number of questions: Where is Kassala? What is the concept of conflict and disputes, and what are the causes of conflicts in a state of public laziness? The research followed the historical and descriptive analytical approach in order to reach results: the most important of which is that conflicts have causes in laziness, including land and ownership, pastures, administrative boundaries, etc.

**مقدمة:**

تتصف ولاية كسلا بالتعايش السلمي بين أفراد مجتمعها المتماسك ، المبني على القيم الإسلامية السمحة، والأخلاق النبوية الكريمة، ولكن قد يعكر صفو هذا التعايش بعض النزاعات التي تحدث بين الأفراد والجماعات في مجتمع الولاية بين الحين والآخر، والتي لا بد من البحث فيها وفي أسبابها، وهذا ما هدف إليه هذا البحث للوقوف على النزاعات بولاية كسلا ، مع إبراز الأسباب والعلاج للنزاعات وآلية فضها حسب العادات والتقاليد والأعراف المحلية بنظام القلد.

**ولاية كسلا الموقع والموارد:**

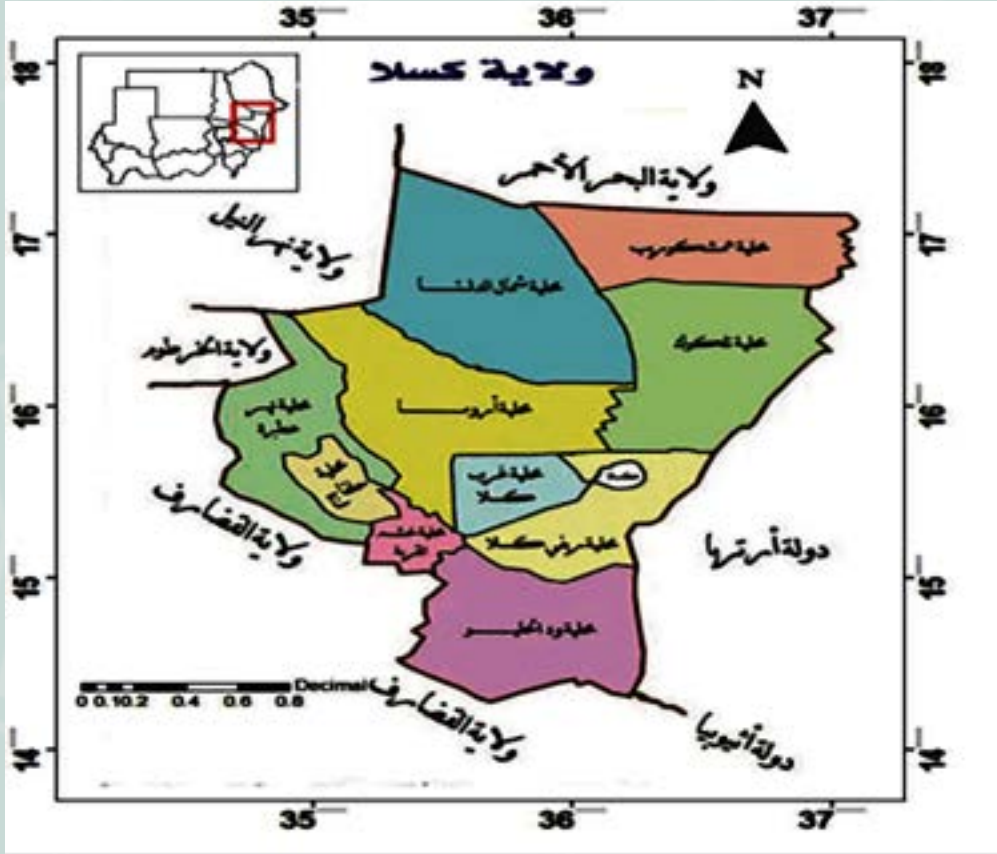
تعتبر ولاية كسلا واسطة عقد ولايات شرق السودان الثلاث، وهي القضارف وكسلا والبحر الأحمر، حيث كانت هذه المجموعة هي التي تكون إقليم شرق السودان سابقاً، وعاصمة الولاية هي مدينة كسلا.

**الموقع والحدود:**

(<sup>1</sup>) تقع الولاية بين خطي طول 34:40 غرباً و37 شرقاً وخطي عرض 17:15 شمالاً و14:45 جنوباً . واجمالي عدد سكان الولاية: 2,061,266، منها الذكور: 1,138,419 ، والاناث : 922,847 .

وتحدها دولة أريتريا بحدود تبلغ (235) كم، ودولة أثيوبيا بحدود تبلغ (17) كم، شرقاً بحدود خارجية . وحدود داخلية مع ولاية البحر الأحمر في الشمال وولاية نهر النيل والخرطوم في الشمال الغربي، وولاية القضارف في الجنوب الغربي والخرطوم غرباً، وتبلغ مساحتها (42.285) كلم مربع، تمثل مساحتها %2.25 من مساحة السودان الكلية. ويبلغ عدد سكانها (1.789.806) نسمة، و أصبحت بفضل الله و تلاحح الإثنيات وتلاقح العرقيات وطيب المعشر بين أهلها أصبحت ولاية لكل أهل السودان، باختلاف مشاربهم وتمازج أعراقهم، وتتكون الولاية من إحدى عشرة محلية، تسع منها ريفية التكوين بينما تعتبر محليتا مدينة كسلا وحلفا الجديدة مركزان حضريان.

و تعتبر كسلا الولاية السادسة من حيث عدد السكان في السودان. وغالب سكان الولاية هم قبائل البجة السكان الأصليين للمنطقة، وقبائل البجة مجموعة كبيرة عدها محمّد أدروب أوهاج حيث قال : ( أن قبائل البجة الأساسية في الوقت الحاضر، من الشمال للجنوب، هي: البشاريون، الأمرار، الأرتيقا، الأشراف، الكميلاب، الهدندوة، الملهيتكناب ، الحلنقة، و البنوعامر والحباب). (<sup>2</sup>)



ويتحدث سكان ولاية كسلا في الغالب اللغة العربية، إذ إنها هي القاسم المشترك بين القبائل المختلفة، هذا داخل المدن وعند اختلاط القبائل بعضها مع بعض، وعندما ترجع كل قبيلة لموقعها تتحدث لغتها الخاصة بها، أما البجة فلغتهم الحامية المسماة (بالتداوي) أو بداويت، باستثناء البني عامر والمجموعات الجنوبية المتحدثة بهم الذين يتحدثون لغة (التقري) أو التقرينية، وهي لغة سامية منتشرة في أرتريا وشمال بلاد الحبشة.<sup>(3)</sup>

المناخ :- أما المناخ في ولاية كسلا فهو شبه مداري تسوده الرياح الشمالية الشرقية شتاء والرياح الجنوبية الغربية خلال فصل الخريف وأهم معالم المناخ :-

- معدل الحرارة العظمي يتراوح بين 33.5 - 44.5 درجة مئوية 0
- معدل الحرارة الصغرى يتراوح بين 16.8 - 26.2 درجة مئوية 0
- معدلات الامطار : تتراوح معدلات الامطار بين 104 ملم شمال الولاية و300 ملم جنوب الولاية .

المساحات الصالحة للزراعة:-يبلغ اجمالي المساحة الصالحة للزراعة بالولاية نحو 4 مليون فدان استغل منها في العام 2015م نحو 1.8 مليون فدان في زراعة المحاصيل النقدية مثل الذرة ، السمسم ، القمح ، الفول السوداني والقطن بالإضافة الي المحاصيل البستانية التي تشتهر بزراعتها الولاية ، معظم هذه الاراضي تعتبر اراضي طينية مشققة تصنف من الدرجتين الاولي والثانية .وتشتهر ولاية كسلا بميزتها النسبية في المجال البستاني لموقعها الجغرافي المميز وقربها من مواني التصدير، و للتربة الخصبة في حوض القاش الذي يعتبر من اجود الانواع علي مستوي العالم، مع خربة مزارعي كسلا في المجال البستاني، وتغطي الغابات نحو 6% من المساحة الكلية للولاية وهي غابات محجوزة او تحت اجراءات الحجز .أما مساحة اراضي المراعي الطبيعية بالولاية فتقدر بحوالي 6 مليون فدان توزع علي مناخين شبه صحراوي وسافنا فقيرة تغلب عليها نباتات الحوليات والنجيلية ويشكل 90 % من احتياجات الثروة الحيوانية ، حيث تعتبر ولاية كسلا من الولايات الغنية بالثروة الحيوانية حيث يبلغ حجمها نحو 7.7 مليون رأس تعتبر من اجود السلالات من حيث النوع ، كما يبلغ حجم الثروة السمكية نحو 800 طن سنويا، وتتكون الثروة الحيوانية من الضأن ، الماعز ، البقر وتتوفر بالولاية المراعي الطبيعية في مساحة تقدر بنحو 6 مليون فدان .وترتبط الولاية بشبكة من الطرق المعبدة القومية والولائية مع الطريق القارى الذي يربط الولاية بدولة ارتيريا، عن طريق مدينة اللفة الحدودية غرب القاش، وعن طريق ود شريفى شرق القاش، اضافه الي الجزء المار بالولاية من الطريق القومي (الخرطوم ، بورتسودان)، كما يوجد بالولاية مطار دولي، يستقبل جميع انواع الطائرات .

وتتمتع الولاية بمقومات سياحية كبيرة غير مستغلة ولديها تراث حضاري ضارب في القدم وتنوع ثقافي وعرقي ومناخي وتذخر بمناطق جذب سياحي كمنطقة الرملية ونهر القاش الموسمي و جبل توتيل والسواقي الخضراء ومناطق تواجد الصيد وأماكن الترويح مما يتيح ذلك فرص كبيرة للاستثمار. والولاية بها جبال بها معادن شتى (و شاء الله تعالى أن معدن الذهب قد عرف في أرض البجا منذ تلك الحضارات، مما جعل أرضهم قبلةً للباحثين عن هذا المعدن النفيس، ومن ثم مسرحاً للصراع الذى تجلبه بالضرورة هذه الثروة. ومن هذا الباب تعرض البجا لهجماتٍ شرسةٍ من قبل التجار والعصابات والجيوش النظامية من الباحثين عن الثراء ممن هم أشد منهم قوة وعتاداً).<sup>(4)</sup> .

وتنوع القبائل في الولاية واختلاف مصادر الحياة فيها من زراعه ورعي وسياحة وغيرها يجعل الهجرة إليها والسكن فيها هدف لكل طالب عيش كريم، مما يؤدي لتلاقح السكان والتزاوج بينهم والإحتكاك اليومي مما كون مجتمعا متماسكا إجتماعيا ومتكافلا إقتصاديا، ولكن قد تحدث في أثناء هذا الحراك بعض المشكلات التي يتصدى لها قيادات المجتمع من نظار وعمد ومشايخ ورجال دين في الولاية، ويستخدمون في ذلك ما يشتهر بنظام القلد. والولاية تظهر عليها سمات القبائل المختلفة، إذ أن القبيلة هي التي تحرك أفراد المجتمع كما هو ملاحظ، وتعتبر القبيلة هي الأساس، ويمكن تعريف القبيلة أو النظام القبلي بأنه نسق من التنظيم يتألف من جماعات محلية، تمثل العشائر والبدنات وخشوم البيوت، وتقتن اقليماً واحداً، وتسود بين بطونها المكونة لكيانها الاجتماعي ثقافة مشتركة، ولغة واحدة، واحساس قوي بالتضامن والوحدة.<sup>(5)</sup> ويرى آخرون بأن القبيلة عبارة عن كائن اجتماعي مستقل، له نظمه وتقاليده ومفاهيمه وتصوراته، التي من خلالها يستطيع أن يطبع بها جميع أفرادها بأفكار وعادات وتقاليده موحدة، لاعتقاد أفراد القبيلة بأنهم منحدرين من أسرة واحدة، تناسلت من أب واحد، فتنموا لديهم العصبية الناتجة من فكرة القرابة وصلة النسب.<sup>(6)</sup>

فالقبيلة بولاية كسلا تمثل الحياة نفسها، في التكافل بين أفراد القبيلة، والتعاون بين القبيلة والقبائل الأخرى، وفي رعاية العيش بسلام بين كل سكان الولاية، مع رعاية القيم المشتركة ومصالح الناس بواسطة العمدة والمشايخ والنظار الذين يدبرون أمر القبيلة الواحدة، ويتواصلون مع القبائل الأخرى لكيفية تحقيق التعايش السلمي، وللقبيلة وادارتها الأهلية نظام دقيق في اختيار العمدة والمشايخ والنظار، وفي ادارة شئون القبيلة، وفي الحكم في المنازعات التي تحدث بين العامة، ولولايات الشرق عامة وكسلا خاصة منهج فريد في الشأن القبلي، مما أدى للإنسجام الفريد الذي يسود الولاية بين كافة مكوناتها وقبائلها في المدن والحضر.

### أسباب النزاعات بولاية كسلا:

خلق الله الناس مختلفين في ألوانهم ولغاتهم، وأنواع معيشتهم، وعقائدهم وأديانهم ومذاهب تعبدتهم، وقبائلهم وأماكن سكنهم، وذلك حتى يقبل الناس بعضهم البعض باختلافهم هذا، ويتنوعهم الذي خلقهم الله عليه، فيتم بينهم التعارف والتألف، ويعم التعايش السلمي بين افراد المجتمع، قال تعالى { يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ }<sup>(7)</sup>، ولتحقيق الأمن المجتمعي لابد

من كفالة سلامة المجتمع من النزاعات الفردية والجماعية، وتقليل المخاطر على حياة الناس عامة في ممارستهم للحياة، فيعم العيش بسلام وذلك بتوفير السلام للمجتمع بكل أفراد ومحاسبة كل من يعتدي على غيره ليعم الأمن المجتمعي و الأمن الاجتماعي هو الذي يعني بسلامة الأفراد والجماعات من الإخطار الداخلية والخارجية التي تحيط بهم كالإخطار التي يتعرض لها الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء علي الممتلكات بالتخريب أو السرقة.<sup>(8)</sup> ولكن رغم أن ولاية كسلا ولاية متماسكة إجتماعيا لكن النزاع بين البشر أمر محتوم الوقوع بين أفراد المجتمع، وولاية كسلا ليست استثناء من ذلك فرغم وجود العرف المحترم، والقانون السوداني الحاكم لكن توجد بعض النزاعات بين الأفراد والجماعات المتمثلة في أفراد القبيلة، والتي سوف نتطرق لبعضها.

تعريف المنازعات: وحتى نعرف أسباب النزاعات في كسلا، لابد أن نعرف مفهوم التنازع والمنازعات وتعريفها، فالمنازعة في اللغة هي :-<sup>(9)</sup> من نزع ينزع : وَ نَزَعَ الشَّيْءَ يَنْزِعُهُ نَزْعًا، فَهُوَ مَنْزُوعٌ وَنَزِيعٌ. وَانْتَزَعَهُ فَانْتَزَعَهُ أَيِ اقْتَلَعَهُ فَاقْتَلَعَ. وَفَرَّقَ سَبِيبَيْهِ بَيْنَ نَزَعٍ وَانْتَزَعٍ فَقَالَ: انْتَزَعْتُ اسْتَلْبْتُ، وَنَزَعٌ حَوْلَ الشَّيْءِ عَنْ مَوْضِعِهِ وَإِنْ كَانَ عَلَى نَحْوِ اسْتِلاب. وَانْتَزَعُ الرَّمْحَ اقْتَلَعَهُ. وَانْتَزَعُ الشَّيْءَ: انْقَلَعَ. وَنَزَعُ الْأَمِيرِ الْعَامِلَ عَنْ عَمَلِهِ: أزاله، وَهُوَ عَلَى الْمَثَلِ لِأَنَّهُ إِذَا أزاله فَقَدْ اقْتَلَعَهُ وَأزاله. وَالمنازعة هي المُجاذبة في الأعيان والمعاني، وَالمنازعة في الخصومة: مُجاذبة الحُجج فيما يَنْتازِعُ فِيهِ الخَصْمَانِ. وَقَدْ نازَعَهُ مُنازَعَةً وَنَزاعاً: جاذبه في الخصومة، وَالتنازع: التخاصم. وَتَنازَعَ القَوْمُ إِذا اخْتَصَمُوا. وَبَيْنَهُمْ نِزاعَةٌ أَيِ خصومةٌ فِي حَقِّ. وَنازَعُ القَوْمُ الشَّيْءَ / تَنازَعُ القَوْمُ عَلَى الشَّيْءِ / تَنازَعُ القَوْمُ فِي الشَّيْءِ: تَجاذبوه. وَالتنازع عِراكٌ وَخِصامٌ يُقال (تَنازَعَتِ الأحزابُ حَولَ السِّياسةِ الاقتصاديةِ) - تَنازَعُ عَلَى قطعةِ أَرْضٍ) وَ تَنازَعُ البقاءَ / تَنازَعُ عَلَى البقاءِ: صراعٌ بَينَ كائِناتِ النواعِ الواحدِ لِلحصولِ عَلَى القوتِ وَالغذاءِ مِنْ أَجلِ البقاءِ وَالوجودِ وَتكون فِيهِ العَلَبَةُ لِلأفضلِ أَوْ لِلأقوى- تَنازَعُ دَولِيٌّ: خِلافٌ بَينَ دَولَتَينِ أَوْ أَكثَرَ عَلَى حَقوقِ أَوْ مِصالِحِ. وَفِي الإِصطِلاحِ هِيَ خِصومةٌ بَينَ أَفرادٍ أَوْ جِماعِاتٍ قَدْ تَقْتَصِرُ عَلَى تَبادُلِ الشِّتائِمِ وَقد تَمَتَّدَ إِلى التماسكِ بِالأيديِ أَوْ إِستِخدامِ أداةِ ما فِي المِشاجرةِ أَوْ تُفضي إِلى الحِربِ بَينَ الدَولِ.<sup>(10)</sup>

والنزاعات التي يتحدث عنها الباحث هي الصراعات والخصومات التي تقع بين أفراد أو جماعات قبلية داخل ولاية كسلا، تؤدي إلى إزهاق الأرواح وهلاك الزرع والماشية واحراق المساكن والإضرار بالبيئة عامة.

## أسباب المنازعات بولاية كسلا:

تتعدد أسباب المنازعات الفردية والقبلية بولاية كسلا وهي متداخلة، حيث يصعب فصلها عن بضعها البعض، ولها عدة عوامل وأسباب اجتماعية ودينية وثقافية واقتصادية، وهي حسب الأوقات والأزمان صيفا وخريفا، وتعتبر أكثر الفصول ارتكابا للجرائم هو فصل الخريف الذي يمتد ما بين شهري يونيو واغسطس من عام وذلك للتحركات السكانية من خلال التعدي علي المراعي وكذلك الصراع مابين الرعاة والمزارعين واغلبها في نهاية المطاف تنهي بالقتل ويحكم بالمادة (130) من القانون الإحكام الجنائية. ابراهيم جريمة.<sup>(11)</sup>

**وأهم هذه الأسباب هي :**

أولاً: النزاع حول الموارد الطبيعية :- (الأراضي وملكيتهها، والمراعي ومساراتها) وأغلبها تتمثل في النزاع حول الأرض وملكيتهها، وحول الأرض وهل هي زراعية أم رعوية، والأملاك الخاصة بكل بطن من بطون القبيلة الواحدة، أو الأسرة الواحدة، أو بين بائع ومشتري (مستثمر)، وحول العشب والكلاء ومسارات المواشي، أو المساقى في القاش وحدودها، وهذه غالباً ما تحدث في زمن الخريف كما يوضح دكتور ابراهيم عبد اللطيف استاذ الجغرافيا البشرية بكلية التربية جامعة كسلا.<sup>(12)</sup>

ثانياً: النزاعات على الموارد المائية: وتتمثل في النزاع حول الحفائر، ومشارب المواشي وتنظيمها، ولا اختلاف حول ملكيتها، ومياه القاش والمساقى وغيرها.

ثالثاً: التنزاع في استخراج الثروات المعدنية: من ذهب وفضة وفحم، ويظهر ذلك في الجبال والتلال وملكيتهها، والوديان والتعدين الأهلي فيها، والتداخل بين المجموعات القبلية في التعدين الاهلي، وكيفية الإستفادة منها.

رابعاً: النزاع حول الحدود الإدارية بين القبائل، والبطون داخل كل قبيلة، وهذا يكون في حدود الملكية والغابات التي تفصل بين ذلك، وهذا أخطر أنواع النزاع اذ أنه يستوعب القبيلة كلها، ويندفع فيه كل أفرادها، وهو من أخطر النزاعات القبلية.

خامساً: النزاعات حول السلطة السياسية أو الدينية، وعادة ماتكون بعد تعيين عمدة أو شيخ في حدود القبيلة وهذه يحكم فيها الناظر الذي يشرف على القبيلة المحددة، أو قد يكون بين قبيلة وأخرى سياسياً، في تعيين معتمد أو والي أو غيره. أما النزاعات الدينية بولاية كسلا فلم تظهر بصورة واضحة لأن غالب أهل الولاية هم من التيار الصوفي، أما التيار السلفي رغم حضوره لكن يتصف بالعمل الإجتماعي ولايوجد

تنازع كبير بينه والصوفية، وذلك للترابط الإجتماعي المتين بين المجتمع الكسلوي، مع عدم ظهور تكفيريين أو متشددين الا نادراً.ابراهيم عبد اللطيف

سادساً: النزاعات حول الهوية : وبرزت هذه حديثاً بعد بروز ظاهرة التهريب للبشر والتوطين للأجئین، وبما أن الولاية ولاية حدودية تختلط فيها القبائل بين الحدود استغل بعض ضعاف النفوس هذه الميزة التفضيلية، وصاروا يعملون في تجارة البشر، وعندما لا يستطيع المهرب النجاة بتجارته يترك المهرب في العراق فيستغله آخر لعمل في مزرعة أو في تجارة بعيدة أو في حراسة ويزور له مستندات ويصبح سودانياً، وبعد فترة يحدث النزاع إما بمعرفة أهله لمكانه، أو اكتشاف السلطات له، أو باي وسيلة فيحدث النزاع وتزهق الأرواح.

سابعاً: النزاع بسبب التهريب للبشر أو البضائع:- ابراهيم ويرى دكتور ابراهيم<sup>(13)</sup> أنه يقع بين المهربين والسلطة المحلية، أو عند سرقة البهائم بسبب الفقر، فيعتدي الفزع الذي يطلب البهائم على عشيرة من نهبها فيحدث النزاع وتكثر الخسائر، أو عند تهريب البضائع والسلع في حدود الولاية مع الدول الأخرى.

ثامناً: الفقر وانتشار السلاح: ويعتبر الفقر وحمل السلاح الدائم كعادة من عادات أهل الولاية سبباً رئيساً في النزاعات، فالفقر يؤثر في الفرد ليبحث عن قوته وإذا لم يجد يلجأ للسرقة والنهب أو الإغارة على الغير، فيتصدى له الآخرون بالقوة، فيسعى أفراد من قبيلته لنصرتة للإعتداء عليه، وهنا يتدافع بعض أفراد القبيلة الأخرى ليردوا مانهب منهم وتحدث الفتنة بين الجانبين، علماً أن حمل السلاح وسهولة الحصول عليه يعتبر سبباً أيضاً لكثرة النزاعات الفردية، لأن حمل السيف والسكين والعصا يعتبر جزء من ثقافة أهل الولاية، ولذلك يجب سن قوانين تحد من ذلك بمساعدة الإدارات الأهلية من كل قبيلة، مع العمل على تنمية المناطق الفقيرة ونشر التعليم بها ومحاربة الجهل فيها.

### آليات فض النزاعات المقبولة مجتمعياً:

كما بينا أن ولاية كسلا تهيمن عليها الصبغة القبلية، وغالب الحياه فيها تسير وفق عرف كل قبيلة في موقعها، حتى في المدن الكبيرة هناك احترام كبير للقبيلة، فاذا حدث نزاع داخل المدن بين أي مكون قبلي يتدخل زعيم القبيلة ويحل النزاع، أما اذا كان بين قبيلة وأخرى فهنا يبرز لها طرف ثالث من قبيلة مختلفة عن المتنازعين، وهنا يرجع الأمر لنظار القبيلتين اللتين

وقع بين افرادها أو مجموعاتها النزاع وغالباً يحل بالتراضي. أما إذا كان النزاع بين افراد لا قبيلة ولا عمودية لهم أو وصل الأمر للسلطات وسار الامر للقضاء فينتظر زعماء القبائل أو يبادرون للذهاب للقضاء ليتولوا هم الأمر حسب عرفهم السائد ، فان قبلت الأطراف تدخلوا ،إن رفضت تركوا الأمر للسلطات، وفي كل الأحوال يجتهد نظار القبائل وزعماء العشائر والعمد لحل المنازعات عبر نظام القلد، الذي يعتبر إبداع في فنون فض المنازعات بشرق السودان عامة وولاية كسلا خاصة.

### القلد مفهومه وأهميته :

القلد لغة:-القلْدُ في لغة العرب لي الشيء على الشيء، والقلد جمع الماء في الشيء يقال قلدت أقلد قلداً، أي جمعت ماء إلى ماء. قال ابن فارس:(القاف واللام والبدال أصلان صحيحان، يدلُّ أحدهما على تعليق شيء على شيء وليّه به).<sup>(16)</sup>

والقلد القتل ، وأعطيته قَلْدَ أمري : فوضته إليه.....والقِلَادَة : ما جعل في العنق. وقلدت فلانا الأمر أو العمل فوضه إليه وألزمه إياه. وتَقَلَّدَ الأَمْرَ: احْتَمَلَهُ، وقلد فلانا الأمر: ولاه الحكم وفوضه إليه. وقلد أي جعل الشيء في عنق غيره مع الإحاطة به. والقلد عبارة عن آلة كما قال ابن عرفة:(القلد في استعمال الفقهاء عبارة عن الآلة التي يتوصل بها لإعطاء كل ذي حق حقه من الماء من غير نقص ولا زيادة).<sup>(17)</sup> والقلد : الرفقة من القوم ، وهي الجماعة منهم . والقلد : الطاعة. ومن خلال المعنى اللغوي للقلد نجد أن لفظ القلد يتمحور حول جمع الشيء بالشيء ،ولي الشيء بالشيء ،أو الجماعة المرتبطة ببعضها،أو المفتول من الأشياء المرتبط بعضها ببعض،والقلد تحمل الأمر والتزامه واحتماله،والقلد الطاعة ،أو الآلة التي يتوصل بها لإعطاء كل ذي حق حقه في الماء واستخدمت في الحقوق.

### القلد اصطلاحاً:

وكما عرفنا القلد في لغة العرب نعرفه اصطلاحاً فهو كما قال اونور سيدي:( إذا كان هنالك شيء يميز البجا في فض النزاعات فهو القلد galad ويعنى العهد).<sup>(18)</sup>

الشيخ محمد طاهر باركويين:( القلد في لغة البجا هو العهد والميثاق الذي يؤخذ على قبيلتين أو فرعين من قبيلة واحدة،أو خشم بيتين(اسرتين)من فرع من الفروع ،عند وقوع مشكلة بين الإثنين بعدم الإعتداء حتى نهاية المشكلة).<sup>(19)</sup> وكذلك جاء تعريف الاستاذ آدم همد محمد علي أحد عمد قبيلة البني عامر .ومن ما سبق يتبين أن كلمة القلد تعني عند أهل الشرق مصطلح خاص ومحدد يحوي عدة اجراءات ويستخدم عند حل المشكلات والأزمات .<sup>(20)</sup>

## القبائل التي تستخدم القلد لفض المنازعات : (21)

يستخدم القلد عند قبائل البجا لفض المنازعات وقبائل البجا كما يعددها محمّد أدروب أوهاج ( أن قبائل البجة الأساسية في الوقت الحاضر، من الشمال للجنوب، هي: البشاريون، الأمراء، الأرتيقا، الأشراف، الكمىلاب، الهدندوة، المهيتكناب، الحلقنة، و البنو عامر والحباب) . ويقول الأستاذ محمد عثمان عبد الرحمن: (أن القلد إرث قاصر على قبائل البجا، وهو إتفاقية عدم إعتداء، في حالة حدوث شجار أو قتال بين قبيلتين أو أفراد من القبيلة الواحدة). ويلخص الشيخ ناير طاهر مفهوم القلد عند البجا بأنه هو: (إلزام طرف معتدى عليه بعدم الإعتداء وأخذ الثأر أو خلق مشكلة جديدة). وأما مفهومه فيتراوح بين معنى العهد والميثاق، وبين أنه ترتيبات أولية قبل الصلح أو الحكم القضائي، أو هدنة بين القبيلتين المتنازعتين. ونقول هو عهد والزام لهدنة تعقد عند وقوع مشكلة بين قبيلتين أو عموديتين أو خشم بيتين وذلك خوفاً من توسع المشكلة وزيادة الإعتداء، وخوفاً من دخول أفراد آخرين في المشكلة، أي هو آلية من آليات فض المنازعات القبلية وعرفا راسخا متفق عليه بين مكونات مجتمع شرق السودان.

### الدخول في القلد:

ويتم استخدام القلد والدخول فيه عند حدوث شجار أو قتال أو إعتداء بين فرد أو أفراد من قبيلة واحدة، أو بين قبيلتين مختلفتين، مع وجود خسائر في الممتلكات والأرواح، ويتم تدخل الأجاويد بعد الحادث مباشرة بأعيان القبائل من نظار وعمد ومشايخ ورجال دين وحكماء من داخل المجتمع المحلي، ويكون الإتصال بالمعتدى عليه وقبيلته ويؤخذ منهم القلد، وبعد موافقتهم يعلن به الطرف الآخر، وينشر بين الناس أن هنالك قلد لفترة كذا. ولايمنع القلد للجوء للقانون وتدخل الشرطة والقضاء. وينقسم القلد لقسمين هما: القلد، والقلد الكبير ويكون يوم الصلح أو العفو أو الحكم بالدية في المحكمة ويتم بحضور النظار وزعماء القبائل الأخرى والعمد والمشايخ ورجال الدين، السن والحكماء من أهل القاتل والمقتول، ويعتبر وسيلة إسلامية عصرية عملية ذات جدوة تطبيقية عالية، وأثر محترم بين الناس. أنظر حاتم الصديق وآخرون

### شروط القلد:- ويشترط فيه الآتي:- (22)

(أ) أن لا يوكل أهل القاتل محامي يدافع عنه في المحكمة. ولايحضر أحد من ذوي القاتل للمحكمة وحضور الجلسات اذا كانت هناك إجراءات للتقاضي بالمحاكم.

(ب) لايستعين القاتل ولا أهله بقيادات من قبيلة القاتل ولايتصلوا به.

(ج) لايستعين القاتل ولا أهله بقيادات دينية أو مشايخ طرق صوفية.

(د) أن لا يلجأ القاتل وأهله إلى الحكومة أو زعامات سياسية.

(هـ) أن يعترف القاتل وقبيلته بالخطأ وعدم قبولهم به.

### دور القلد :

للقلد دور وأبعاد إجتماعية واقتصادية ودينية، وقد كان الثأر في سابق عهد البجا أمراً منتشرًا، فالقبيلة كلها مطالبة بأخذ الثأر من قبيلة القاتل كلها، فكل من وجد من قبيلة القاتل هو هدف للثأر، والنساء لهن دور في الثأر فلا تلبس المرأة شيئاً على رأسها كالثوب أو الطرحة حتى يتم أخذ الثأر، ولا يفرش أهل الميت ويرفضون تلقي العزاء حتى يؤخذ الثأر، وترفض الزوجات الجلوس إلى أزواجهن من القبيلة كلها حتى أخذ الثأر، وتظل والدة المقتول أو زوجته أو أخته حافية القدمين، ولا تتطيب ولا تتغسل بالماء حتى يوم الثأر.

### رؤية استشرافية لحلول المنازعات وأسس التعايش :

التنازع والخصام في الحياة أمر طبيعي، والإختلاف في الحدود والحقوق لا بد منه، ويجب أن يلتزم كل لناس بطرف ثالث يحكم بينهم عند وقوع اختلاف، حتى لا يحدث تنازع وإذا حدث تنازع أو خصام لا بد من مرجعية مشتركة بينهم يحكمها القانون الرسمي، والعرف القبلي المتفق عليه، وذلك ليسود الأمن والأمان والسلم والسلام بين أفراد المجتمع، وللسلم والأمن مقومات محددة بينها العلماء منهم عمارة وأهمها:-<sup>(23)</sup>

1. التماسك بين أفراد المجتمع من خلال الانتماء للوطن والمجتمع فالأمن الاجتماعي بما يقدمه للمواطن من أسباب الطمأنينة والرفاهية يتطلب من هذا المواطن مساهمة فعالة في تحقيق انطلاقة من شعور راسخ لديه بان ينعم به غيره من خير إنما هو ينعم به أيضا.
2. التعاطف بين أبناء الوطن الواحد
3. توفر الجهاز القضائي القادر والعاقل علي تطبيق القوانين والأنظمة التشريعية.
4. توفر أجهزة الأمن لحفظ العدالة الاجتماعية سوء إشاعة الطمأنينة لدي أفراد المجتمع .
5. توفر المؤسسات التربوية بصورة عامة التي توجه الإنسان وتساعد علي التعلم علي الحياة الاجتماعية وتعزid سياسة التربية المدنية والدنية لعامل من عوامل الوقاية من الجريمة والانحراف.
6. توفر المؤسسات العقابية والإصلاحية لتأهيل المحكوم عليهم مهنيا واجتماعيا.
7. توفر المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية التي تقدم الخدمات الاجتماعية لإفراد الشعب فيشعر الفرد بمسئولية المجتمع حوله بما يعظم انتماءه لهذا المجتمع. ولتحقق هذه المقومات للأمن المجتمعي بولاية كسلا، وحتى لا يقع تنازع أو خصومة بين أفراد المجتمع المحلي لا بد من وضع حلول لأسباب النزاعات

التي ذكرناها، وبناء أسس التعايش السلمي بين أهل الولاية، وحتى يتحقق ذلك لابد من الرجوع للإسلام وتطبيق نصوص القرآن فهي العلاج الشافي للنزاعات وغرس التعايش السلمي بين أفراد الولاية فقد قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ).<sup>(24)</sup>

فالقبيلة ليست للفخر ولا لزدراء الغير، ولكن للتعاف بين الناس ومقياس التفاضل هو الإلتزام بما جاء به الشرع القويم، وهو التقوى، واحترام الغير وبناء الأخوة الإنسانية في المجتمع، فيعم التعايش المشترك حيث يعيش الكل في سلام وحب ووئام، بغض النظر عن قبائلهم وهذه أهم مرتكزات التعايش السلمي بين كل المجتمعات فقد قال عز وجل: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} <sup>(25)</sup>، والإخاء يقتضي المحبة والسلام بين الإخوان، ولذلك يرى الباحث أن يعمل الكل في ولاية كسلا على نشر القيم الإسلامية، ويدعو للتمسك بها ونبذ القبلية والعنصرية والجهوية، أما اذا حدث نزاع بين فد وآخر أو بين مجموعة وأخرى يجب أن نعمل فيها قوله تعالى: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاءَ فَاصلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (9) إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (10)). والمعنى إذا تقالبت جماعتان من المسلمين، فعلى ولي الأمر الإصلاح بينهما بالنصح والدعوة إلى الله والإرشاد، وإزالة الشبه، ورفع أسباب الخلاف....، والخطاب لولاة الأمور، ويفيد الوجوب. فإن اعتدت أو تجاوزت إحدى الجماعتين على الأخرى، ولم تتقبل النصيحة، فعلى المسلمين أن يقاتلوا الطائفة الباغية، حتى ترجع إلى حكم الله وترك البغي، ويكون القتال بالسلاح وغيره، ويفعل الوسيط ما يحقق المصلحة. <sup>(27)</sup>. وتقع الصراعات أو المنازعات الداخلية المسلحة عادة في كل زمان ومكان، بسبب بعض الشبهات أو التأويلات، من فئات تستبد بها الأهواء أحياناً، أو الجنوح أحياناً، أو مناصرة لحق يرونه، وظلم يبغون رفعه، وتتكدب الأمة خسارة كبيرة في القضاء على الثورات المسلحة والفتن الداخلية، ولو احتكموا إلى القرآن بمعانيه الدقيقة، لما نشب بينهم شيء من الخلاف. وحتى يعم السلام وينتشر بين مجتمع الولاية يرى الباحث أن حلول المنازعات التي تقع بولاية كسلا هي اختصاراً: --

أ. نشر ثقافة القلد بين أفراد ومكونات الولاية والتعريف به والسعي لكتابته واصدار قانون به كأحد الأعراف المحلية المحترمة التي أنتجت تعايشاً بين مكونات البجا وغيرهم بالولاية.

- ب. كتابة عقد إجتماعي كوثيقة مكتوبة يشمل بقية القبائل والعموديات والكيانات التي لايتصل أصلها بالبجة توضع فيه بنود من القلد والقانون السوداني حتى يسود منهج الصلح والتصالح والجودية وحفظ كيان المجتمع.
- ج. مساحة كل ملكية الأراضي داخل الولاية وتسجيلها وحصرها ،مع بيان الحدود الإدارية بين القبائل حتى لا يحدث احتكاك بينها، مع فتح مسارات المراعي بعلامات واضحة تشرف عليها السلطات الرسمية.
- د. إعادة توزيع الحفائر والآبار ومصادر تجميع المياه في كل المناطق بالولاية وتحديد مشرف عليها من الجهات الرسمية.
- هـ. حصر مناطق التعدين وتسجيل ملكيتها ونسبة (المعدن والمحلية) من إيراداتها ،مع تطوير طرق التعدين وادخال شركات تستثمر في هذه الأماكن، لتساعد في تنمية القرى والفرقان والمحليات بالولاية.
- و. إبعاد الإدارة الأهلية من ممارسة العمل السياسي ، ومنع المحاصصة في تعيين السياسيين والتنفيذيين بحسب القبيلة، حتى لا تحتقن القبيلة الأخرى، ويفتح مجال النزاعات.
- ز. إقامة معسكرات للأجئين في مناطق بعيدة من المدن وتسويرها ومنع دخول الأجئين إلى حدود القبائل حتى لا يحدث تنازع بينهم والسكان الموجودين بالمنطقة.
- ح. ك/التطبيق الصارم للقانون في حالة النزاعات الفردية والاعلان عنها في حالة السرقات والمشاجرات الفردية ،لأن إهمال العقوبة يجعل كل قبيلة تنصر من ينتسب إليها فيعم التنازع وتنجر القبائل لقتال بعضها بسبب غياب تطبيق القانون.
- ط. السعي لتنمية المناطق الريفية الفقيرة التي تكثر فيها النزاعات ، وإعمال نظام القلد فيها والسعي لتنميتها مع عدم النزوع للحلول الأمنية ،السعي لجمع السلاح من أيدي المواطنين مهما كان سبب حمله.
- ي. إيقاف التهريب بين السودان ودول الجوار، وتوقيع اتفاقيات معها لمحاربة الجريمة العابرة للحدود من تهريب للبشر والسلع وغيرها.
- فاذا تم وضع هذه الحلول الإستشرافية موضع التنفيذ ووجدت طريقها للتطبيق عبر المؤسسات الرسمية والمنظمات المحلية والدولية، سوف تنعم ولاية كسلا بالأمن والسلام والتعايش السلمي بين مكوناتها، ولن ينشأ بها نزاع بين القبائل والجماعات .

### الخاتمة:

وفي خاتمة هذا البحث فقد توصل الباحث لبعض النتائج والتوصيات ، والتي يمكن إيرادها في نهاية هذا التطواف .

## النتائج:

- توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من خلال البحث في أسباب النزاعات بولاية كسلا وكانت على النحو الآتي: --
- (أ) تعتبر ولاية كسلا من الولايات الغنية بالموارد الطبيعية من أراضي منبسطة ومياه عذبة، وموارد معدنية هائلة ومستمرة، وثروة حيوانية كبيرة، وتركيبية سكانية متنوعة مع أن السكان الأصليين للمنطقة هم قبائل البجا .
- (ب) تقع بعض النزاعات المتفرقة بين الأفراد والجماعات تتعدد أسبابها وتؤثر في حياة السكان بالولاية .
- (ج) توجد نزاعات في الولاية بسبب الأراضي وملكيته وحدودها ومسارات الرعاة في الخريف ومساقى الزراعة في القاش، وفي توزيع أراضي الزراعة المطرية في غرب الولاية وقرب حدودها مع اريتريا.
- (د) تعتبر الثروة المعدنية إحدى أسباب التنازع في الولاية، وكذلك التعدين الأهلي والشركات الخاصة، مع التهريب للسلع وتوطين الأجئين وتهريب البشر، وحمل السلاح الدائم للأفراد من قبائل البجا، والفقر المدقع في الريف بكسلا.
- (هـ) أبدع إنسان كسلا نظاماً لفض المنازعات يعرف بالقلد، وله شروطه وأنواعه وأسبابه، وقد نجح هذا النظام في فض كثير من النزاعات بالولاية ولكنه يحتاج للتطوير والكتابة وجعله قانوناً ملزماً بأمر السلطات.
- (و) وقد توصل البحث لعدد من الحلول للنزاعات بالولاية لتنميتها وجعلها ولاية متعايشة متماسكة..
- (ز) إن إحترام التنوع ورعايته يؤدي لحسن التعايش بين أفراد المجتمع، وينشر السلم باحترام اختلاف الآخرين وتنوعهم مما يعصم الولاية من التنازع والتخاصم وينشر السلم والسلام فيها.

## التوصيات :

ويوصي الباحث بالآتي:-

1. الدعوة لنشر مفهوم التعايش السلمي بين أفرادمجتمع ولاية كسلا، مع إعدادمنهج لغرس التعايش السلمي من خلال المؤسسات التربوية والتعليمية .
2. قيام مركز لدراسات وبحوث السلام للإهتمام بدراسة التنوع والمحافظة عليه، وتحديد أسباب التنازع ،مع الإهتمام بتدريب القائمين على أمر القبائل من النظار والعمد والقيادات الاجتماعية التي تهتم بأمر التعايش السلمي.
3. قيام مؤتمر علمي بالتعاون بين جامعة كسلا ومركز دراسات وبحوث البحر الأحمر لدراسة أسباب التنازع بالولاية ووضع الحلول لها.

## المصادر والمراجع:

- (1) أنظر العرض الاقتصادي والاجتماعي (2011-2015) إصدار ادارة البحوث والدراسات -وزارة المالية والاقتصاد ولاية كسلا ص8
- (2) محمد أدروب أوهاج، من تاريخ البجا ، الكتاب الأول ، الخرطوم،(ب.د.)، 2008 ، ص41
- (3) يوسف فضل حسن ، الوجود العربي في بلاد البجه،، مجلة جامعة البحر الاحمر، دورية علمية محممة ، نصف سنوية ،العدد الأول ، أكتوبر 2010م، ص10
- (4) أونور سيدي محمد، أساليب التحكيم ونظم الإدارة الأهلية في فض النزاعات والخصومات لدى مجموعة البجا بشرق السودان، مجلة جامعة البحر الأحمر ، مرجع سابق، ص48
- (5) عاطف محمد غيث، قاموس علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية ،1990م.ص390
- (6) ابن خلدون، عبدالرحمن بن خلدون، تاريخ بن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر،بيروت لبنان، 1996م.ج2، ص306
- (7) سورة الحجرات ،آية رقم 13
- (8) الحاج، اسعد صديق احمد، 2017م اثر الوجود الأجنبي في السودان علي الأمن الاجتماعي دراسة ،حالة ولاية الخرطوم، ورقة بحثية لنيل درجة الماجستير في دراسات الكوارث والأمن الإنساني، جامعة إفريقيا العالمية،عمادة الدراسات العليا،كلية دراسات الكوارث والأمن الإنساني،قسم العون والأمن الإنساني،الخرطوم، السودان
- (9) محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب8/-/350 أحمد مختار عبد الحميد عمر ،معجم اللغة العربية المعاصرة ، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت -لبنان،الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.ص219
- (10) أحمد مختار عبد الحميد عمر ،معجم اللغة العربية المعاصرة ، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت -لبنان،الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.ص219
- (11) ابراهيم عبد اللطيف عبد المطلب ،واقع الجريمة بولاية كسلا الاسباب والحلول،مجلة القلزم العلمية للدراسات والبحوث، تصدر عن مركز بحزث ودراسات البحر الأحمر،العدد الأول، 2020م 1441-ه-ص242
- (12) ابراهيم عبد اللطيف عبد المطلب، مقابلة شخصية بمكتبه بكلية التربية -جامعة كسلا، بتاريخ 27/9/2020م.
- (13) (13): ابراهيم عبد اللطيف عبد المطلب، مقابلة شخصية بمكتبه بكلية التربية -جامعة كسلا، بتاريخ 27/9/2020م.
- (14) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة، ( تحقيق) عبد السلام محمد هارون،الناشر ، دار الفكر-بيروت ،الطبعة : 1399هـ - 1979م، ص 5/19
- (15) أحمد الزييات - حامد عبد القادر - محمد النجار ،المعجم الوسيط ،إبراهيم مصطفى - دار النشر : دار الدعوة،تحقيق مجمع اللغة العربية، 2/754 ..

- (16) ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ،لسان العرب، الناشر : دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى 3/365 .
- (17)-النعمي،محمد سليم ،تكملة المعاجم العربية،رينهارت بيتر آن دُوزي (المتوفى: 1300هـ)،نقله إلى العربية وعلق عليه الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة: الأولى، 1979 - 2000 م.
- (18)النفراوي،احمد بن غنيم بن سالم،الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، تحقيق رضا فرحات،الناشر : مكتبة الثقافة الدينية 1/136 .
- (19)عليش، محمد ،منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل،8/104،الناشر دار الفكر،سنة النشر 1409هـ - 1989م.مكان النشر بيروت،لبنان
- (20)أونور سيدي محمد ، أساليب التحكيم ونظم الإدارة الأهلية في فض النزاعات والخصومات لدى مجموعة البجا بشرق السودان ،مرجع سابق، ص50
- (21)مقابلة محمد طاهر محمد حسن باركوين،قاضي محكمة أهلية، وعمدة من عمد قبيله الهدندوة،ورئيس لجنة التشريع وبالمجلس التشريعي بولاية كسلا. بمكتبه يوم بسكلا في يوم 6/5/2018م.
- (22)حاتم الصديق محمد أحمد وآخرون، القلد كأحد آليات فض المنازعات بولاية كسلا،2016،ص29
- (23)محمد أدروب أوهاج، مرجع سابق ، ص -41 44-مقابلة مع الاستاذ محمد عثمان عبد الرحمن -عمدة من عمد قبيلة البني عامروالامين العام للمجلس التشريعي بالولاية في جلسة بمكتبه بمدينة كسلا بتاريخ 16/5/2018م.
- (24)مقابلة مع الشيخ ناير طاهرأونور بمنزله وهو من قبيلة الهدندوة من عموديتين (الكميلاب والجميلاب) وهونائب مدير ادارة تعليم الرحل بوزارة التربية والتعليم بولاية كسلا بتاريخ 13/5/2018م.
- (25)عمارة، محمد ، الإسلام والأمن الاجتماعي ، دار الشروق ، ط1، القاهرة ، مصر ،1998م، ص 242
- (26)سورة الحجرات ،آية رقم 13
- (27)سورة الحجرات ، آية رقم 10
- (28)سورة الحجرات، الآيات 9/10
- (29)د وهبة بن مصطفى الزحيلي،التفسير الوسيط للزحيلي، ، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة : الأولى - 1422 هـ. 2/2474

## المصادر والمراجع

- (1)- ابراهيم عبد اللطيف عبد المطلب ، واقع الجريمة بولاية كسلا الاسباب والحلول،مجلة القلزم العلمية للدراسات والبحوث ،تصدر عن مركز بحرث ودراسات البحر الأحمر ،العدد الأول، 2020م 1441-هـ .
- (2)-إبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار ،المعجم الوسيط ، دار النشر : دار الدعوة،تحقيق / مجمع اللغة العربية.
- (3)- ابن خلدون، عبدالرحمن بن خلدون، تاريخ بن خلدون،دار الفكر للطباعة والنشر ،بيروت لبنان ،1996م.
- (4) - ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفرريقي المصري ،لسان العرب، الناشر : دار صادر - بيروت،الطبعة الأولى 3/365 .
- (5)- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة، ( تحقيق) عبد السلام محمد هارون،الناشر ، دار الفكر-بيروت ،الطبعة : 1399هـ - 1979م، ص 5/19
- (6)- أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار ،المعجم الوسيط ،إبراهيم مصطفى - دار النشر : دار الدعوة،تحقيق مجمع اللغة العربية، 2/754 ..
- (7)- أحمد مختار عبد الحميد عمر ،معجم اللغة العربية المعاصرة ، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت -لبنان،الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.ص219
- (8)- الحاج، اسعد صديق احمد ،2017م اثر الوجود الأجنبي في السودان علي الأمن الاجتماعي دراسة ،حالة ولاية الخرطوم، ورقة بحثية لنيل درجة الماجستير في دراسات الكوارث والأمن الإنساني، جامعة إفريقيا العالمية،عمادة الدراسات العليا،كلية دراسات الكوارث والأمن الإنساني،قسم العون والأمن الإنساني،الخرطوم، السودان
- (9) - الزبيدي،محمد المرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس،دار الفكر -بيروت ،1994 م.
- (10)- النعيمي،محمد سليم ،تكملة المعاجم العربية،رينهارت بيتر آن دوزي (المتوفى: 1300هـ)،نقله إلى العربية وعلق عليه الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية،الطبعة: الأولى، 1979 - 2000 م.
- (11) - النفراوي،احمد بن غنيم بن سالم،الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، تحقيق رضا فرحات،الناشر : مكتبة الثقافة الدينية 1/136 .
- (12)- أونور سيدي محمد ، أساليب التحكيم ونظم الإدارة الأهلية في فض النزاعات والخصومات لدى مجموعة البجا بشرق السودان.
- (13)- حاتم الصديق محمد أحمد وآخرون، القلد كأحد آليات فض المنازعات بولاية كسلا،2016، بحث ممول من التعليم العالي .
- (14)- د وهبة بن مصطفى الزحيلي ،التفسير الوسيط للزحيلي ، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة : الأولى - 1422 هـ. 2/2474

- (15)- عاطف محمد غيث، قاموس علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية، 1990م. ص390
- (16)- عليش، محمد، منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل، 8/104، الناشر دار الفكر، سنة النشر 1409هـ - 1989م. مكان النشر بيروت، لبنان
- (17)- عمارة، محمد، الإسلام والأمن الاجتماعي، دار الشروق، ط1، القاهرة، مصر، 1998م
- (18)- سعاد عبد القادر مهدي، (النزاعات بين المجموعات في السودان الأسباب ووسائل حل النزاع والتحولدراسة حالة جبال النوبة، بحث تكميلي مقدم إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة ماجستير الآداب، (الترجمة) الناشر: جامعة الأحفاد، القاهرة، 2005م.
- (19)- العرض الاقتصادي والاجتماعي (2011-2015م) أعداد ادارة البحوث - وزارة المالية والاقتصاد والقوي العاملة -ولاية كسلا، يوليو2016م.
- (20)- عروة عبد الكريم، الطرق البديلة في حل النزاعات القضائية «الصلح والوساطة القضائية» طبقا لقانون الإجراءات المدنية و الإدارية، ، -رسالة لنيل درجة الماجستير- فرع العقود و المسؤولية-جامعة الجزائر، كلية الحقوق(بن عكنون)2012م (غير منشورة) .
- (21)- عمر، أحمد مختار عبد الحميد (ت،1424هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة، 3/2306 الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م
- (22)- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مؤسسه الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1406هـ.
- (23)- الكفوي، أيوب بن موسى أبو البقاء، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، دار النشر: مؤسسه الرسالة - بيروت - تحقيق: عدنان درويش، 1419هـ - 1998م.
- (24)- محمد أدروب أوهاج، من تاريخ البجا، الكتاب الأول، الخرطوم، (ب.د.)، 2008م.
- (25)- مسلم، بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم (الجامع المسند المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي .بيروت : تصوير دار الكتاب العربي . تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، 1411 هـ - 1990م.
- (26)- يوسف فضل حسن، الوجود العربي في بلاد البجه،، مجلة جامعة البحر الاحمر، دورية علمية محمة، نصف سنوية، العدد الأول، أكتوبر 2010م.

# النزاعات القبلية في دارفور وأثرها في الأمن المحلي والإقليمي

باحث

د. أبوبكر فضل محمد عبد الشافع

باحث

د. أحمد يوسف فنك البلول

## المستخلص:

جاءت الدراسة تحت عنوان النزاعات القبلية في دارفور وأثرها في الأمن المحلي والإقليمي، هدفت الدراسة إلى التعرف على مجمل النزاعات القبلية التي حدثت في دارفور منذ ضم دارفور للحكم الثنائي في مطلع القرن العشرين ورصد لسلسلة النزاعات القبلية التي دارت رحاها في دارفور منذ تلك الفترة حتى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وقد استخدمت الدراسة عدة مناهج منها المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في معالجة اشكالية الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن النزاعات القبلية في دارفور بدأت في سياق التنافس التقليدي في المراعي والمياه وتطورت نحو الاستقطاب الإثني إلى أن وصلت إلى الاستقطاب السياسي، كما أن أدوار الحكومات الوطنية منذ الاستقلال اتسمت بالسلبية في التعاطي مع هذه النزاعات، مما أوصلت النزاعات إلى الصراعات المعقدة واسعة الانتشار ومرتفعة الحدة. انعكست آثارها في الأمن المحلي والإقليمي.

## Abstract:

The study, entitled Tribal Conflicts in Darfur and its impact on local and regional security, aimed at identifying the overall tribal conflicts that have occurred in Darfur since Darfur's annexation of bilateral rule at the beginning of the 20th century and monitoring the series of tribal conflicts that have raged in Darfur from that period until the 2000s. The study used several approaches, including the historical and descriptive analytical approaches, to address the problem of the study. The study found several findings, the most important of which is that tribal conflicts in Darfur began in the context of traditional competition in pastures and water and evolved towards ethnic polarization until they reached political polarization, and the roles of national governments since independence have been negative in dealing with these conflicts, leading conflicts to complex conflicts that are widespread and high-intensity. Their effects have been reflected in local and regional security.

## مقدمة:

إن التدافع والصراع والنزاع والتنافس من سنن الحياة، فقد بدأ من قبل ابني آدم عندما قتل قابيل اخاه هابيل وهو صراع مستمر بين الخير والشر، بين الحق والباطل، وبين الأنياب والمصلحين من جهة ومناوئهم ومعارضهم من جهة أخرى، وبين الأفراد والجماعات والدول والتكتلات، وأثبتت الدراسات أن الصراع يشتد عندما تشح الموارد ويشتد على النفوذ والمكانة الاجتماعية، وكذلك رغبة البعض في الهيمنة على البعض الآخر. وكذلك البحث عن الأمن والطمأنينة واشباع الحاجة من ضرورات الإنسان الحيوية والغريزية<sup>(1)</sup>.

يرتبط النزاع القبلي وما يتعبه من الصراع في السودان ببنية الدولة ونظامها السياسي وبالخطاب السياسي، كما أن الظروف الموضوعية هي التي تنقل النزاع الاجتماعي إلى صراع سياسي، فالنزاعات الاجتماعية موجودة في كل المجتمعات، وكذلك الصراعات القبلية خاصة في المجتمعات ذات الطابع التقليدي، لكن تحولها إلى عنف وتصاعد حدة التوتر وزيادة الصراع خاصة المسلح يصبح ظاهرة ومعضلة تتجاوز طبيعة النزاع القبلي التقليدي، حيث إن المجتمعات التقليدية التي قوامها نظام قبلي تندلع فيها هذه النزاعات والصراعات من حين إلى آخر بسبب النزاع حول المرعى أو عمليات ثأر قبلي، ولكنها عادة تكون محدودة ويتم احتواؤها بالأعراف القبلية، أما زيادة معدلات النزاعات وتكرارها وفي عدد الضحايا وفي حجم الخسائر فهذا يصبح ظاهرة تؤثر في التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي<sup>(2)</sup>.

ظهرت الصراعات القبلية في السودان، بوصفها تنافسا أو نزاعا قبليا على الموارد الزراعية والحيوانية ومصادر المياه الشحيحة والكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر، وقد تعقدت النزاعات بسبب التمسك بالمفهوم التقليدي للحواكير والإدارة الأهلية، كما أن غياب الدولة المحايدة في التعامل مع القبائل والتعاطي مع النزاعات الإثنية، وعسكرة القبائل، وظهور المحاصصة السياسية الإثنية، بدلا عن الحزبية في العملية السياسية، أدى كل ذلك إلى تصاعد الصراعات القبلية وتسييسها وتعقيد أزمة الدولة في السودان، وقد تجلى ذلك في أزمة دارفور، مما أدت إلى تآزيم الأوضاع الأمنية وهشاشتها في السودان، وفي الجوار الإقليمي.

### مفهوم الصراع/ النزاع:

تعتبر ظاهرة الصراع ظاهرة ذات أبعاد متناهية التعقيد بالغة التشابك يمثل وجودها احد معالم الواقع الانساني الثابتة، حيث تعود الخبرة البشرية بالصراع الى نشأة الانسان الأولى، حيث عرفتها علاقاته في مستوياتها المختلفة: فردية كانت أم جماعية، وأيضا في أبعادها المتنوعة: نفسية أو ثقافية، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تاريخية ... الخ<sup>(3)</sup>.

وأن الصراع موجود كأحد سمات وخصائص الحياة والعلاقات الانسانية ففي التبادلات اليومية يسعى كل طرف الى تعظيم منفعته والتي لكي تتحقق لا بد أن تنخفض منفعة الطرف الآخر. والصراع في مظهر من مظاهره، وعلى أي نطاق من نطاقاته، وبدء من الصراع داخل النفس البشرية الواحدة وانتهاء بالصراعات الدولية، هو غريزة متجذرة في أعماق النفس البشرية.<sup>(4)</sup>

والصراع يعني في أبسط معانيه تفاعل العلاقات بين عناصر مكونات

موجودة في الطبيعة والذات الانسانية والعلاقات الاجتماعية، فهو حالة من الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر، فهو يشير الى موقف تنافسي خاص يكون احد طرفيه أو أطرافه على قناعة بعدم التوافق المستقبلي<sup>(5)</sup>.

فجوهر الصراع وطبيعته، يكمن في تنازع الإرادات، هذا التنازع يرجع إلى التباين والاختلاف في دوافع الأطراف، وتصوراتهم لأهدافهم وتطلعاتهم، وكذلك الاختلاف في مواردهم وإمكانياتهم. وأنها «تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر، حيث يكون هدف كل طرف من الأطراف تحطيم الآخر كلياً أو جزئياً، بحيث تتحكم إرادته في إرادة الخصم، ومن ثم يمكنه أن ينهي الصراع بما يحقق أهدافه وأغراضه»<sup>(6)</sup>.

### الفرق بين الصراع tciflnoC والنزاع etupsiD:

على الرغم من تكامل المفهومين وتداخلهما، واعتبر البعض أنهما وجهين لعملة واحدة، إلا أن هنالك اختلافات بينهما، فالصراع هو النزاع الناتج عن الاختلاف جراء تباين الرؤى والعقائد والأفكار والبرامج والمصالح بين مجموعتين أو أكثر، ورغم ذلك يختلف الصراع عن النزاع في أنه حالة من الاختلاف في المواقف والاتجاهات يمكن اعتباره أعمق من النزاع ولذلك عادة ما يكون الحديث عن ادارة الصراع وليس حله، خلافا للنزاع الذي يمكن حله باستخدام مختلف وسائل حل النزاعات، فالصراع أوسع وأشمل وأعمق وأكثر تعقيداً من النزاع<sup>(7)</sup>. والعلاقة بين الصراع والنزاع تبدو من خلال إبقاء النزاع على مسائل معينة لفترة طويلة دون أن يكون هناك حل لها، فعند هذه الحالة يكون النزاع صراعاً أو عندما يهدد أحد الأطراف باللجوء الى استخدام العنف في حل النزاع وهو ما يجعل المصطلحين في تداخل أحياناً، إذ ينقلب الصراع الغامض إلى نزاع مع وجود عوامل أخرى قد تتدخل في هذا وذاك، ومقابل الصراع يبدو النزاع قابلاً للتسوية لأنه يحفظ مصالح معينة للأطراف، بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من النزاع وغالباً ما يستخدم المفهومين وكأنهما مفهوماً واحداً.<sup>(8)</sup>

يعرف النزاع في دوائر المصادر اللغوية بأنه «إعطاء أسباب أو حقائق لتأييد أو معارضة شيء ما»، أو أنه «المناقشة»، أو المجادلة، أو السجال حول شيء ما أو بخصوصه». كذلك يدور النزاع حول، أو على، أو مع شيء ما، خاصة عندما يكون النزاع غاضباً، وممتداً لفترات طويلة. أما في الأدبيات المتخصصة، فإن النزاع يتم تعريفه بأنه «تعارض في الحقوق القانونية قد تتم تسويته بالتوصل إلى حلول قانونية وسياسية».<sup>(9)</sup> ومن ثم، فإن مقارنة مفهوم النزاع

بمفهوم الصراع توضح أن مفهوم الأول يشير إلى درجة أقل حدة وأقل شمولاً في الاختلافات عن الثاني، وأنه قد يمكن احتواؤه والسيطرة عليه من وجود تعارض في القيم أو المصالح بحيث تشعر معه أطراف الصراع أن أهدافها غير متوافقة من جانب. كما أن كلا من أطراف الصراع لا يكون فقط متورطاً بصورة أو بأخرى في الموقف الصراعى، ولكنه أيضاً يكون مهتماً من جانب آخر باستثمار هذا الموقف الصراعى من خلال التصعيد، وذلك بهدف تحقيق الفوز والنصر، أو على الأقل حتى لا يخسر. وأنه قد يمكن احتواؤه والسيطرة عليه ومنع انتشاره.

### أسباب النزاع:

تظل موضوع النزاعات كامنة في أي مجتمع، وذلك لعدم توافق الخصوم في إطار العلاقات مع بعضهم البعض واتخاذ مواقف متباينة بسبب أهداف مسبقة وقد تنفجر بمسببات أيديولوجية أو عاطفية أو سلوكية، وينتقل المجتمع حينئذ من الوضع السلمي إلى أوضاع النزاع والصراع، وقد يكون النزاع ممتداً أو صعب الحل، وقد يكون عميقاً ومتجذراً يبقى لزمناً طويلاً.

وقد توصلت الدراسات العلمية للنزاعات المختلفة إلى أسباب عامة تشمل الآتي:

- الموارد والتنافس حولها.
- طريقة الحكم وتوزيع السلطة والثروة وآليات العلاقات.
- الحقوق القبلية التقليدية.
- الحقوق الدينية التقليدية.
- الهويات القومية.

### مفهوم القبيلة والقبلية:

من الصعوبة أن نجد تعريف جامع لمعنى القبيلة، حيث يمكن تعريف القبيلة على أنها، «وحدة اجتماعية كونت شعب برباط الدم والمصاهرة والعادات وتشترك في القواسم الثقافية والإرادة الجماعية والانتماء الإثنى في عقد اجتماعي. وهي رابطة اجتماعية سيكولوجية شعورية ولا شعورية معا لربط أفراد وجماعة قائمة على القرابة ربطاً مستمراً، إذ أن أفراد القبيلة أو فروعها من عشائر أو بطون أو أسر إنما ينحدرون من نسب واحد كقاعدة عامة بمعنى أن يكون هناك جد واحد مشترك يتحدد منه نسب القبيلة. لكن على الرغم من رابطة القرابة الدموية والتجذر السلالي من جد مشترك يعتبرهما الأساس في الانتماء إلى قبيلة واحدة، كما يمكن القول بأن الأساس الذي تقوم عليه القبيلة إنما هو رابطة القرابة، وهي علاقة اجتماعية تعتمد على قرابة الدم الحقيقية أو المكتسبة، لا يعني اصطلاح القرابة في الأنثروبولوجيا علاقات العائلة والزواج فقط، وإنما يعني أيضاً المصاهرة، يدخل في معنى القبيلة

أحيانا الوجود الجغرافي الذي يكسب الفرد طبائع وعادات وتقاليد ولغة ولهجة القبيلة التي يظعن الفرد في ديارها. عليه يجب التمييز بين القبيلة والقبيلية، فالأولى تشير إلى كيان اجتماعي حامل للقيم ورابط بين الجماعة يوفر لها الحماية والمصالح، أما القبيلية فهي تنطوي على عصبية حيث يصبح لها مدلول هوياتي، أي يعطي عضو القبيلة احساسا وإدراكا بأنها تشكل له هوية تغطي على الهويات الأخرى بما فيها الهوية الوطنية، وتصبح هي نزعة وتشكل لأعضائها تصورا بوجود حدود اجتماعية وحدتها الأساسية هي القبيلة. وبما أنها تركز على تقاليد وقيم وأخلاق ونظام وهيكل فيه توزيع للسلطة على رأسها زعيم القبيلة مثل (السلطان، الناظر، العمدة، الشيخ)، فهي إذا تأخذ طابع المؤسسة السياسية. هذا يعني النظر للقبيلة بمثابة أنها وحدة سياسية أو كيان سياسي. وتنطوي القبيلية على هوية ثقافية وإثنية قوية تميز أعضاء جماعة ما من أعضاء جماعة أخرى، ومع وجود علاقات جوار وقرابة قوية، يتوافر لأعضاء القبيلة إحساس قوي بالهوية. ومن ناحية موضوعية لكي يتشكل المجتمع القبلي التقليدي يجب توافر تنظيم عرفي مستمر ونظام للتبادل، وهناك بعد عاطفي يتمثل في وجود إحساس قوي بالهوية المشتركة يمكن أن يقود الناس للشعور بأنهم مرتبطون قبليا<sup>(10)</sup>. وفي السودان ترتبط القبيلية - كنزعة ونعرة/عصبية - بأزمة الهوية والتي بدورها نتاج لسوء إدارة التنوع وسوء إدارة الموارد وتوزيعها بما يحقق التنمية الشاملة العادلة حيث إن غياب التنمية يوجب الصراع القبلي حول الموارد مصحوبا بالجهل وبالولاءات الضيقة والانتماء للهويات دون الوطنية (الصغرى أو الفرعية). ويتفق الباحثون على أن القبيلية، بإيجابياتها وسلبياتها، مفهوم متجذر في المجتمع السوداني ويمثل دائرة مهمة من دوائر انتماء الفرد، إن لم تكن اليوم في مقدمتها، قام السودان بعد الاستقلال على المفهوم المعاصر للدولة الوطنية، وشهد العديد من المتغيرات في نظم الحكم والسياسات، ألفت بظلالها على شرعية وجودها، كما أثرت على فاعليتها، فراجع دور الدولة وتوقف تطورها نحو المفهوم الحقيقي للدولة الوطنية، واختل التوازن ليتقدم الولاء للقبيلة على الولاء للوطن.

يعد إقليم دارفور غربي السودان، الأكثر تأثرا بالصراع القبلي، يليه إقليم كردفان المجاور له، إذا أردنا التعمق أكثر في الموضوع<sup>(11)</sup>.

**خلفية تاريخية عن دارفور:**

يعتبر إقليم دارفور واحدة من الأقاليم التي قامت فيها أهم السلطنات الأفريقية جنوب الصحراء، والتي عرفت بسلطنات أو ممالك السودان عموماً والسودان الشرقي - جمهورية السودان الحالية - خصوصاً، ومثلت منطقة

دارفور حزاماً أفريقياً وإسلامياً يربط وسط قارة أفريقيا من الشرق في الهضبة الإثيوبية حتى المحيط الأطلسي غرباً<sup>(12)</sup>.

حكمت دارفور ممالك وسلطنات مختلفة عبر الحقب التاريخية، كانت آخرها سلطنة الفور التي حكمها عدد من السلاطين كان آخرهم وأشهرهم علي دينار، وكان الإقليم في ظل حكومة فيدرالية يحكم فيها زعماء القبائل مناطقهم<sup>(13)</sup>، وقد سقطت هذه السلطنة على يد الإنجليز بعد مقتل السلطان علي دينار في نوفمبر عام 1916م. وظلت دارفور طوال هذه الفترة منذ ضمها للسودان، يحكمها موظفون بريطانيون باعتماد كبير على نظام الإدارة الأهلية، لم تشهد تنمية وتحديث، حتى استقلال السودان عام 1956م، وفي ظل الحكم الوطني عانى الإقليم التهميش المستمر<sup>(14)</sup>. وتعتبر دارفور البوابة الغربية للسودان حيث توجد حدود مشتركة بينها وبين كل من ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطي، لذلك هناك حركة تواصل إجتماعي وثقافي وإقتصادي بين مواطنيها ومواطني هذه الدول، فقد استطاع أهل دارفور منذ القدم أن يعبروا الصحراء شمالاً والغابات جنوباً وغرباً، ويخلقوا جسور للتواصل التجاري والثقافي والإثني والحضاري، أي أن مواطني هذه المناطق الحدودية ما هم إلا امتدادات لنفس المجموعات الأثنية والكيانات القبلية التي تعيش في الجانب الآخر من الحدود الدولية التي تم شطرها، أبان فترة الإستعمار حيث قسمت القارة السمراء بين دول أوربا المستعمرة في مؤتمر برلين عام 1884-1885م<sup>(15)</sup>.

يرتبط تاريخ دارفور ارتباطاً وثيقاً بالقبيلة، وترتبط جغرافيتها بتقسيم أراضيها إلى حواكير وديار مفرداتها على التوالي «حاكورة» و «دار»، تحمل أسماء القبائل، كدار مساليت، ودار زغاوة، ودار قمر<sup>(16)</sup>، ودار البرتي، ودار الميدوب، ودار التعايشة، ودار الهبانية، ودار البني هلبة، ودار الرزيقات، وهكذا. وللقبيلة في دارفور سلطتها وسطوتها، ولها وجودها التاريخي الفعلي المتوارث كإبراً عن كابر.

### جغرافية دارفور الطبيعية والبشرية:

يقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان، في الرقعة الجغرافية التي تمتد بين خطي عرض 10 و 15 شمالاً، وخطي طول 22 و 27 شرقاً<sup>(17)</sup>، وتقدر المساحة الكلية للإقليم بحوالي 196,404 ميل مربع،<sup>(18)</sup> فهي أكبر بقليل من مساحة مصر كما تقول بعض المصادر وتساوي مساحة فرنسا. ويتصف الإقليم بصفات طبيعية خاصة، ناشئة من موقعه الجغرافي، فمن الناحية الغربية ليست هنالك حواجز ولا فروق مناخية أو نباتية تفصله عن الجارة تشاد، بل خضعت حدوده الغربية مع تشاد إلى قرارات رسم الحدود بواسطة

القوى العظمى فرنسا وبريطانيا في فترة الاستعمار، ومن الناحية الشرقية يفصل الإقليم عن كردفان سلاسل من التلال الرملية، أما الناحية الشمالية فتنتهي حدوده عند الصحراء الكبرى التي تفصل الإقليم عن ليبيا والتي تمتد حتى البحر الأبيض المتوسط في مساحات واسعة خالية من الماء عدا الواحات الجنوبية، وفي الجنوب يحدها بحر العرب<sup>(19)</sup>، مع دولة جنوب السودان وفي الجنوب الغربي غابات ممتدة حتى أفريقيا الوسطى.

مناخ الإقليم متنوع، نجد في أقصى الشمال المناخ الصحراوي، وتتدرج جنوبا حيث مناخ السافانا الفقيرة في وسطه والسافانا الغنية في جنوبه، وفيه بعض المرتفعات الجبلية أهمها جبل مرة الذي يبلغ ارتفاعه 3088 مترا<sup>(20)</sup>، ويتميز جبل مرة بمناخ البحر الأبيض المتوسط، وخصوبة الأراضي. وينقسم الإقليم إداريا إلى خمس ولايات: شمال دارفور وعاصمتها مدينة الفاشر، وجنوب دارفور وعاصمتها مدينة نيالا، وغرب دارفور وعاصمتها مدينة الجنيانة، ووسط دارفور وعاصمتها مدينة زالنجي، وشرق دارفور وعاصمتها مدينة الضعين. ويرجع سبب تسميته بهذا الاسم إلى قبيلة الفور، إحدى أكبر قبائل الإقليم<sup>(21)</sup>. ويعيدا عن مزاعم النقاء العرقي الذي يصعب إثباته عموما في مجمل السودان، وبصفة خاصة في منطقة دارفور، التي تميزت بكونها معبرا ثقافيا بين الشمال والجنوب والشرق والغرب في أفريقيا لعدة قرون، ولم تكن ظروفها البيئية تساعد على العزلة، فقد سكنت الإقليم عدد كبير من القبائل متنوعة الأصول والنشاط الاقتصادي<sup>(22)</sup>. هناك تقسيمات كثيرة للباحثين لقبائل دارفور، منها التقسيم التقليدي للقبائل كل على حده على أساس الأصل العرقي والموطن، وتقسيم آخر من حيث نمط الحياة والنشاط بين الاستقرار والترحال، ونتيجة لذلك تم تقسيم القبائل إلى قسمين، مجموعة القبائل المستقرة، ومجموعة القبائل الراحلة<sup>(23)</sup>. هذا التقسيم على أساس النشاط الاقتصادي بين مزارعين ورعاة، إلا أن من بين المزارعين هناك من يعمل بالرعي، ومن بين الرعاة من يعمل بالزراعة، وثالث يعمل بالزراعة والرعي معا، وكذلك في الاستقرار والترحال. ويرجع ذلك للتحويلات التي حدثت في مجتمعات دارفور من حيث نمط الحياة والأنشطة الاقتصادية المختلفة والنمو الحضري وغيرها. وهناك تقسيم آخر من حيث الإنتماء العرقي، على الرغم من استبعاد مزاعم النقاء العرقي في دارفور، فقد قسمت القبائل إلى قسمين وهي، مجموعة القبائل ذات الأصول الأفريقية، ومجموعة القبائل ذات الأصول العربية.

يضم الإقليم حوالي 115 قبيلة من أصل 570 قبيلة سودانية بما فيها جنوب السودان قبل الانفصال<sup>(24)</sup>، ويبلغ عدد سكان دارفور نحو 10 مليون

نسمة تقريبا، وجميعهم يدينون بالاسلام، ويعمل غالبية سكان الإقليم في القطاعات، الزراعة والرعي والتجارة بالإضافة إلى مجال الخدمات في القطاع الحكومي والخاص<sup>(25)</sup>. وعلى ضوء التقسيمات المختلفة لسكان الإقليم، يمكن القول؛ إن دارفور يسكنها خليط من الأجناس، والمجموعات الإثنية، بعضها ينتمي للمنطقة نفسها (محلية)، وأخرى وافدة عبر فترات تاريخية مختلفة، تقف من وراء هجرتها إلى هذه المنطقة عدة عوامل، وقد تداخلت بعضها مع بعض، وتصاهرت حتى أفرزت النسيج الحالي لسكان دارفور. وهناك التكوين الاجتماعي لهذا الخليط من السكان؛ نجد أن البناء التقليدي لمجتمع دارفور يقوم على أساس هرمي، قاعدته الأسرة، وقمته زعيم المجموعة العرقية المعنية، كل مجموعة عرقية تمثل كيانا اجتماعيا قائما بذاته، يعرف محليا بالقبيلة، وتكون مجموعة تلك القبائل سكان دارفور، وكانت لكل قبيلة منطقة مخصصة تعرف باسمها يطلق عليها «الدار»<sup>(26)</sup>.

### جذور النزاعات القبلية في دارفور:

منذ سبعينيات القرن الماضي شهدت دارفور، نزاعات قبلية حول مصادر المياه والمراعي بين الرعاة والمزارعين، وأحيانا بين الرعاة فيما بينهم. وقد أدت موجات الجفاف المتكررة التي شهدتها المنطقة منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين إلى تصعيد الصراع بين الرعاة والمزارعين، خاصة مع تحرك الرعاة من الشمال ناحية الجنوب بحثا عن المياه والكلاء، كما ساهمت الحروب التي دارت في دول الجوار للإقليم في انتشار السلاح بالمنطقة. وقد زادت حدة النزاعات القبلية في الإقليم منذ عام 1986م، في عهد حكومة رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي، فقد تورطت الحكومة آنذاك في بعض النزاعات بدعم بعض الإثنيات ضد الأخرى، وبمجيء حكومة الإنقاذ إلى الحكم في 30 يونيو 1989م، تصاعدت عملية تسييس القبائل وأثنته النزاعات بسرعة متزايدة، حيث انتهجت حكومة الانقاذ سياسات غير رشيدة عملت على تغذية النزاعات بأبعاد أيديولوجية وعرقية<sup>(27)</sup>.

### أسباب النزاعات القبلية في دارفور:

يختزل البعض النزاعات القبلية في دارفور بأنها نزاعات حول الموارد الطبيعية الشحيحة والمتناقصة وهذه حقيقة ولكنها ليست كل الحقيقة. وقد يكون التنافس حول فقدان الموارد هو أساس المشكلة والسبب الرئيس، ولكن تصافرت عوامل أخرى متداخلة فيما بينها منها:

### العوامل التاريخية:

اتخذت الادارة البريطانية في السودان العديد من السياسات التي كرسست للقبلية منها، تسييس ملكية الأراضي وربطها بالهوية القبلية والجغرافية، ففي

عام 1923م، تم تقسيم السودان إلى ديار قبلية<sup>(28)</sup>. وقد عمق البريطانيون هذا الوضع حين وضعوا دارفور في سياسات المناطق المغلقة عام 1933م مثل جنوب السودان وجبال النوبة، وبعد الاستقلال استمر إهمال التنمية وعدم المشاركة السياسية<sup>(29)</sup>. ونتيجة لكل ذلك أصبحت دارفور واحدة من أقل أجزاء السودان إندماجا في إطار الدولة وأكثرها استعصاء على الحكم لبعدها عن المركز وضعف الروابط التي تربطها ببقية أجزاء الدولة وأجزائها من طرق حديثة ووسائل نقل واتصالات، وقد أدى كل ذلك لتكريس النزعة القبلية.

### عامل الأرض والحواكير:

الأراضي هي مفاتيح الثروة والسلطة سواء تم إستغلالها للغابات والزراعة أو لرعاية المواشي أو لم يتم إستغلالها مثل النفط والمياه الجوفية. وأصبحت النزاعات على ملكية الاراضي أكثر نسبيا بعد صدور قانون الاراضي غير المسجلة عام 1970م، والذي ألغى نسبة كبيرة من حقوق المجتمعات القروية، وأدى إلى ترحيل الكثير من المحليين عن حواكيرهم. وزادت النزاعات في دارفور المرتبطة بالأراضي والحواكير، بعد قيام الحكومات بتخصيص الخدمات الاجتماعية (الأسواق، المدارس، والمراكز الصحية) والذي لم يتم وضعه وفقا للحدود التقليدية للحواكير، لذا فإن قدرة الحصول على هذه الخدمات أصبحت محصورة على أولئك الذين يملكون الحواكير التي يسكنونها، الأمر الذي أدى إلى نشوب النزاعات في بعض المناطق، كالنزاع بين الميذوب والبرتي في شمال دارفور، وبنى هلبة والفور في جنوبها<sup>(30)</sup>.

كذلك تسبب نظام الحواكير في حرمان بعض القبائل العربية من تملك واستغلال الأرض فهي كمجموعات رعوية راحلة لا يميلون إلى تملك أراضي صغيرة ويفضلون المساحات الشاسعة للحركة وليست بالضرورة أن تكون ملكية خاصة. وقد استطاع النظام القبلي التقليدي في تلك الفترة تنظيم علاقات الرعاة والمزارعين حسب أعراف محددة. وقد كانت فعالة في أغلب الأحيان رغم حدوث عدائيات في بعض الأوقات، وقد تركزت تلك العدائيات حول ملكية الأرض ومصادر المياه والمراعي<sup>(31)</sup>. لكن بعد تعقيد النزاعات وتطورها أصبحت عصية على الحلول التقليدية.

### العوامل البيئية:

عانى السودان بشكل عام، وإقليم دارفور بشكل خاص، ولسنوات عديدة من القرن الماضي وأوائل هذا القرن، آثار الجفاف وإنحباس المطر الذين أديا إلى المجاعات وانتشار الأمراض. فقد ضرب الجفاف والتصحر منطقة السافنا والتي يدخل فيها إقليم دارفور وخاصة الجزء الشمالي، كما أدى جفاف الساحل الأفريقي إلى هجرات وحراك ديمغرافي كبير. ومن أهم المتأثرين

قبيلة الزغاوة والقبائل العربية الرعوية، فقد هاجرت مجموعات كبيرة من تلك القبائل إلى مناطق المستقرين جنوباً، وكان من المحتم أن يحتكوا بالسكان المحليين المزارعين<sup>(32)</sup>.

مرت خمس فترات جفاف على المنطقة خلال مائة عام الماضية من القرن العشرين، اثنتان منها حدثتا خلال العشرين عاماً الأخيرة، وفي هذه المناطق التي يتراوح متوسط معدل سقوط الأمطار فيها ما بين 100 و 600 ملم، مع العلم بأن انخفاض 100 ملمتر فقط في متوسط معدل الأمطار السنوي يمكن أن يحدث أثراً سلبية كبيرة بالإنسان والحيوانات. ويكشف منسوب الأمطار خلال الفترة من 1950 - 1990م عن وجود 3 فترات جفاف طويلة، إحداها وقعت في منتصف الستينيات وتميزت بجفاف خفيف نسبياً، والفترة الثانية التي حدثت خلال سنوات 1972 - 1975م تميزت بجفاف شديد نسبياً، وتميزت الثالثة التي حدثت في الفترة من 1982 - 1984م بجفاف شديد جداً. وصاحب فترات الجفاف هذه اندلاع مناوشات متفرقة واشتباكات مسلحة وقع أسوأها في منتصف الثمانينيات واتخذت صفة صراع مسلح عالي الوتيرة تحول فيما بعد إلى حرب<sup>(33)</sup>. ونتجت عن تلك الهجرات والأنشطة الرعوية الواسعة، في ظل ندرة الموارد، حيث يشكل ثبات أو تناقص الموارد (ماء - أرض - كلاً) مقابل الإزدياد المضطرد في مستخدمي هذه الموارد، عاملاً مهماً في نشوب الصراعات، وهذا يفسر لماذا كان الرعاة الرحل طرفاً في أغلب النزاعات القبلية، وكذلك يمثل التدهور البيئي المسبب للفقر وما يترتب عليه من نزوح الجماعات المتضررة بحثاً عن بدائل أفضل مسبباً للإحتكاكات بين القبائل المهاجرة والمستقرة<sup>(34)</sup>.

هذا الجفاف المتزايد كانت له تأثيراته العميقة في إقليم دارفور، فقد كان سبباً للنزاعات القبلية وزيادة حدتها من حين لآخر.

### العوامل الإثنية والعرقية:

ساهم انتشار التقاليد القبلية وسيادة ثقافة الفروسية في دارفور في زيادة النزاعات القبلية<sup>(35)</sup>. ذلك بسبب ضعف التنظيمات الحديثة مثل الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات، كما استغلت النظم السياسية التي حكمت السودان، الانقسامات والولاءات القبلية<sup>(36)</sup>.

### العوامل السياسية:

منذ أيام الحكم البريطاني - المصري المشترك للسودان، كان هناك تركيز على المركز في منطقة الخرطوم وما حولها، وقد استمرت النظم السياسية التي حكمت السودان في العهد الوطني بعد الاستقلال في هذه السياسات السيئة في التهميش السياسي أو عدم التمثيل، والتي تمثلت في غياب العدالة والمساواة

وإهمال وحرمان بقية أجزاء البلاد من نصيبها في السلطة والموارد، مما لعبت دوراً مهماً في الحروب الأهلية وعدم الاستقرار. وعندما جاءت حكومة مايو وحلت الإدارات الأهلية، ولم تستطع الإدارة المحلية أن تقوم بمهام الإدارة الأهلية، لأنها تفتقد إلى طريقة التعامل مع مشكلات المنطقة فأصبحت ضعيفة، مما أضعف هيبة الدولة، كما لعبت العوامل السياسية الأخرى دوراً كبيراً ومهماً في إنكفاء الصراعات بعد تطبيق سياسة تقسيم الولايات بإنشاء إدارات محلية جديدة للقبائل الرعوية في أراضي القبائل المستقرة وأصبحت القضية تتجاوز الطرح التقليدي على خلفية مسببات الصراع القبلي (المرعى / الكلاً، الماء) وأصبحت تطرح كقضية سياسية إثنية معقدة أدت إلى صدام إثني وقبلي مسلح<sup>(37)</sup>.

### العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

يعاني إقليم دارفور من ضعف في البنية التحتية والاقتصادية ويفتقر كذلك إلى الطرق المعبدة التي تربطه بالمركز أو الولايات المجاورة أو تربط عواصم الولايات برئاسة المحليات كما يفتقر إلى المشروعات التنموية لاستيعاب العمالة المحلية وضعف الخدمات التعليمية وارتفاع معدل الفاقد التربوي، وتحول كثير من المنتجين إلى مستهلكين متأثرين بالتغيرات الاجتماعية وازدادت نسبة العاطلين عن العمل وأصحاب المهن الهامشية<sup>(38)</sup>.

### العوامل الأمنية:

تعد العوامل الأمنية من العوامل المهمة في تأجيج الأوضاع وانفلاتها في الإقليم، وذلك لأن إقليم دارفور قد تأثر كثيراً بالاضطرابات والمشكلات السياسية التي تحولت إلى اختلالات أمنية، كان أول ظهور لـ «مجموعات منفلة» إثر فشل حركة 2 يوليو 1976م المسلحة لإسقاط حكم جعفر نميري، وبعد فشل المحاولة هربت مجموعة من المسلحين ويقدر عددهم (500) مسلح ليستقروا في مدن دارفور البعيدة عن سلطة الدولة ثم اتجهوا لممارسة النهب المسلح، حيث هجموا على سوق مدينة (كورو) في عام 1979م، وهذه تعد العملية الأولى للنهب المسلح في دارفور. وكذلك الحروب الليبية التشادية التي كانت بدايتها في عام 1979م حتى 1987م، كان لها تأثير في انتشار السلاح في دارفور، وذلك نسبة للتداخل القبلي وسهولة الدخول عبر الحدود بين الدولتين وإقليم دارفور. وأيضاً تعد الصراعات القبلية واحدة من أسباب انتشار السلاح في الإقليم والتي كانت أولها بين الفور والعرب في الفترة 1987 - 1989م وهي من أولى النزاعات التي قامت على الإثنية، والتي كان دافعها أراضي الرعي ومصادر المياه<sup>(39)</sup>.

يعد انتشار السلاح الناري بكميات كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية نتيجة لظروف داخلية وخارجية عامل مساهم في صراعات الإقليم. وكان السلاح

في السابق ملكاً لرؤساء الإدارة الأهلية والأثرياء وفقاً للقانون ولكن إنتشاره بأنواعه المختلفة أدى إلى ذهنية حل أصغر المشكلات بالقوة والعنف.

تعزى أسباب إمتلاك القبائل للسلح للإحساس بعدم الأمان، بسبب عجز الحكومة عن توفير الحماية لهم ولممتلكاتهم من عصابات النهب المسلح، لأن السلاح الذي بحوزة هذه العصابات أكثر تطوراً مما في أيدي الشرطة والقوات النظامية، إضافة إلى وجود عدم الثقة والشك في بعض رموز وأجهزة الحكومات الإقليمية سابقاً والولائية حالياً التي تنحاز إلى جانب بعض القبائل مما يجعلها تغض النظر عن ممارستهم. وجدت هذه الأسلحة طريقها إلى أيدي القبائل في دارفور من تجار الأسلحة من أثيوبيا في عهد الرئيس الأسبق منقستو، تشاد، ليبيا، الولايات الجنوبية من السودان المتاخمة لدارفور كولاية شمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال، كذلك تسربت أسلحة الوحدات الحكومية إلى بعض القبائل في حالة نشوب معارك وظهر ذلك في مداولات مؤتمر الضعين 1997م حيث تسرب السلاح من مخزن الذخيرة إلى أحد طرفي النزاع<sup>(40)</sup>.

### تطور النزاعات القبلية في دارفور:

في عام 1932م حدث أول نزاع قبلي في دارفور منذ ضم دارفور للحكم الثنائي، حيث حدث نزاع ثلاثي بين الزيادية والبرتي والميدوب ونزاع آخر بين الكبابيش والكواهلة، وكان السبب الرئيسي هو المراعي وتمت تسوية تلك النزاعات عن طريق الإدارة الأهلية<sup>(41)</sup>.

مرت النزاعات القبلية بين المجموعات السكانية في دارفور بمراحل مختلفة، ففي الفترة من 1932م حتى 1956م، لم تحدث إلا نزاعاً واحداً فقط في عام 1956م، أي بعد 24 عاماً مع ملاحظة أن تلك الفترة كانت الإدارة البريطانية، حيث تركت الإدارة البريطانية آليات المجتمع تعمل في حفظ الأمن وحل المشكلات دون التدخل المباشر منها<sup>(42)</sup>. وقد ركزت الدراسة على الفترة من استقلال السودان وحتى الوقت الراهن (1956 – 2020م)، وقسمت الدراسة هذه الفترة للنزاعات وتطورها، من حيث درجة حدتها وأطرافها ونطاقها، لأربع مراحل رئيسية وهي: نزاعات بسيطة، ونزاعات واسعة النطاق، ونزاعات مركبة إثنية-سياسية، نزاعات شاملة.

### المرحلة الأولى: نزاعات بسيطة محدودة النطاق (6591 – 2891م)

شهدت منطقة دارفور منذ الاستقلال وحتى إدخال نظام الحكم الإقليمي في مطلع الثمانينيات، نزاعات بين مجموعات قبلية محلية واستخدمت فيها أسلحة تقليدية<sup>(43)</sup>. وهي نزاعات بسيطة محدودة النطاق، كالتحريشات القبلية والإشتباكات بين الحين والآخر، وقد تمكنت الجهات الرسمية والإدارة الأهلية في الماضي احتواء النزاعات السابقة بسهولة ووجدت لها حلول مناسبة<sup>(44)</sup>. وكانت

عبارة عن إشتباكات تتسم بأنها نزاعات منخفضة الحدة كما أنها موعلة في طابعها المحلي. ونادراً ما كانت النزاعات تتجاوز مجموعتين سلاليتين<sup>(45)</sup>. والجدول أدناه يوضح عدد النزاعات القبلية التي حدثت وتكرارها عند بعض القبائل، وكانت لأسباب في الغالب حول المراعي وموارد المياه والسرقات والثأر، ويتم حلها عبر الإدارات الأهلية بين القبائل.

الرقم	أطراف النزاع	السنة	المنطقة
1	البرتي - الزيدانية	1956م	شمال دارفور
2	الميدوب - الزيدانية - الكبابيش	1957م	شمال دارفور
3	المعاليا - الرزيقات	1964م	جنوب دارفور
4	الزيدانية - البرتي	1965م	شمال دارفور
5	الميدوب - الكبابيش	1965م	شمال دارفور
6	المعاليا - الرزيقات (قرية أبو كارينكا)	1966م	شرق دارفور
7	الرزيقات - المعاليا	1968م	جنوب دارفور
8	الرزيقات - الزغاوة	1968م	شمال دارفور
9	الزغاوة - الماهرية	1968م	شمال دارفور
10	الزغاوة - البرقو	1974م	شمال دارفور
11	البنّي هلبة - الرزيقات	1975م	جنوب دارفور
12	زغاوة - زغاوة	1976م	شمال دارفور
13	البنّي هلبة - الماهرية	1976م	جنوب دارفور
14	البنّي هلبة - الرزيقات الشمالية	1976م	جنوب دارفور
15	الرزيقات - الداو	1976م	جنوب دارفور
16	الرزيقات - البرقو	1977م	غرب دارفور
17	التعايشة - السلامة	1980م	جنوب دارفور
18	الرزيقات - البنّي هلبة	1982م	جنوب دارفور

جدول رقم (1) من دراسة عبده مختار موسى.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النزاعات القبلية في هذه الفترة غالبها دارت في مناطق شمال دارفور وجنوب دارفور، بينما غرب دارفور فقد شهد نزاع

واحد فقط، وكذلك شرق دارفور، كما أن هذه الصراعات كانت محددة الزمان والمكان، ومحدودة الأثر.

### المرحلة الثانية:

### نزاعات واسعة النطاق (3891 - 3991م) :

منذ مطلع الثمانينيات ضرب الجفاف أجزاء واسعة من إقليم دارفور، مما اضطرت على إثرها مجموعات كبيرة للهجرة جنوباً بحثاً عن المراعي والمياه، وصاحب ذلك إشتباكات متفرقة بين بعض الإثنيات حول المياه والمراعي والأراضي الزراعية وبعض السرقات. وفي هذه المرحلة إرتبط النزاع إرتباطاً وثيقاً بالجفاف الشديد الذي ضرب الإقليم، فقد تحركت أعداد كبيرة من الرعاة من الزغاوة والعرب الرحل تاركين مناطق الجفاف شمالاً متجهين إلى مناطق قبيلة الفور، لكن شعر الفور أن الرعاة هذه المرة ينوون الإقامة الطويلة، فلم يقابلوهم بالترحاب. وكانت المجموعات المهاجرة تبحث عن الماء والكلأ، وأن أفضل الأمكنة الصالحة لذلك هي أودية وسهول قبيلة الفور. هناك عامل إضافي زاد من تعقيد الوضع وهو أن الفور كانوا من أوائل الثمانينيات من القرن العشرين قد طالبوا حاكم دارفور أحمد إبراهيم دريج (من الفور) بصد الرعاة الرحل، ونتيجة للحروب التي دارت في المنطقة بين لييبا وتشاد والحروب التشادية التشادية، تمكنت أطراف النزاع من الحصول على الأسلحة والذخائر من هذه الحروب<sup>(46)</sup>. وقد تضافرت عدة أسباب وظروف أسهمت في تصاعد النزاعات بين الجماعات الإثنية المختلفة، فإتخذت شكل إستقطاب عرقي اكبر عبر عن نفسه في قيام تحالف عريض يضم القبائل ذات الأصول العربية، ضد الفور وبقية القبائل المستقرة ذات الأصول الأفريقية، وقد أصبح النزاع هذه المرة أكثر ضراوة ووحشية ودماراً من المرحلة السابقة<sup>(47)</sup>. وفي أوج فترة الجفاف عام 1985م، بدأت النزاعات شرارتها تتسع في الإقليم، وتخللت هذه الصراعات دورتين: الأولى خاضها الزغاوة والماهرية من رعاة الإبل الذين يسكنون الأجزاء الشمالية العليا من حزام الصحراء ضد المزارعين المستقرين من الفور. أما الدورة الثانية للحرب بدأت تتصاعد منذ 1987م، بين قبائل ذات الأصول العربية، والتي ضمت نحو 27 قبيلة في تحالف يدعى (التجمع العربي)، ضد قبيلة الفور والقبائل الموالية لها وهي قبائل مستقرة ذات الأصول الأفريقية، باشتعال حرب إثني واسع النطاق وعالية الحدة وبالغة الأثار والدمار، بلغت ذروتها في عام 1989م<sup>(48)</sup>. ومنذ ذلك الحين، علي الرغم من المحاولات التي قامت بها عدد من حكومات مختلفة (عسكرية ومدنية) ظلت النزاعات مشتعلة، أو أسبابها تتفاعل وتتوسع بشكل كبير من وقت لآخر.

كما أصبحت نزاعات هذه الفترة تتسم في بعض جوانبها بأنها عابرة للحدود من حيث الأطراف والتسليح، وتحولت طبيعة النزاعات إلى حرب بين

تجمعات إثنية قبلية كبيرة، وتورطت الحكومة المركزية فيها، مع استخدام الأسلحة الحديثة<sup>(49)</sup>.

الرقم	أطراف النزاع	فترة النزاع	منطقة النزاع
1	الفلاتة - القمر	1983م	جنوب دارفور
2	الرزياقات - المسيرية	1983م	جنوب دارفور
3	الكبابيش - البرتي - الزيادة	1984م	شمال دارفور
4	القمر - الفلاتة	1987م	جنوب دارفور
5	الفور - الزغاوة	1989م	شمال دارفور
6	العرب - الفور	1989م	شمال دارفور
7	تحالف قبائل عربية - الفور	1989م	شمال وغرب دارفور
8	الزغاوة - القمر	1989م	شمال وغرب دارفور
9	فور ككبائية - الزغاوة	1990م	شمال دارفور
10	التعايشة - القمر	1990م	جنوب دارفور
11	الزغاوة - المراريت	1991م	شمال دارفور
12	الزغاوة - بني حسين	1991م	شمال دارفور
13	الزغاوة - الميما	1991م	شمال دارفور
14	الزغاوة - البرقد	1991م	شمال دارفور
15	الزغاوة - البرقد (للمرة الثانية)	1991م	شمال دارفور
16	الفور - الترجم	1991م	شمال دارفور

جدول رقم (2) من دراسة عبده مختار موسى.

### المرحلة الثالثة:

### النزاعات المرتبطة بالاستقطاب السياسي الإثني (3991 - 3002م):

شهدت هذه الفترة استقطابا سياسيا إثنيا وأيديولوجيا بفعل سياسات الحركة الإسلامية الحاكمة آنذاك، وأصبحت للقبائل أحياء خاصة بها في المدن، وبالتالي فبدلا من تحضير القرى تريفت المدن وبغياب الديمقراطية في السودان لا سيما دارفور، تحول الصراع إلى صراع قبلي صرف، فأصبحت انتخابات المحليات وأي انتخابات أخرى تتم على أساس قبلي، وأصبح مستحيلا على أفراد القبائل الأخرى الفوز في حاكورة القبيلة صاحبة الأرض، بل وصل الاستقطاب القبلي لتقسيم حتى وظائف الحكومة المحلية وصولا لتوزيع السلع التموينية كالسكر على أسس قبلية<sup>(50)</sup>. وسارت حكومة الانقاذ في نهج استقطاب بعض الإثنيات ودعمها بالسلح

والعتاد في مقابل الأخرى، واستخدمت الإدارة الأهلية كوظائف حكومية تعطى للقبائل الموالية للنظام، وتحجب عن الأخرى التي ترفض الإذعان، واستخدمت الحكومة نظارات في حاكورة بعض القبائل التي رفضت الإذعان لأخرى رضيت أن تكون واجهة سياسية عبر قياداتها الأهلية، وبالتالي عندما غابت الديمقراطية، أصبحت القبيلة اللاعب الأوحده في الساحة<sup>(51)</sup>. ولم تتدخل الحكومة في الوقت المناسب لحسم النزاعات، وعندما تدخلت لم تكن محايدة، فعملت على استقطاب بعض النخب إلى جانبها، هذا الاستقطاب السياسي الحاد تلازم مع استقطاب إثني.

الرقم	أطراف النزاع	الفترة	المنطقة
1	الزغاوة - العرب الرحل	1994م	شمال دارفور
2	الزغاوة السودانيون-الزغاوة التشاديون	1996م	شمال دارفور
3	المساليت - بعض القبائل العربية	1996م	غرب دارفور
4	الرزىقات - الزغاوة	1996-1997م	جنوب دارفور (حاليا شرق دارفور)
5	العرب - المساليت	1997م	غرب دارفور
6	الرزىقات - الداو	1998م	جنوب دارفور
7	العرب - المساليت (المره الثانيه)	1998م	غرب دارفور
8	الرزىقات - الفور	1999م	جنوب دارفور
9	الميدوب - البرتي	1999م	شمال دارفور
10	الهبانية - أبو درق	2000م	جنوب دارفور
11	الزغاوة - القمر	2000م	شمال وغرب دارفور
12	الرزىقات - المعاليا	2000م	جنوب دارفور
13	الرزىقات - التنجر	2000م	جنوب دارفور
14	الرزىقات - المسيرية (كردفان)	2000م	شرق دارفور / غرب كردفان
15	الهبانية - السلامات	2000م	جنوب دارفور
16	الزيادية - البرتي	2000م	شمال دارفور
17	الرزىقات - المساليت	2000م	غرب دارفور
18	الرزىقات - أولاد منصور (عرب)	2001م	جنوب دارفور
19	الزغاوة - القمر	2001م	غرب دارفور

جدول رقم (3) من دراسة عبده مختار موسى.

## المرحلة الرابعة:

### النزاعات القبلية بعد ظهور أزمة دارفور (3002 – 0202م):

شهدت دارفور في هذه الفترة نزاعات قبلية وإثنية متعددة المستويات ومتجددة ومتكررة الحدوث، وقد تداخلت بعض تلك النزاعات مع الحرب التي تدور بين الحكومة والحركات المسلحة هناك، خاصة بعد تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية، وأصبحت النزاعات في هذه الفترة حتى بين مكونات الإثنية الواحدة فيما بينهم.

فهنالك نزاع بين الرزيقات الأبالة «عرب رحل» وبنو حسين «قبيلة عربية مستقرة»، دار النزاع بين الطرفين في شمال دارفور، في جبل عامر، بسبب التنافس على آبار الذهب في المنطقة، إثر تدخلات سياسية من الحكومة ونافذين قبليين.

كما دار نزاعا طاحنا بين أبناء عمومة، بين قبيلتي المسيرية والسلامات «قبائل عربية»، في يونيو 2013م واستمر لفترة في مناطق دقرسة شرق زالنجي بولاية وسط دارفور، وامتد القتال الى مناطق شطاية التابعة لولاية جنوب دارفور نتجت عنها أعداد من القتلى والجرحى، وحرق القرى وتدمير الممتلكات بين الجانبين. وكذلك دار نزاعا قبليا آخر في جنوب دارفور، بين قبيلتي القمر وبنو هلبة، بسبب الأرض<sup>(52)</sup>. كما حدثت نزاعا حادا ومعارك شرسة بين الرزيقات والمعاليا في عام 2015م. والجدول أدناه يوضح النزاعات القبلية التي دارت في هذه الفترة وأطراف ومناطق النزاعات وتكرارها.

الرقم	أطراف النزاع	الفترة	المنطقة
1	الداجو - المسيرية	فبراير 2005م	جنوب دارفور
2	الفلاتة - المساليت	2005م	جنوب دارفور
2	الهبانية - المساليت	2005م	جنوب دارفور
3	البرقد - المسيرية	2005م	جنوب دارفور
4	مسبعات - داجو	2005م	جنوب دارفور
5	البرقد - الرزيقات - ترجم	2006م	جنوب دارفور
6	الهبانية - الرزيقات	2006م	جنوب دارفور
7	الهبانية - السلامة	2006م	جنوب دارفور
8	الهبانية - الفلاتة	2006م	جنوب دارفور

الرقم	أطراف النزاع	الفترة	المنطقة
9	الفلاتة - القمر	2006م	جنوب دارفور
10	الرزىقات - الترجم	2007م	جنوب دارفور
11	الفلاتة - الهبانية	2007م	جنوب دارفور
12	الفلاتة - القمر	2007م	جنوب دارفور
13	الفلاتة - الهبانية	2008م	جنوب دارفور
14	الرزىقات - الهبانية	2008م	جنوب دارفور
15	الفلاتة - القمر	2008م	جنوب دارفور
16	البنى هلبة - الترجم	2008م	جنوب دارفور
17	الرزىقات - الهبانية	2009م	جنوب دارفور
18	الزيادية - البرتي (مليط)	2011م	شمال دارفور
19	السلامات - التعايشة (رهيد البردي)	2011م	جنوب دارفور
20	المسيرية - السلامات (أم دخن)	2012م	وسط دارفور
21	البنى هلبة - القمر (منطقة كتيلا)	2012م	جنوب دارفور
22	الفلاتة - المساليت (قريضة)	2012م	جنوب دارفور
23	البنى هلبة - القمر	يناير-مايو 2013م	جنوب دارفور
24	الفلاتة - المساليت (قريضة - ام سعدون)	2013م	جنوب دارفور
25	الرزىقات الأبالة - بني حسين (جبل عامر)	يونيو 2013م	شمال دارفور
26	الرزىقات - المعاليا	أغسطس / سبتمبر 2013م	شرق دارفور
27	المسيرية - السلامات (أم دخن)	فبراير 2014م	وسط دارفور
28	المعاليا - الرزىقات	يناير 2015م	شرق دارفور
29	الرزىقات - المسيرية	يناير 2015م	شرق دارفور
30	الفلاتة - المساليت	فبراير 2015م	جنوب دارفور

الرقم	أطراف النزاع	الفترة	المنطقة
31	الزيادية - البرتي	مارس 2015م	شمال دارفور
32	السلامات - المسيرية	مارس 2015م	جنوب دارفور
33	الرزىقات-الهبانية(محليتي السنطة والفرديوس)	مارس 2015م	جنوب وشرق دارفور
34	الرزىقات - المعاليا	مايو 2015م	شرق دارفور

جدول رقم (4) من دراسة عبده مختار موسى.

من الجدول أعلاه نلاحظ كثرة النزاعات القبلية في هذه الفترة والتي غطت كل مناطق دارفور، فقد حدثت نزاعات في شماله وجنوبه وشرقه وغربه ووسطه، لأسباب مختلفة، كما أن هذه النزاعات المتعددة شاركت فيها كل المجموعات الإثنية بالإقليم، وأن هذه الصراعات لا يمكن تصنيفها ضمن إطار «إفريقي، عربي»، أو «عرب، زرقة»، بالتعبير الدارفوري المحلي، إذ تأتي ضمنها صراعات عربية عربية، وإفريقية إفريقية، وعربية إفريقية<sup>(53)</sup>. يمكن القول أن النزاعات القبلية في دارفور في الآونة الأخيرة، ترجع لتسييس الإدارة الأهلية والاستقطاب السياسي الحاد للإثنيات والقبائل، وضعف هبة الدولة وحياديتها، مما أفرز واقعا فوضويا شاملا وهشاشة أمنية ودمارا كبيرا في الأنفس والممتلكات والبيئة. وعلى الرغم من تكرار هذه النزاعات، وضرورتها وآثارها، إلا أن هناك تعايش سلمي وتصاهر كبير بين مكوناته الإثنية المختلفة وانصهار وتداخل بين سكانه لا سيما في المدن الكبيرة بالإقليم، وقد ساهم في ذلك التاريخ المشترك الطويل من العيش والمشاركة في النشاط الاقتصادي كالتجارة والخدمات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والتنظيمات السياسية والمهنية، وثقافة التعايش والتواصل التي تحملها الأجيال الحالية التي تجاوزت كثيرا الانتماءات القبلية.

### أثر النزاعات القبلية في دارفور في الأمن المحلي:

النزاعات القبلية والصراعات التي دارت في دارفور وإمتداداتها وإفرازاتها الإنسانية والأمنية والسياسية، أضعفت سلطة الدولة، وأفقدتها هيبتها وسيادتها، فكثير من مناطق دارفور منذ مطلع القرن الحالي، وقعت تحت سلطة جماعات في عداة مع الدولة، أو مليشيات قبلية صاحبة حواكير والتي تفرض سلطتها عند حدوث أي نزاع مع قبيلة أخرى. ونتيجة للسياسات الخاطئة التي مارستها الحكومات المتعاقبة في السودان، خاصة حكومة الانقاذ، وتزايد معدلات النزاعات وتطوراتها المختلفة، تلك النزاعات أدخلت الدولة والمجتمع في أزمة كبرى أمنية وسياسية واجتماعية في آن واحد، من هشاشة أمنية واحتقان

سياسي وتمزيق النسيج الاجتماعي. مما هدد الأمن والسلم الاجتماعي، وتحويل الإقليم إلى ميدان للصراعات والمعارك. ومن تداعيات النزاعات القبلية بالمنطقة ضعفت سلطة الدولة، وأصبح للقبيلة أهمية أكبر من المؤسسات. وأن الطرق التقليدية لمعالجة الصراعات القبلية عبر الوطاء «الأجاويد» لم يعد فعالا، فضلا عن ذلك، أصبح دفع الديات لذوي ضحايا النزاعات يشكل هاجسا لأهل دارفور لأنها تشجع على تفشي النزاع وتمثل حافزا على استمرار القتل والتهديد للسلم الاجتماعي في دارفور<sup>(54)</sup>.

كما ان عودة العنف إلى دارفور في الفترة الأخيرة، يؤشر إلى هشاشة البنية الأمنية وانتشار السلاح كمهدد أمني، وغياب بسط هبة الدولة وسيادة حكم القانون، وضعف دور الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في الرصد والمتابعة ومنع الأحداث قبل وقوعها. بالإضافة للدور المنشود من القوات النظامية في مواجهة وحسم النهب المسلح والتفلات الأمنية، والشرطة عاجزة عن القيام بدورها في حماية المواطنين لافتقادها للإمكانيات والمتحركات والكفاءة التسليحية للقيام بدورها بمتابعة وملاحقة الجناة بالمحليات، والقوات النظامية لا تتدخل بالسرعة المطلوبة ودائما ما تحتاج إلى تفويض وردة الفعل الحكومي بطيئة وضعيفة في مواجهة الانتهاكات السافرة، مما يؤدي إلى تفاقم وتصاعد الأوضاع في العديد من المناطق المتفرقة<sup>(55)</sup>. ويعتبر النزاعات القبلية في دارفور، وتداخلتها مع الصراع السياسي والعسكري بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة، من أهم الصراعات التي يشهدها السودان في الوقت الراهن، وخاصة أنه يحظى باهتمام دولي غير مسبوق. وإذا أخذنا الأزمة السودانية في دارفور في سياقها الوطني مع تجريدها من أبعادها الدولية لوجدنا أنها تعبر عن أزمة المشروع الوطني، وتطرح على المحك إشكاليات الهوية والمواطنة، والدور التوزيعي للدولة الوطنية في السودان. فأزمة دارفور قدمت نموذجا لعجز الدولة الأفريقية عن بناء دولة وطنية (Nation-State) قوية قادرة على إدراج كل أشكال التنوع الثقافي والعرقي داخل كيان موحد<sup>(56)</sup>. وقد أدت النزاعات القبلية الواسعة الانتشار في دارفور، إلى خلخلة الأمن الاجتماعي والبنية الاجتماعية والقبلية في ما يتعلق بحواكير وديار القبائل، وآليات حل المشكلات<sup>(57)</sup>. ونتيجة للتدخلات السياسية من الحكومات تجاه تلك النزاعات وتسييس الإدارة الأهلية، أدت إلى إضعاف وإنهيار عناصر الضبط الاجتماعي فكانت النتيجة حدوث فراغ إداري وأمني، ومزيدا من التوتر والنزاعات بين الإثنيات المختلفة، ومع المناخ السياسي المضطرب وانتشار السلاح بالإقليم، أدى ذلك إلى انتقال النزاع القبلي المحدود إلى نزاعات قبلية عمت القرى والمدن، وتضاعف عدد الضحايا وزادت وتيرة النزاعات ونطاقها<sup>(58)</sup>.

كما أدى غياب المشروع الوطني والأحزاب القومية إلى غلبة الإنتماءات الأولية على حساب الإنتماء والولاء للهوية الجامعة للوطن، وقد ساعد الطابع الأيديولوجي لنظام الانقاز ومحاولاته تصدير نموذج لدول الجوار<sup>(59)</sup>، في زيادة حدة النزاعات وزيادة نطاقها، مما انعكس على الأمن القومي السوداني بتهديد مكتسباته وسيادة الدولة وحدودها. وكذلك أثرت النزاعات القبلية، على الأمن الإقتصادي للدولة والمجتمع، ووفقا لتقارير التنمية الدولية الصادرة عن البنك الدولي، فإن من يعيشون في دولة هشة متأثرين بالنزاعات المسلحة عادة ما يكونون عرضة لعاناة الفقر والحرمان والعجز عن الإلتحاق بالتعليم المدرسي، أو الحصول على الرعاية الأساسية. ومثل هذه التحديات لها تأثير طويل الأمد على الكسب المعيشي اليومي، ومن ثم تتأثر بها التنمية الإقتصادية، وقد أظهرت العديد من الدراسات، أن أحد أشكال الكلفة غير المباشرة للحرب والنزاعات المسلحة وآثارها على الأمن الاقتصادي، تظهر في انخفاض الإنتاجية وتدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين وهروب رؤوس الأموال. ونتيجة لفشل السياسات الداخلية والخارجية خاصة في عهد الانقاز فقد واجه السودان علاقات صعبة مع العالم الغربي وعداوية مع الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وأن أزماته وحروبه الأهلية وصراعاته المعقدة ذات المستويات المتعددة والنزاعات القبلية والإثنية الحادة واسعة الانتشار، قد فتحت الباب على مصراعيه نحو زيادة تدخلات القوى الدولية في شئون السودان الداخلية بحثا عن مصالحها المتقاطعة، هذه الصراعات والتدخلات الدولية، مثلت تهديدا خطيرا ومستمرا مباشر وغير مباشر للأمن القومي السوداني والأمن الإنساني لشعب السودان.

### أثر النزاعات القبلية في دارفور في الأمن الإقليمي:

يمتاز إقليم دارفور، بتنوع التركيبة الإثنوغرافية وتداخل جيوثقافي مع شمال أفريقيا وغربها ووسطها، كما يمتاز بالموقع الجيوبوليتيكي الحيوي، مما أضاف للإقليم خاصية التأثير والتأثر في محيطه الجغرافي، إجتماعيا واقتصاديا ودينيا وسياسيا وأمنيا. ونتيجة لتلك المميزات للإقليم فقد تأثرت النزاعات القبلية والإثنية في دارفور، بالصراعات في دول الجوار، كما تأثرت دول الجوار بالنزاعات القبلية والإثنية في دارفور، وأسفرت كل ذلك عن هشاشة أمنية في المنطقة برمتها الممتدة من السودان الى ليبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى وجنوب السودان وما وراء ذلك. وأن الصراعات والحروب التي شهدتها دول الجوار وأبرزها الصراع التشادي التشادي، والليبي التشادي حول شريط (أوزو) الحدودي، والثورة الليبية وما خلفته من فراغ أمني وانكشاف الحدود بعد

سقوط نظام القذافي، كما أن الصراعات الدامية التي شهدتها أفريقيا الوسطى وجنوب السودان بما فيها الصراع الأخير بعد انفصال الجنوب عن الشمال، كل تلك الصراعات في المحيط الإقليمي للمنطقة، أسهمت في الاستقطاب لبعض المكونات القبلية والإثنية في دارفور، بسبب التداخل القبلي وانكشاف الحدود وسهولة العبور بين دول المنطقة ودارفور، وكذلك في دخول كميات كبيرة من الأسلحة بأنواعها المختلفة والعربات والدراجات البخارية، مما فاقم الأوضاع سوءاً وانتقلت بالنزاعات في الإقليم إلى مرحلة دموية أكثر خطورة وعدم استقرار أمني، كما ظهرت عصابات مسلحة، وجماعات الجريمة المنظمة عابرة للحدود، والتي تعمل في تجارة البشر وتهجير الشباب نحو أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، بجانب تجارة المخدرات والأسلحة، وتهريب السلع، كل تلك السلوكيات الإجرامية، عرضت الأمن الإقليمي بالمنطقة برمته للإنكشاف والتهديد بالغ الخطورة والتعقيد. ويشكل الإقليم قاعدة تشاد الخلفية فجميع الانقلابات التي حدثت في هذا البلد الأفريقي الذي عانى هو الآخر صراعات دموية لفترات متعاقبة، تم تدبير تلك الانقلابات من دارفور، ما عدا أول انقلاب أطاح بفرانسوا تمبلباي الذي كان أول رئيس لتشاد بعد استقلالها عن فرنسا، فالإطاحة بالرئيس فيليكس مالوم ومن بعده كوكوني عويدي وحسين هبري على التوالي ارتبط كل ذلك بإقليم دارفور، كما ارتبطت الجماعات المعارضة لنظام الرئيس الحالي ادريس ديبي بالمنطقة، خاصة بعد ظهور الحركات المسلحة في دارفور والاتهامات المتبادلة بين السودان وتشاد بدعم كل منهما معارضة الطرف الآخر، ونتيجة لكل تلك التداخلات الجيوسياسية والجيوأمنية، أصبح إقليم دارفور الحديقة الخلفية للصراعات الداخلية في تشاد. وقد شكل الإقليم تاريخياً في فترة التكالب الأوربي لأفريقيا، منطقة ارتطام جيوبوليتيكي بين النفوذ الإنجليزي في شرقا والنفوذ الفرنكفوني غربا، والنفوذ الإيطالي شمالا، والإرث العثماني وكان السبب الرئيسي للإطاحة بالسلطان علي دينار هو تحالفه مع تركيا في الحرب العالمية الأولى.

أما في الوقت الراهن فيقع إقليم دارفور ضمن بؤر الصراع الإستراتيجي للقوى الدولية والإقليمية، لما يذخر به الإقليم من موارد ضخمة في الثروة الحيوانية والزراعية والغابية والمائية والمعدنية، وهناك دراسات تؤكد وجود احتياطي كبير من النفط واليورانيوم، هذه من ناحية. وتزداد أهمية دارفور الإستراتيجية لقربها من دولة ليبيا التي تحتضن أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا، كما يشكل دارفور نقطة التماس مع الحزام الفرنكفوني (تشاد، النيجر، أفريقيا الوسطى، الكاميرون) في المصالح الاستراتيجية والتأثيرات

الجيوسياسية، كما يتداخل في الفضاء الجيوأمني مع دول قلب الساحل الأفريقي (تشاد، النيجر، مالي، بوركينافاسو، موريتانيا) في ظل التهديدات الإرهابية التي تواجه المنطقة، والجهود الدولية المبذولة لمواجهة تنظيم بوكو حرام وجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتلعب فرنسا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية دورا محوريا في ذلك. وتمتد تأثيرات دارفور نحو منطقة بحيرة تشاد المضطربة والتي تتداخل وتتقاسم مع الساحل الأفريقي في التهديدات الأمنية الواسعة، كالهجرة والفقر والجفاف وضعف الدولة، وتمتد تلك التأثيرات أيضا نحو خليج غينيا الغنية بالنفط، والتي تشهد صراعا دوليا محمومًا بين الولايات المتحدة والصين في إطار الصراع الإستراتيجي للقوى العظمى في تأمين وضمان أمن الطاقة.

لكل ما ذكر نجد أن النزاعات القبلية في دارفور، واسعة النطاق ذات الإمتدادات الإثنية الإقليمية المركبة، تؤثر على مصالح المجتمعات ودول المنطقة من ناحية، والمصالح الدولية من ناحية أخرى، كما تهدد الأمن القومي السوداني، والأمن الإقليمي لدول المنطقة.

### مقترحات للحلول:

تأسيس مشروع وطني علمي متكامل يعمل في صنع السلام الاجتماعي وبناءه وحفظه، يرتكز على التنمية الشاملة المستدامة، مصحوبا معها ثقافة السلام والتسامح والتعايش السلمي، في ظل فرض هيبة الدولة باعتبارها السلطة العليا التي لا تعلوها أي سلطة أخرى، وحيادية المؤسسات الرسمية المدنية والعسكرية تجاه مكونات الاقليم في الريف والحضر، والالتزام الصارم من السلطات الرسمية بتنفيذ هذه الاستراتيجية الشاملة. بالإضافة إلى تبني حكم يؤمن مشاركة حقيقية لجميع المكونات الإجتماعية والتنظيمات السياسية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، ويتم من خلاله توزيع منصف للثروة والسلطة، وفق معايير موضوعية تقضي على الشعور القبلي والنزعات العصبية من جذورها. وفي إطار معالجة النزاعات القبلية، العمل على اطلاق برنامج شامل يقوم على المصالحات والإنصاف وتبني تنفيذ توصياتها، والعمل على ترشيد الوعي القبلي والمجتمعي وتخليص المجتمع التقليدي من العصبية القبلية المدمرة، بمزيد من التنمية وتوفير الخدمات. ولا بد من العمل على نشر التعليم وزيادة الوعي والتداخل المجتمعي والتعايش السلمي.

## المصادر والمراجع:

- (1) أبوبكر فضل محمد، أثر الصراع الاستراتيجي للقوى العظمى في الأمن في منطقة القرن الأفريقي، أطروحة دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهرى، 2020م.
- (2) اسماعيل صبري مقلد : نظريات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، (الكويت ، جامعة الكويت ، 1982م).
- (3) أمين هويدي، «الصراع العربي الاسرائيلي بن الرادع النووي، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، 1987م، الطبعة الثانية.
- (4) عبده مختار موسى، «أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان: حالة دارفور»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (تاريخ الدخول 28 أغسطس 2020م)، على الرابط: <https://caus.org.lb/ar/>.
- (5) عباس رشدي البخاري ، ادارة الأزمات في عالم متغير ، (القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1993م).
- (6) طارق محمد حسن، الصراع الأمريكي الصيني حول الموارد في افريقيا (السودان نموذجاً 2003 - 2013م) أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الزعيم الأزهرى ، 2014م.
- (7) حسين قادري ، دراسة وتحليل النزاعات الدولية ، منشورات خير جليس ، 2007م ، باتنة الجزائر.
- (8) إسلام عبدالرحمن، «أسباب وتداعيات الصراع القبلي في السودان»، مقال نشر على موقع رصيف البحث بتاريخ 29 يونيو 2017م، (تاريخ الدخول 29 أغسطس 2020م)، على الرابط: <https://raseef22.com/article>.
- (9) مدخل استراتيجية السلام في دارفور، مفوضية مجلس دارفور للسلم والمصالحة، السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، (الخرطوم: 2008م).
- (10) عطا البطحاني، «نحو مخطط لتحديد أنواع ومراحل النزاع في دارفور»، في عبدالغفار محمد أحمد، لايف مانقار، محرران، دارفور اقليم العذاب: إشكالية الموقع وصراع الهويات، ترجمة محمد علي جادين، (هولندا - جامعة بيرغن، منشورات رواق، 2006م).

- (11) كمال محمد جاه الله، مكونات الثقافة وأزمة دارفور: قراءة جديدة، مجلة قراءات أفريقية، العدد 13، يوليو - سبتمبر 2012م، المنتدى الاسلامي.
- (12) التجاني مصطفى محمد صالح، الصراع القبلي في دارفور- أسبابه وتداعياته وعلاجه، (الخرطوم: الناشر - شركة مطابع السودان للعملة المحدودة).
- (13) دارفور، موقع الجزيرة نت، 19 نوفمبر 2014م، (تاريخ الدخول 30 أغسطس 2020م)، على الرابط: <https://www.aljazeera.net>.
- (14) مجموعة من الباحثين، «دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان»، تحرير عبدالوهاب الأفندي- سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة - قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013م)، الطبعة الأولى.
- (15) إلياس عبدالله خليل، «أثر النزاعات المسلحة بدارفور على السلوك التوافقي للنازحين بولاية غرب دارفور»، رسالة ماجستير غير منشورة، في دراسات السلام، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة زالنجي، 2009م.
- (16) المعتصم أحمد علي الأمين، «أزمة دارفور: المعتقدات - النتائج - الحلول»، معهد البحوث والدراسات الأفريقية (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، 2005م).
- (17) رياض بن فاضل، مسعود شابي: تأثير النزاعات الإثنية على بناء الدولة في أفريقيا - دراسة حالة السودان- بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاستراتيجية، 2016م.
- (18) أحمد فهمي الأمين، دارفور الحقيقة الغائبة، إصدارات مركز السودان للخدمات العلمية، الخرطوم، سبتمبر 2004م.
- (19) صلاح فضل، هيام الأبس، الصراع القبلي في دارفور، أسبابها وتداعيات علاجه، (الخرطوم: مطابع السودان للعملة، 1999م).
- (20) عماد الدين حسين بحرالدين، «دارفور: الصراع بين القبائل العربية والمساليت»، متابعات أفريقية، العدد 14، يونيو 2021م، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية).

- (21) محمد سليمان محمد، السودان الحروب الموارد والهوية، (الخرطوم: دارعزة للنشر والتوزيع، 2006م).
- (22) محمد الصادق، «الصراعات القبلية في دارفور: تداعياتها وأسبابها وأسبابها»، مقال نشر في صحيفة الراكوبة، 8 يوليو 2013م، (تاريخ الدخول 28 أغسطس 2020م)، على الرابط: <https://www.alrakoba.net>.
- (23) علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، (الخرطوم، مطابع السودان للعملة، 2003م).
- (24) شريف يس، «نزيف دارفور والاقْتتال القبلي شرق السودان جريمة الفتنة»، مقال نشر في موقع الراكوبة بتاريخ 17 أغسطس 2020م، (تاريخ الدخول 29 أغسطس 2020م)، على الرابط: <https://www.alrakoba.net>.
- (25) شريف حرير، السودان: الإنهيار أو النهضة ، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1997م).

## المصادر والمراجع:

- (1) أبوبكر فضل محمد، أثر الصراع الاستراتيجي للقوى العظمى في الأمن في منطقة القرن الأفريقي، أطروحة دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهرى، 2020م، ص 9.
- (2) عبده مختار موسى، «أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان: حالة دارفور»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (تاريخ الدخول 28 أغسطس 2020م)، على الرابط: <https://caus.org.lb/ar/>.
- (3) اسماعيل صبري مقلد: نظريات السياسة الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (الكويت، جامعة الكويت، 1982م)، ص 213.
- (4) عباس رشدي البخاري، ادارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة، مؤسسة الاهرام، 1993م)، ص 13.
- (5) طارق محمد حسن، الصراع الأمريكي الصيني حول الموارد في افريقيا (السودان نموذجا 2003 - 2013م) اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهرى، 2014م، ص 8.
- (6) أمين هويدي، "الصراع العربي الاسرائيلي بن الرادع النووي، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، 1987م، الطبعة الثانية، ص 14.
- (7) أبوبكر فضل محمد، مرجع سابق، ص 15.
- (8) حسين قادري، دراسة وتحليل النزاعات الدولية، منشورات خير جليس، 2007م، باتنة الجزائر، ص 10.
- (9) أبوبكر فضل محمد، مرجع سابق، ص 15.
- (10) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط: <https://caus.org.lb/ar/>.
- (11) إسلام عبدالرحمن، «أسباب وتداعيات الصراع القبلي في السودان»، مقال نشر على موقع رصيف البحث بتاريخ 29 يونيو 2017م، (تاريخ الدخول 29 أغسطس 2020م)، على الرابط: <https://raseef22.com/article>.
- (12) مدخل استراتيجية السلام في دارفور، مفوضية مجلس دارفور للسلام والمصالحة، السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، (الخرطوم: 2008م)، ص 101.
- (13) دارفور، موقع الجزيرة نت، مرجع سابق، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/>

- (14) عطا البطحاني، «نحو مخطط لتحديد أنواع ومراحل النزاع في دارفور»، في عبدالغفار محمد أحمد، لايف مانقار، محرران، دارفور اقليم العذاب: إشكالية الموقع وصراع الهويات، ترجمة محمد علي جادين، (هولندا - جامعة بيرغن، منشورات رواق، 2006م)، ص 84.
- (15) التجاني مصطفى محمد صالح، مرجع سابق، ص 27.
- (16) كمال محمد جاه الله، مكونات الثقافة وأزمة دارفور: قراءة جديدة، مجلة قراءات أفريقية، العدد 13، يوليو - سبتمبر 2012م، المنتدى الاسلامي، ص 63.
- (17) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 63.
- (18) التجاني مصطفى محمد صالح، الصراع القبلي في دارفور-أسبابه وتداعياته وعلاجه، (الخرطوم: الناشر - شركة مطابع السودان للعملة المحدودة)، ص 25.
- (19) شريف حرير، مرجع سابق، ص 23.
- (20) دارفور، موقع الجزيرة نت، 19 نوفمبر 2014م، (تاريخ الدخول 30 أغسطس 2020م)، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/>
- (21) نفس المرجع.
- (22) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 63.
- (23) دارفور، موقع الجزيرة نت، مرجع سابق، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/>
- (24) مجموعة من الباحثين، «دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان»، تحرير عبدالوهاب الأفندي- سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة - قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013م)، الطبعة الأولى، ص 107.
- (25) أبوبكر فضل محمد، مرجع سابق، ص 212.
- (26) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 65.
- (27) عطا البطحاني، مرجع سابق، ص 89.
- (28) إلياس عبدالله خليل، «أثر النزاعات المسلحة بدارفور على السلوك التوافقي للنازحين بولاية غرب دارفور»، رسالة ماجستير غير منشورة، في دراسات السلام، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة زالنجي، 2009م، ص 24 - 25.
- (29) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 4.
- (30) إلياس عبدالله خليل، مرجع سابق، ص 24 - 25.
- (31) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 4.
- (32) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 5.

- (33) المعتصم أحمد علي الأمين، "أزمة دارفور: المعتقدات - النتائج - الحلول"، معهد البحوث والدراسات الأفريقية (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، 2005م)، ص 319 - 320.
- (34) رياض بن فاضل، مسعود شابي: تأثير النزاعات الإثنية على بناء الدولة في أفريقيا - دراسة حالة السودان- بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاستراتيجية، 2016م، ص 95.
- (35) نفس المرجع، ص 96.
- (36) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 6 - 7.
- (37) أحمد فهمي الأمين، دارفور الحقيقة الغائبة، إصدارات مركز السودان للخدمات العلمية، الخرطوم، سبتمبر 2004م، ص 90.
- (38) صلاح فضل، هيام الأبس، الصراع القبلي في دارفور، أسبابها وتداعيات علاجه، (الخرطوم: مطابع السودان للعملة، 1999م)، ص 21.
- (39) عماد الدين حسين بحرالدين، «دارفور: الصراع بين القبائل العربية والمساليات»، متابعات أفريقية، العدد 14، يونيو 2021م، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، ص 18 - 19.
- (40) رياض بن فاضل، مسعود شابي، مرجع سابق، ص 97.
- (41) مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص 108.
- (42) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط: <https://caus.org.lb/ar/>.
- (43) عطا البطحاني، مرجع سابق، ص 89.
- (44) إلياس عبدالله خليل، مرجع سابق، ص 20.
- (45) محمد سليمان محمد، السودان الحروب الموارد والهوية، (الخرطوم: دارعزة للنشر والتوزيع، 2006م)، ص 346.
- (46) إلياس عبدالله خليل، مرجع سابق، ص 21.
- (47) نفس المرجع، ص 22.
- (48) محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص 357.
- (49) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط: <https://caus.org.lb/ar/>.
- (50) محمد الصادق، «الصراعات القبلية في دارفور: تداعياتها وأسبابها وأسبابها»، مقال نشر في صحيفة الراكوبة، 8 يوليو 2013م، (تاريخ الدخول 28 أغسطس 2020م)، على الرابط: <https://www.alrakoba.net/>.
- (51) علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، (الخرطوم، مطابع السودان للعملة، 2003م)، ص 163 - 168.
- (52) محمد الصادق، مرجع سابق، على الرابط: <https://www.alrakoba.net/>.
- (53) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 65.

- (54) إسلام عبدالرحمن، مرجع سابق، على الرابط: <https://raseef22.com/article>.
- (55) شريف يس، «نزيف دارفور والاقتيال القبلي شرق السودان جريمة الفتنة»، مقال نشر في موقع الراكوبة بتاريخ 17 أغسطس 2020م، (تاريخ الدخول 29 أغسطس 2020م)، على الرابط: <https://www.alrakoba.net>.
- (56) أبوبكر فضل محمد عبدالشافع، مرجع سابق، ص 211.
- (57) علي أحمد حقار، مرجع سابق، ص 166.
- (58) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط: <https://caus.org.lb/ar/>.
- (59) شريف حرير، السودان: الإنهيار أو النهضة، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1997م)، ص 11.

# مستقبل النزاعات القبلية في السودان

أستاذ مساعد- قسم الدراسات الاستراتيجية -  
كلية العلوم السياسية - جامعة الزعيم الأزهرى

د.اعتدال محمد أحمد الأمين

## المستخلص:

تبرز أهمية دراسة مستقبل النزاعات القبلية في السودان من خطورة تحول تلك النزاعات الى عنف والى تصاعد حدة التوتر وزيادة الصراع خاصة المسلح فبعد ان كانت تلك النزاعات محدودة ويتم احتواؤها بالاعراف التقليدية اصبحت متسعة النطاق وانتقلت الى المدن بعد ان كانت محصورة في الاطراف كما زادت معدلاتها وزاد عدد ضحاياها وخسائرها مما يؤثر على التماسك الاجتماعى والاستقرار السياسى وعلى عملية صنع السلام. هذا الواقع يثير تساؤلا حول مستقبل تلك النزاعات والتحديات التى تواجهها وفرص حلها تأتى الدراسة للاجابة على تلك التساؤلات . تقوم الدراسة على عدة فرضيات من بينها ان هناك مجموعة من التحديات تؤثر سلبا على فرص حل تلك النزاعات. كما تفترض الدراسة ان الفشل فى حل النزاعات القبلية، يرجع بصورة اساسية لعدم مخاطبة جذور النزاع. وكذلك يتأثر مستقبل النزاعات القبلية فى السودان بقدرته النظام على معالجة قضايا التهميش الاجتماعى والاقتصادى والسياسى . كما تهدف الدراسة الى تقصى اسباب النزاعات القبلية وكيفية تصاعدها وطرق حلها بالاضافة الى وصف وتحليل التحديات المختلفة الى تواجه تلك النزاعات وفرص حلها. كما هدفت الدراسة للتنبؤ بمستقبل تلك النزاعات وذلك من خلال استقراء الحاضر وربطه بالماضى من اجل صياغة سيناريوهات لمستقبل تلك النزاعات . استخدمت الدراسة التكامل المنهجى، حيث استخدمت المنهج التاريخى فى التوثيق الجزور التاريخية للنزاع وتطوره، كما استخدمت المنهج الوصفى التحليلى فى وصف وتحليل اسباب النزاعات وطرق حلها بالاضافة الى تحليل التحديات المختلفة التى تواجه تلك النزاعات وكذلك تحليل فرص حلها والتنبؤ بمستقبل تلك النزاعات.توصلت الدراسة الى عدد من النتائج من اهمها ان هناك تحديات مختلفة تواجه فرص حل النزاعات القبلية فى السودان من اهمها انتشار السلاح وتسييس القبلية و نموذج الدولة منقوصة السيادة.كذلك يرتبط مستقبل النزاعات القبلية فى السودان بمدى قدرة النظام على معالجة قضايا التهميش الاجتماعى والاقتصادى والسياسى .توصى الدراسة بضرورة اعمال القانون وفرض الدولة لهيبتها وقوتها فى مواجهة تلك النزاعات ومواجهة كل من يساعد على تفاقمها وازدياد حدتها. كما تؤصى الورقة بان تقوم الدولة بازالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين المركز والاطراف من خلال خطط استراتيجية ترصد لها مبالغ مالية ضخمة وتحظى بدرجة كبيرة من الاولوية.

## Abstract:

The importance of studying the future of tribal conflicts in Sudan is highlighted by the danger of these conflicts turning into violence, to the escalation of tension and the increase in conflict, especially the armed conflict. Its victims and losses, which affect social cohesion, political stability, and the peace-making process. This reality raises a question about the future of these conflicts, the challenges they face, and the opportunities for their resolution. The study comes to answer

these questions. Predicting the future of issues requires referring to the phenomena in their past in order to understand their suitability, as well as investigating the present in order to formulate future scenarios. The study of the future depends on studying the various challenges facing the issue as well as identifying the different opportunities that can be used. So, the history of tribal conflicts in Sudan is an ancient history, as it began with tribal conflicts in southern Sudan. As for its present, it is replete with many tragedies, as the victims of these conflicts increased and their negative effects increased. This reality raised a question about the future of these conflicts, how can it be? And what are the opportunities for a solution under a period of rule that places peace as one of its top priorities? The study used methodological integration, as it used the historical method in documenting the historical roots of the conflict and its development, and also used the descriptive and analytical method in describing and analyzing the causes of conflicts and methods of resolving them in addition to analyzing the various challenges facing these conflicts as well as analyzing the opportunities for their resolution and predicting the future of these conflicts. Among the results, the most important of which is that there are various challenges facing the opportunities for resolving tribal conflicts in Sudan, the most important of which is the proliferation of weapons, the politicization of tribes, and the model of the state lacking in sovereignty. Likewise, the future of tribal conflicts in Sudan is related to the extent of the regime's ability to address issues of social, economic and political marginalization. The study recommends the necessity for law enforcement and the state's imposition of its prestige and power in the face of these conflicts and confronting everyone who helps to exacerbate them and increase their intensity. The paper also recommends that the state remove the social, economic and political differences between the center and the parties through strategic plans that allocate huge sums of money and enjoy a large degree of priority.

## المقدمة:

حظيت قضية النزاعات القبلية في السودان بالكثير من الاهتمام فقد اخذت حظا كبيرا من الدراسات وقد كانت حاضرة في الكثير من ورش العمل والمؤتمرات ويزيد الاهتمام بها كلما انفجر صراعا قريبا في اى منطقة من مناطق تلك النزاعات سواء كان في دارفور او جنوب كردفان والنيل الازرق او في جبال النوبة وحتى في شرق السودان. لكل من تلك النزاعات تاريخا وحاضرا يوضح مدى الفرق في شكل تلك النزاعات فقد بدأت كنزاعات محدودة وذات اثر محلي محدود الا انها تطورت وتعدت اثارها المحلية مما يجعل من الاهمية بمكان محاولة التنبؤ بمستقبل تلك النزاعات بالذات في ظل ذلك التصاعد الكبير لها والذي قد يوتر على العملية السياسية برمتها في ظل واقع سياسى انتقالى هش. إن التنبؤ بمستقبل القضايا يتطلب الرجوع الى الظواهر في ماضيها من اجل فهم ملامستها كما كما يتطلب استنطاق الحاضر وذلك من اجل صياغة سيناريوهات مستقبلية. كما ان دراسة المستقبلات تعتمد على دراسة التحديات المختلفة التى تواجه القضية وكذلك تحديد الفرص المختلفة التى يمكن الاستفادة منها. انطلاقا من ذلك فان تاريخ النزاعات القبلية في السودان تاريخ قديم فقد بدأت بالصراعات القبلية في جنوب السودان اما حاضرها فهو زاخر بالكثير من الماسى حيث كثرت ضحايا تلك النزاعات وازدادت اثارها السلبية. افرز هذا الواقع تساؤلا حول مستقبل تلك النزاعات كيف يكون؟ وماهى الفرص المطروحة والممكنة للحل في ظل فترة حكم تضع السلام احد اهم اولوياتها.

## خلفية عن النزاعات القبلية فى السودان:

يوجد الصراع القبلى فى مناطق متفرقة من السودان ويرجع ذلك لظروف تاريخية وجغرافية، ويعتبر الصراع على الاطيان والمراعى ومصادر المياه وحول الادارة الاهلية اسبابا رئيسية للنزاع. ولا يمكن اعتبار النزاع القبلى فى السودان وليد تفجر الحرب الاهلية او الحركات المسلحة حيث يقول مؤرخو الصراع القبلى انه بدأ للمرة الاولى عام 1932 بين قبليتى الزيدية والميدوب ضد قبيلتى الكبابيش والكواهلة فى منطقة شمال دارفور وتكرر فى اعوام 1957 و 1982 و 1997. غير ان الصراع الحقيقى بدأ عام 1983 بين قبائل الرعاة والمزارعين بسبب التنافس على الموارد الشحيحة والارض الصالحة للزراعة ونتيجة لموجات الجفاف والتصحر التى ضربت منطقة الساحل الافريقى منذ اواخر الستينات من القرن الماضى<sup>(1)</sup>.

لم يقتصر النزاع القبلى على منطقة دارفور فقط بل امتد ليصل شرق السودان بين قبائل الرشايذة الثلاث وقبائل البجة كما وصل النزاع ايضا

لمناطق التماس بين الشمال والجنوب كنزاع قبائل الصبحة العربية وقبائل الشلك والمسيرية والدينكا وعرب الحوازمة والنوبة في جنوب كردفان. إن ثمة امر لا بد ان يوضع في الاعتبار في شأن الصراع القبلي وهو ان هذا الصراع بلغ طور الصراع المسلح المنظم ذو ابعاد استراتيجية واجندة خفية منذ عام 1987 وهناك امر زاد من تنامي ظاهرة الصراع وهو تدفق الهجرات القبلية في اعقاب موجات الجفاف والتصحر التي اصابته افريقيا خلال العقود الاخيرة وكذلك التأثر بتداعيات الحروب الاهلية في دول الجوار كالحرب الاهلية التشادية والحرب الليبية التشادية وذلك بحكم الجوار والتداخل القبلي مما يستدعي القبائل المتحاربة بالاستعانة ببناء العمومة والبطون من دول الجوار ويتضح ذلك جليا في غرب كردفان.<sup>(2)</sup> وتعتبر مذكرات القبائل العربية التي رفعت الى رئيس الوزراء الصادق المهدي ابان فترة الديمقراطية الثالثة هي الناقوس الذي دق بخطر تطور هذه النزاعات.<sup>(3)</sup>

للنزاع القبلي في السودان تاريخ طويل بل وكان واضحا في التاريخ الاحداث وهناك رصد كامل للصراعات التي حدثت خلال القرن الماضي سواء تحت الحكم الثنائي او دولة الاستقلال ولكن هناك فرق كبير بين تلك الصراعات المحدودة والصراعات الحالية التي تدور في دولة تتجاذبها حروب في ثلث عدد ولاياتها ولا تبسط سيطرتها على كافة اراضيها وتتصاعدت فيها ثقافة الحرب وانتشر السلاح غير القانوني وازداد عدد المليشيات وتدهور الاقتصاد وزاد الغبن الاجتماعي واتسعت الهوة بين اصحاب الثراء المستحدث وعمامة الناس وارتفعت درجة احساس الاقاليم بالظلم والتهميش هذا كله والسودان يقع وسط منطقة مؤبوة بالنزاعات الداخلية المسلحة بدءا من ليبيا مرورا بتشاد وافريقيا الوسطى وانتهاء بدولة جنوب السودان الوليدة.<sup>(4)</sup>

إن الصراع القبلي في السودان يأخذ منحى سلبيا في المشهد السياسي والاجتماعي بانتقاله من نزاع محدود حول المرعى والمأكل ليصبح حروبا اهلية وصراعات متتالية سقط ضحيتها الاف قتلى مما عمق روح العداة بين القبائل بخاصة تلك التي تتجاور في منطقة واحدة وتتشابك المصالح فيما بينها، وما يحدث حاليا من اشتباكات في منطقة الجنيانة في دار فور بين قبيلة المساليت وبعض القبائل العربية، وكذلك الحال في شرق السودان بين قبيلتي بنى عامر والنوبة.<sup>(5)</sup> ويشهد السودان بين فينة واخرى موجة من الاشتباكات ذات الطابع القبلي هنا وهناك سواء بين القبائل ضد بعضها البعض او بين بطون القبيلة الواحدة مما يشكل اكبر تهديد للسلم والامن الاجتماعي.

## أسباب النزاعات القبلية:

ترتبط النزاعات القبلية في السودان بأسباب وعوامل متعددة: مثل النزاع حول الارض مصادر المياه ومسارات الرعى التى تتقاطع مع الاراضى المزروعة وتعدى الحيوانات على المزارع والتدهور البيئي والجفاف والتصحر والسرقة والثأر. حيث يتفق الباحثون على تعدد مصادر وعوامل النزاع القبلى وهى عوامل واسباب تتداخل وتتكامل فى تأثير واعتماد متبادل وتؤدى الى تعقيد النزاع الناتج عنها. بالاضافة لهذه الاسباب الاساسية وجدت اسباب اخرى ادت الى تفاقم حدة النزاعات وتغذيتها تتمثل فى غياب التعليم والوعى من ناحية ثم الحضور الضعيف للسلطة الرسمية فى الريف بعد حل الادارة الاهلية وهو ما ادى الى ازكاء روح العصبية القبلية. ثم اعادة الادارة الاهلية بصورة مسيسة وليست كنظام اجتماعى تنتجه ميكانيزمات المجتمع التقليدى مما ادى الى انهيار عناصر الضبط الاجتماعى. فكانت النتيجة حصول فراغ ادارى وامنى ادى الى حدوث التوتر والنزاعات بين القبائل ومع المناخ السياسى المضطرب وانتشار السلاح ادى ذلك الى انتقال الصراع القبلى الى صراع مسلح وذادت كثافته وتضاعف عدد الضحايا وزادت وتيرته ومعدلاته.<sup>(6)</sup>

من اسباب تفاقم النزاع ايضا ان حكومة الانقاذ السابقة تدخلت بصورة اعتبرت بها بعض الاثنيات غير محايدة من ناحية. كما انا غياب الادارة الاهلية فى صورتها القديمة من حيث المشروعية والقبول والكفاءة فى هذا المناخ مع تدهور الاوضاع الاقتصادية ادى الى ظهور مجموعات اصبحت تستثمر فى النزاعات اما لكسب سياسى حزبى او انتخابى او من خلال بيع السلاح. وبالتالي فهى تسعى للفتنة بين القبائل لاستمرار الصراع لتستمر مصالحها. وهناك من يرى ان غياب الديمقراطية هو احد اسباب تفاقم الصراع القبلى فانقلاب الجبهة الاسلامية القومية فى يونيو 1989 غيب الديمقراطية فى السودان واصبحت انتخابات المحليات تتم على اساس قبلى وسارت الجبهة الاسلامية (برئاسة الترابى) فى نهج استقطاب بعض القبائل ودعمها بالسلاح والعتاد فى مقابل الاخرى. واستخدمت الادارة الاهلية كوظائف حكومية تعطى للقبائل الموالية للنظام وتحجب عن الاخرى التى ترفض الازعان. وبالتالي عندما غيبت الديمقراطية اصبحت القبلية هى اللاعب الاوحد فى الساحة.<sup>(7)</sup>

## وسائل حل النزاعات القبلية فى السودان:

### اولا: مؤتمرات الصلح:

إن احتواء النزاعات القبلية فى السودان كان يتم بموجب الاعراف السائدة والعادات والتقاليد القائمة بين قبائل الاقليم وتعتبر دار فور على وجه الخصوص ذات ارث فى فض النزاعات وكانو يحترمون الموروث والعادات اكثر من احترامهم للقوانين والنظم الحديثة . وقد لوحظ فى الالونة الاخيرة ظاهرة عقد المؤتمرات وتكرارها باستمرار بين نفس اطراف النزاع واطراف اخرى

وهذا التكرار يؤكد ان هذة المؤتمرات تعقد عن طريق حشد الاجاويد وممثلي اجهزة الدولة للضغط على اطراف النزاع لابرام الصلح بينهم دون معالجة للمشكلة من جزورها، وبهذا تصبح هذة المعالجات مسكنات مؤقتة لظاهرة الاقتتال القبلي وليست بعلاج نهائي له، حيث تنشط هذة النزاعات من جديد. وقد كان من اسباب فشل مؤتمرات الصلح ان جرائم النزاع القبلي يرتكبها اشخاص متهورون فتمحملها القبيلة ويفلت مرتكبوها ليشعلو نيران الصراع في مناطق اخرى.<sup>(8)</sup>

### ثانيا: الجودية :

تعتبر الجودية من اشهر وسائل حل النزاعات في دارفور وهى تعنى قيام افراد او جماعات بالتوسط بين أطراف النزاع وتعمل الجودية في فض النزاعات بين الافراد داخل الاسرة الواحدة وبين الاسر ثم في داخل القبيلة وبين القبائل والعشائر.<sup>(9)</sup> ويلاحظ ان اللجوء للجودية لحل الخلافات يكون بصورة طوعية اذ ان للمتخاصمين الحق في رفض او قبول الاحتكام للجودية. كما ان لهما الحق في قبول او رفض الحكم الصادر من الاجاويد. ونسبة لتدنى الخدمات الحكومية في مناطق النزاعات فان الحكومات تشجع هذة الجوديات وتفصح لها المجال اولا لحل الخلافات واذا ما فشلت الجودية بعد ذلك تتدخل الدولة. وبالرغم من الدور الذى تلعبه الجودية في احتواء الكثير من النزاعات الا انها تحمل الكثير من العيوب فهى لاتعاقب الجانى بمفرده وانما يكون العقاب جماعيا للقبيلة وبالتالي لايرتدع الجانى بالاضافة الى ذلك فقد تنحاز الجودية لاحد الاطراف. وبالرغم من الدور الذى لعبته الجودية في حل النزاعات الا انها اصبحت غير فاعلة في الونة الاخيرة ولعل احداث دار فور الاخيرة خير شاهد على ذلك، اذ استعرت الحرب بين المكونات القبلية وكان نتاجها موت الاف المواطنين.<sup>(10)</sup>

### ثالثا: القلد:

القلد هو عرف تستخدمه قبائل البجا بشرق السودان منذ القدم وتحافظ عليه حتى الان في وقف العدائيات بكافة اشكالها وارساء السلم الاجتماعى وتهدة الاوضاع بين القبائل المتنازعة الى حين ايجاد حل ناجع للمشكلة خلال فترة زمنية يتم تحديدها في القلد. ويعتبر القلد بمثابة عهد وميثاق غليظ تلزم القبائل البجاوية نفسها بان يتوقف القتال وكافة اشكال العدائيات في نفس لحظة قبول الطرفين بالقلد ويكون جميع حضور مجالس الصلح الذى رتب للقلد بمثابة شهود. ويمثل القلد عرف الجودية في غرب السودان. في الماضى عندما كانت الاطراف تتوصل لاتفاقية القلد لم تكن توثق كتابة وانما كانت تتم تلاوتها شفاهيا وبالرغم من ذلك كان كل طرف يظهر

التزاما صارما بعدم الاعتداء اثناء فترة القلد. في العصر الحالي اصبح القلد يدون في وثيقة تملك للطرفين وتوقع عليها كافة الاطراف المتقاتلة ويوقع الوسطاء كشهود على وثيقة القلد، في فترة القلد ليس هناك قبيلة تعتدى على قبيلة اخرى حتى نهاية فترة القلد واذا ما اكتملت كل حلقات المشكلة يجدد القلد. ويواجه منتهك القلد عقوبات مادية ومعنوية.<sup>(11)</sup>

اصبح القلد عرفا قانونيا ساريا ويلجأ اليه القضاة للفصل في المنازعات وتجتهد الشرطة في قيادة دفة التوقيع عليه من قبل الاطراف المتنازعة ويوقع نيابة عن القبائل زعمائها او العمدة وان كان هناك اى شخص يحاول عدم الالتزام بالقلد يقوم الموقع بالقلد على احضاره للشرطة لمعاقبته. ويقام القلد دائما في جرائم القتل العمدة والاذى والجرائم المتعلقة بالنزاعات الاهلية حول الاراضى وغيرها من النزاعات التى يقود الاستمرار فيها الى انفلاتات امنية وتحول قضية القلد الى المحكمة المختصة من قبل قاضى المحكمة العامة. ويعتبر شرق السودان من اكثر المناطق عملا بقانون القلد.<sup>(12)</sup> رغم المكانة العالية التى يحتلها القلد في شرق السودان فان التطورات الاخيرة ربما تشير الى ان التشبث بهذا العهد لم يعد كما كان.<sup>(13)</sup>

### تحديات النزاعات القبلية فى السودان: أولاً: انتشار السلاح:

السودان كسائر الدول الافريقية عانى وما زال يعانى من انتشار السلاح حيث ان انتشار الاسلحة غير المشروعة ساعد في تصعيد واستمرار الحروب لفترات طويلة في جنوب السودان خاصة وقد انتشرت النزاعات المسلحة وعمت كثير من اجزائه كما انتشرت جرائم النهب والسطو المسلح واصبح الصراع بين القبائل مكثفا حيث ان ارواحا كثيرة تزهق وحرمتها تضيع بسبب فاعلية السلاح وتوفره وسهولة استخدامه في النزاعات. وتعتبر الحروب الاهلية في دول الجوار هى السبب الاساسى في انتشار السلاح في مناطق النزاعات في السودان حيث ساعدت الحرب الاهلية في تشاد والحرب الليبية التشادية على انتشار السلاح في مناطق دارفور. وكذلك في الحدود الشرقية حيث ساعدت الحرب الارتيرية الاثيوبية وتداخل القبائل في مناطق التماس على انتشار السلاح غير الشرعى في شرق السودان. وكذلك الحال في مناطق التماس في جنوب كردفان والنيل الازرق حيث ساعد الصراع في منطقة البحيرات والكنغو ويوغندا وبورندى ورواندا على دخول وانتشار السلاح في الاراضى السودانية.<sup>(14)</sup>

يمثل تحدى انتشار السلاح من اكبر التحديات التى لها تأثير مباشر على السلام الاجتماعى ومستقبل الاستقرار بالسودان حيث اصبح السلاح غير المشروع منتشرًا سواء لقوات نظامية او مليشيات حكومية او حركات مسلحة او بين القبائل والعشائر والافراد عموما. واكثر المناطق انتشارا بالسلاح هى تلك التى تدور فيها الصراعات المسلحة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة بكل من دارفور وكردفان والنيل الازرق وشرق السودان وبعض مناطق

الوسط. ويقسم توزيع السلاح الى مجموعات: الاولى المنظمات المرتبطة بالحزب الحاكم انذاك وهى تتمثل في الدفاع الشعبى والمجاهدين والامن الشعبى. اما المجموعة الثانية فتتمثل في المليشيات القبلية في الشرق وفي النيل الازرق بالإضافة الى درع الكبابيش في كردفان ومليشيات القبائل في دار فور. وقد كانت بدايات انتشار السلاح مع تكوين المليشيات عام 1984 في نهاية عهد الرئيس الاسبق نميرى وامتدت لفترة خلفه عبد الرحمن سوار الذهب وتواصلت طوال فترة حكم الاسلاميين.<sup>(15)</sup> حيث عمل نظام الانقاذ على تسليح كثير من القبائل في دار فور وكردفان لمساعدته في الحرب على التمرد فقام بتوزيع السلاح بطريقة غير قانونية ومن دون مستندات، كما ان غالبية اتفاقياته مع المليشيات القبلية التى تخوض معارك ضد التمرد تنص شفاهة على قسمة غنائم المعركة بان تكون الاسلحة الصغيرة من نصيب المليشيات والاجهزة الثقيلة من نصيب الحكومة.<sup>(16)</sup>

إن انتشار السلاح في مناطق النزاع في السودان وفي اجزاء اخرى من البلاد نجمت عنه انماط من التسييس والعسكرة حيث اصبح العنف اداة امضى من اجل الحصول على الحقوق وتلبية المطالب وحتى لاقتراف الاعمال الاجرامية. وازاء انتشار السلاح والعنف والاقنتال بين القبائل على ما يبدو باتت هناك ارادة سياسية لوضع حد لهذا الوضع والذي لايمكن بأى حال من الاحوال ان يستمر في ظل دولة حديثة ذات سيادة. وكانت اول المحاولات لجمع السلاح في عام 2016 حيث تشكلت لجنة عليا بقرار جمهورى هدفها جمع السلاح. واستمرت محاولات جمع السلاح من خلال المحاولات المستمرة من قبل الحكومة. الا ان التدابير التى تقوم بها الحكومة السودانية لن تتحقق فاعليتها بدون ايجاد الية اقليمية فعالة ومسنودة من المجتمع الدولى. فانتشار السلاح في مناطق النزاعات هو نتاج لنزاعات محلية واقليمية قديمة تجددت وفق معطيات اليوم. وبالتالي لابد من ايجاد هذه الالية التى ستتولى تنسيق الجهود ووضع التدابير الممكنة لضبط الحدود ومراقبتها ومكافحة الانشطة غير المشروعة.<sup>(17)</sup> تمثل عمليات جمع السلاح من اكبر التحديات التى تواجه الحكومة الانتقالية والتى من اول اولوياتها صنع السلام وفي اطار ذلك شكلت قوة مشتركة من الاجهزة الامنية والعسكرية لجمع السلاح غير المقنن من ايدي المدنيين الا ان شكوكا تثار حول مدى جدوى ومدى نجاح هذه الخطوة وذلك بعد فشل تاريخى لمحاولات سابقة لجمع السلاح من قبل النظام السابق. ربما يستقيم الحال اذا استطاعت الحكومة الانتقالية تحقيق خطوات ملموسة في تحقيق السلام والمصالحة الشاملة في البلاد. حيث ان خطوة جمع السلاح غير المقنن امر ضرورى وجوهري لكنها لن تنجح لو اديرت بالطريقة السابقة التى تجاوزت تحقيق السلام وتهيئة البيئة الاجتماعية من مصالحات وسلم اجتماعى وارساء دعائم الامن وتحقيق التنمية.<sup>(18)</sup>

## تحدي الدولة منقوصة السيادة:

يمثل ضعف أجهزة الدولة وتراجع سلطاتها وانعدامها احيانا(او ما يعرف بنموذج الدولة منقوصة السيادة) من اكبر التحديات التي تواجه النزاعات القبلية حيث تشارك جماعات وافراد وشبكات الدولة في التمتع بالسيادة وربما تقوم بوظائف اجهزة الدولة في احيان كثيرة. وتتمثل أهم مظاهر نقصان السيادة في الاتي<sup>(19)</sup>:-

1. ضعف سيطرة الدولة وعدم قدرتها على بسط سيادتها على كامل ترابها الوطني اذ توجد بعض المناطق في اطراف البلاد ينعدم فيها اى وجود للدولة لاسيما الاجهزة الامنية
2. الاثار بعيدة المدى للنزاع والحروب التي ظلت ملازمة لتاريخ السودان المعاصر حيث تعسرت مجتمعات بالكامل خاصة تلك التي تقع على تخوم مناطق النزاع
3. سياسات دولة نظام الانقاذ البائد لانشاء مليشيات ومجموعات مسلحة لمواجهة تمدد التمرد مع عدم قدرتها او تراخيها في ضبط هذه المليشيات فضلا عن ترك كميات كبيرة من الاسلحة في ايدي عناصر تلك المليشيات بدون رقابة او سيطرة من الجهات الحكومية.
4. فشل الدولة في توفير الامن وبسط حكم القانون في بعض مناطق البلاد وهو ما يدفع بالمواطنين لتوفير الامن والحماية لانفسهم وممتلكاتهم دون الاعتماد على اجهزة الدولة.
5. غياب السياسات الانمائية للدولة على صعيد التنمية المجتمعية والاقتصادية بما يوفر لمواطني تلك المجتمعات سبل شرعية لكسب العيش ويبقيهم بعيدا عن الانشطة غير الشرعية.
6. عجز الدولة عن تطبيق الاتفاقيات وحماية المصالحات القبلية التي تتم في فترات سابقة حيث يتم الاتفاق بين اطراف النزاع على تدابير معينة غالبا ما تشمل دفع ديات القتلى وارجاع المنهوبات ولكن لا يتم الالتزام بتلك التدابير من قبل اجهزة الدولة مما يتسبب في تجدد النزاعات.
7. هشاشة سيطرة الدولة على حدودها الدولية وهو ما يساعد على تدفق الاسلحة الى داخل البلاد، وبالتالي افشال خطط نزع السلاح وحصرها بايدي اجهزة الدولة.
8. إن تحدى الدولة منقوصة السيادة المتمثل في ضعف الدولة على بسط سيطرتها على بعض مناطق البلاد ساعد على بقاء النزاعات القبلية والانتماءات غير الوطنية، لتهدد ليس استمرار وتماسك المجتمعات المحلية وانما تهديد الدولة نفسها بل مواجهتها وتحديها. ان الفشل في وضع حد للنزاعات القبلية وتفاقم حدة هذه الظاهرة رغم مرور عقود على قيام الدولة الوطنية،انما يؤكد نموذج الدولة منقوصة السيادة أى الدولة المركزية الضعيفة.<sup>(20)</sup>

## تسييس القبائل:

لاشك ان القبيلة تشكل وحدة ادارية مساهمة تساهم في تزييل الكثير من العقبات في كثير من الدول الافريقية. فالقبيلة مؤسسة اجتماعية تؤدي دورها

كعامل مساعد للدولة في تصريف شئونها الخدمية والادارية التى تستهدف المواطنين في الارياف والاقاليم.استمر هذا الدور في السودان الى ان قام نميرى بحل الادارة الاهلية .وفى ظل حكم الانقاذ اخرجت القبيلة من طابعها الاجتماعى الصرف وتم استغلالها في تنفيذ اجندة النظام .فعندما يقوم النظام بمطالبة القبائل للاحتشاد ويكون افراد هذه القبائل ورموزها رافعين لشعارات تعبر بصراحة صارخة عن مبايعتهم لرأس النظام،تكون تلك هى النقطة الفاصلة والمعلنة لبداية مرحلة من السلوك الغريب والشاذ على نظام الدولة السودانية الحديثة، الا وهو تسييس القبائل واستقطابها لان تكون امام مع او ضد التوجه السياسى للنظام مما يعتبر جرم يفتك بتماسك النسيج الاجتماعى. فالولاء السياسية يجب ان تعبر عنها المواقف الفردانية للشخاص،لا ان يزج بالكيانات الاجتماعية من القبائل والعشائر فيها.فعند تسييس القبيلة فانه من الطبيعى ان يحدث الانفصام والانقسام والاصطفاف القبلى، مثلما شهد اقليم دارفور من من تصنيف سياسى قبلى<sup>(21)</sup>

تكمن خطورة تسييس القبائل في ان ادخال القبيلة في الشأن السياسى العام هو بالضرورة مشروع لظهور الانقسامات وتعدد الولاءات داخلها وتمزيق لحمة القرابة،وهو مؤشر خطير يهدد ذلك النمط الثابت لنسيج القبيلة والسلم الاهلى . وحين قام نظام الانقاذ بتغيير قواعد اللعبة في الشأن العام بادخال منظومة القبائل، اراد من ناحية ضمان ولاء ابناء هذه القبائل ومن ناحية اخرى التحكم بالسلطة عبر اشغالهم بقضايا القبيلة والضرب على وتر الانتماء القبلى الحساس. والحال ان اشراك منظومة الادارة الاهلية في قضايا الشأن العام، تسييسها وتحزيبها يفضى بالضرورة الى ان يكون شيخ القبيلة او الناظر هو المرجعية السياسية الوحيدة في الشأن العام، وهو شأن لايعرفه ولايصلح له اصلا. وهنا ستفسد القبيلة والسياسة معا.<sup>(22)</sup>

ظهرت الاثار السلبية لهذ التسييس في قبائل شرق السودان من خلال مقتل وكيل ناظر قبائل بنى عامر، وفي منح مرتبة النظارة لقبيلة الحباب بثمان سياسى. وقد ظل النظام يشغل على هذه السياسة تجاه كل المكونات القبلية في السودان،غير ان اسوأ نتائج هذه السياسة كانت في دار فور حيث نجمت عنها جرائم ابادة جماعية عبر تسييس الصراع القبلى هناك بين القبائل وتحويله من صراع فى الطبيعة(ظل قابلا للحل بالطرق الاهلية منذ قديم الزمان) الى صراع فى السياسة تورطت فيه تلك القبائل من خلال التناقضات التى فجرها النظام بانحيازها الى جزء منها ضد اخر، وتسليح بعضها ضد

آخر.<sup>(23)</sup> إن تسييس القبائل الذى اجرمت به الانقذاد فى حق الشعب السودانى ظل وسيظل تحديا كبيرا يواجه النزاعات القبلية ويضعف كثيرا من امكانية ايجاد حلا جزريا لتلك النزاعات. ولمواجهه هذا التحدى يجب ان تعمل القوى السياسية الجديدة فى السودان على تفكيك هذ الارث العشائرى الذى تغلغل فى مؤسسات الدولة السودانية، بل واصبح عرفا وتقليدا اجتاح عقول وادمغة الكثيرين من ابناء وبنات جيل اليوم. فالبناء الحقيقى للدولة الحديثة يتطلب النأى بالنفس عن استصحاب المفاهيم العشائرية ووجوب عودة دور القبيلة الى سابق عهده وحصره فى السياق الادارى لتصبح القبيلة عبارة عن وحدة ادارية متممة للهيكل الكلى لهرم الدولة ومؤسساتها منوط بها تسهيل وتفعيل الخدمات التنموية.<sup>(24)</sup>

### سيناريوهات النزاعات القبلية فى السودان:

السيناريو الاول: سيناريو تشاؤمى يسود فى حال تحقيق سلام شامل او عدم تحقيق السلام الشامل فى كل المسارات. ينبنى هذا السيناريو على استمرار النزاعات القبلية وتفاقمها، فباستقراء كل اتفاقيات السلام التى تمت فى السابق والتى تجرى حاليا فى اروقة المفاوضات بجوبا يظهر غياب مكون اساسى فى النزاعات القبلية وهو المكون العربى ويتضح ذلك جليا فى نزاع دارفور ، وعليه طالما انه ليس طرفا فى عملية السلام حتما سيثور على سلام هو ليس طرفا فيه حفاظا على حقوقه وكيانه وبالتالي يصبح تحقيق السلام والاتفاق مع الحركات المسلحة ماهو الانذير حرب اخرى بين القبائل العربية والقبائل الافريقية. كما انأى اتفاق سلام فى دارفور لن يوفق نزيف النزاعات القبلية اذا ما كانت قوات الدعم السريع هى احد المكونات والاليات التى تعمل على تنفيذ الاتفاق فى الاقليم لانه ينظر اليه من قبل المكونات القبلية الاخرى على انه جزء اصيل فى عملية النزاع فى الاقليم بحكم ماضيه فى الاقليم من حيث التكوين ومن حيث الممارسات. اما فى حال فشل محادثات السلام فى هذا المسار فان الطرف الذى تم اقصاه من المحادثات سيحاول جاهدا اثبات انه صاحب السطوة والقوة وان تجاهله فاقم من النزاع وخير دليل على ذلك مايجرى بين العرب والمساليت فى مدينة الجنينة.

يتأكد هذا السيناريو فى شرق السودان حيث ان الوصول لاتفاق شامل مع مسار الشرق لم يوقف نزيف النزاعات القبلية حيث تصاعدت النزاعات بين قبائل البنى العامر والنوبة. وقد يرتبط الامر هنا بالنفوذ القبلى لبعض المكونات القبلية او بسياسة المحاور التى سعت الى جر الاقليم الى المزيد من النزاعات القبلية حيث ضاعفت الاستقطابات الاقليمية فى منطقة البحر الاحمر من حدة الخلافات السياسية والقبلية فى شرق السودان، حيث شهد الاقليم جملة من الاختراقات الاقليمية منذ اندلاع ثورة ديسمبر، وماترتب عليها من خسارة تركيا لنفوذها عبر الاتفاقية التى وقعتها مع نظام الرئيس المخلوع عمر

البشير بشأن ادارة جزيرة سواكن، الى جانب تواتر الحديث عن رغبة اريتريا في عدم تمثيل قبائل معارضة على رأس سلطة الاقليم المتاخم لحدودها وبالتالي تحاول كل من تركيا واريتريا استعادة دورها ونفوذها من خلال مد شبكاتها التحتية في المجتمع المحلى في شرق السودان. ومن ناحية اخرى فان ظهور الفرص الاقتصادية والسياسية والاستثمارية بالاقليم جراء اتفاق السلام الموقع مع الحكومة الانتقالية اصبح دافعا نحو ظهور شكل اخر من التوترات بين قبيلة البنى عامر التى تمثل سكان الاقليم الاصليين وقبائل النوبة الوافدين، وتلك النزاعات ذات خلفية سياسية جراء الخلاف على نسب المشاركة في حكم الاقليم<sup>(25)</sup>

السيناريو الثانى: سيناريو تفاؤلى يبنى على ان تلك النزاعات القبلية قد تنتهى وتتحقق درجة كبيرة من السلام الاجتماعى ولكن في المستقبل البعيد حيث ان فرص حل تلك النزاعات تتوفق بدرجة كبيرة على مخاطبة جزور المشكلة والتى تتمثل في ازالة المظالم الاقتصادية والسياسية وبناء شخصية سودانية تقوم على روح التعايش والتوافق الاجتماعى وقبول الاخر المختلف عرقيا، وبالتأكيد فان ذلك لن يتحقق في المستقبل القريب بل يحتاج عشرات السنين.

### فرص حل النزاعات القبلية فى السودان:

يمكن تناول فرص حل النزاعات القبلية فى السودان من جانبين:  
الجانب الاول:

### مراجعة الطرق التقليدية لحل النزاعات:

المتأمل لواقع حل النزاعات القبلية في السودان يجد قصورها على الطرق التقليدية التى ظلت مسيطرة طوال تاريخ تلك النزاعات و التى تتسم بالحلول المؤقتة التى سرعان ما ينشب النزاع بعدها. لقد ظل الساسة يكررون ذات السيناريوهات منذ الاستقلال وحتى اليوم حيث مؤتمرات الصلح القبلى ولجان الصلح القبلى و دفع التعويضات والديات بمنظور الانتماء القبلى، في حين ان الجانى يتسلل بجرمه من وراء القبيلة والزعامات التقليدية ويدفع البسطاء الثمن سواء ان كان حربا او تشريدا او تقتيلا. السؤال هنا ما حجية هذه المعالجات المختلفة وغير المنطقية وغير المنصفة ، وما يدهش لماذا يحاسب المجموع بجريرة الفرد الواحد؟ لماذا لا يحاسب الفرد على جرائمه ويتحمل عواقب فعله وما فائدة القوانين السودانية والمحاكم وجهاز القضاء ووزارة العدل اذا كانت هذه هى العقلية التى تتحكم في مصائر الناس في القرن الواحد والعشرين؟ ان الامر لا يستقيم الا بالاتى:<sup>(26)</sup>

**أولا:** إعمال مبدأ المحاسبة الفردية والقانونية لكل فرد ارتكب جرما، وانفاذ العقاب وفق القانون وعدم الاعتراف بمبدأ المحاسبة الجماعية، وعدم الاعتراف كذلك بالانتماء القبلى والسلطة القبلية امام القانون

**ثانياً:** تعزيز وتمكين دور القانون في المجتمعات المحلية وتنويرها وتثقيفها قانونياً ونقل كافة السلطات الى مؤسسة القضاء وعدم الاعتراف بسلطات الزعامات التقليدية من ناحية قانونية.

**ثالثاً:** الغاء مؤتمرات الصلح القبلي ومسألة الاتفاقيات القبلية واحلال مؤتمرات الثقافة القانونية والمسئولية الفردية بدلا عنها وقوانين حقوق الانسان. يعكس هذا الجانب ان انهاء وحل النزاعات القبلية لا يتم الا بتطبيق صارم لحكم القانون وفرض الامن واستعادة النظام باحتكار الدولة العنف بمعناها الشامل وعدم السماح للقوى المحلية خارج الدولة للقيام بواجبات الدولة ووظائفها، فضلا عن ضمان وجود قوى لاجهزة الدولة ليس فقط من خلال توفير الامن، وانما بتوفير الخدمات الضرورية لاستدامة الاستقرار والتعايش والاندماج وتوفير الامن الانساني الشامل لكافة مواطنيها.<sup>(27)</sup>

### **الجانب الثاني: مخاطبة جزور النزاع:**

تكمّن جزور النزاعات القبلية في السودان في قضايا التهميش، ويعتبر التهميش كمصطلح وظاهرة ليس بجديد في القاموس السياسي السوداني فقد كان موجودا كظاهرة يعبر عنها بعدة اشكال وصور، وان لم ياخذ اهتماما كبير في السابق نسبة لان السودان الحديث كأن يتكون من ممالك وسلطات قائمة بذاتها وحتى بعد انضمام تلك الممالك الى الحكم التركي المصري فان ارتباط الاقاليم (المديريات) السودانية بالمركز لم يكن قويا الامر الذي كشف عن عمق و فداحة التهميش مما ادى الى التعبير عن مناهضته بشتى الوسائل الامر الذي قاد الى انفصال جنوب السودان. ان صيرورة ظاهرة التهميش كواقع في التاريخ السوداني له اسقاطاته على الحاضر مما يستدعى بالضرورة تحليل اثارها المدمرة قدر الامكان مستقبلا.

أصبح مصطلح المناطق المهمشة متداولاً في السياسة السودانية منذ بيان الحركة الشعبية (المنفستو) الصادر سنة 1983 حيث حددت المناطق المهمشة بانها كل السودان ماعدا وسطه حيث توجد العاصمة ومشروع الجزيرة. كما حمل البيان الاستعمار البريطاني مسئولية تهميش تلك المناطق، ثم حمل المسئولية بعد ذلك لما اطلق عليه (انظمة شلل الاقلية) في الوسط بداية من العام 1956. كما اشار المنفستو نفسه ان الحديث عن مناطق مهمشة في السودان مفضل اذا يوجد في المناطق المهمشة فئات لها مصالح مع القوى الحاكمة في المركز تتكون من: الزعامات القبلية والادارة الاهلية واصحاب المشاريع وملاك الثروة الحيوانية، بينما الاغلبية في المناطق المهمشة تعيش في فقر مدقع والتي تتكون من فقراء المزارعين والرعاة.<sup>(28)</sup>

تسود في السودان طوال تاريخه ثلاثة انماط من التهميش تتمثل في الاتي:

### **أولاً: التهميش الاجتماعي:**

بحكم تركيبة السودان الاجتماعية فإن المجتمع السوداني في غالبه مجتمعا زراعيا رعويا تتحكم فيه التكوينات القبلية وتهيمن فيه قيم الثقافة التقليدية التي تسود في مثل هذا النوع من المجتمعات والتي تميز بين المواطنين على اساس اثنى وتقسم الناس الى احرار وعبيد وعرب وزرقة...الخ وتحكم على الفرد ليس من خلال صفاته ومؤهلاته الشخصية ولكن من خلال انتمائه الاثنى او القبلى او الجهوى، ويتمايز الناس فيها وفقا لانتمائتهم العشائرية. وقد فشلت النخب السياسية المهيمنة على السلطة المركزية في تطوير مشروع للبناء الوطنى وظلت غير قادرة وغير راغبة في تجاوز تركبات الاقصاء والتمييز الاثنى والعمل على بناء دولة المواطنة المتساوية بلا تمييز تلك التى تمنح جميع مواطنيها اسهما متساوية واحساسا مشتركا بالانتماء اليها. ومن العوامل التى ساعدت على استمرار تفشى التمييز والاقصاء غياب سيادة حكم القانون وبالتالي غياب اوضعف الحماية الدستورية لحقوق الانسان سواء فيما يتعلق بكفالة الحقوق نفسها(المساواة وعدم التمييز) او توفير الاليات التى تضمن حمايتها وعدم انتهاكها(استقلال القضاء) وذلك في معظم سنوات ما بعد الاستقلال.<sup>(29)</sup>

تنجح فرص ازالة التهميش الاجتماعى كاحد اهم فرص تحقيق السلام المجتمعى بأن يدخل المجتمع السودانى عصور واطوار الحداثة الثقافية والتحديث الاقتصادى والاجتماعى والمدخل الطبيعى لذلك، من بين اشياء عدة هونقد وتفكيك قيم الثقافة السودانية السائدة وقيام الدولة بواجبها في اصلاح التعليم والثقافة والاعلام واعادة كتابة التاريخ الوطنى والاعتراف بمساهمات كل المجموعات السودانية وسن القوانين التى تجرم كافة اشكال التمييز الاثنى وتعاقب عليها بعقوبات رادعة. ويأتى كل ذلك بعد الوصول الى عقد اجتماعى دستورى اقتصادى وثقافى جديد يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية بلا تمييز. ويمكن للمجتمع المدنى والاهلى والناشطين والجامعات والاعلام والاحزاب ان يلعبو دورا هاما يعضد الجهود الحكومية في مكافحة التمييز وخطابات الكراهية الاثنية المنتشرة، وتنمية ثقافة المساواة وعدم التمييز واحترام كرامة البشر وحقوقهم انطلاقا من مبدأ ان جميع البشر يولدون احرارا وهم متساوون في الحرية والكرامة<sup>(30)</sup>

كما يقع على كاهل الدولة السودانية بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى 1969 والتي تشكل الاساس المعيارى الذى تستند عليه كافة الجهود الدولية للقضاء على التمييز العنصرى واجب حظر التمييز العنصرى والقضاء عليه بكافة اشكاله. لكن وبالرغم من انضمام السودان لهذة الاتفاقية في مارس 1977، لم يصدر تشريع خاص يضمن نصوص الاتفاقية في القانون السودانى او يجرم افعال التمييز العنصرى ويعاقب عليها بعقوبات مناسبة تعكس جسامة هذة الجرائم. حيث يجب اصدار قوانين

تكفل الحق في المساواة وعدم التمييز لاي سبب وتجرم افعال العنصرية ويجب كذلك اصدار السودان الاعلان الاختياري الذي يعترف باختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصرى في تلقى بلاغات الافراد او الجماعات الذين يدعون انهم ضحايا اعمال التمييز بموجب نص المادة 14 من الاتفاقية. وفي ظل ظروف التحول والانتقال نحو الديمقراطية التى خلفتها ثورة ديسمبر عام 2018 ينبغي ان تأتى هذه الاصلاحات في اطار مشروع جديد يطرح عقدا اجتماعيا ودستوريا جديدا يتوافق عليه جميع السودانيين يقوم على قاعدة المواطنة المتساوية بلا تمييز.<sup>(31)</sup>

بالنظر الى تجارب التعايش السلمى في دول العالم ذات التنوع الحضارى والثقافى يتضح أن التعايش لايتحقق الا باحترام هذا التنوع وعدم الهجوم على ثقافة الاخر او تمييزه وان انصهار الثقافات المتنوعة مع بعضها يكون مصدرا للثراء الفكرى والوئام المجتمعى. هناك مسئولية عظيمة تقع على عاتق الحكومة الانتقالية في ظل التنوع الهائل ،فليس مطلوب منها فرض صيغة تعايشية على الجميع وانما تكمن مسئوليتها في ان تترك العلاقات بين الناس تنساب بشكلها الطبيعى،ولكن مع ذلك يجب عليها تهئية البيئة المناسبة لامتصاص كل التناقضات حتى يتم التوصل الى شكل من التعايش تكون فيه الاعراف والعلاقات الاجتماعية السمة هى الغالبة.<sup>(32)</sup>

ثانيا:

### التهميش الاقتصادى التنموى:

إن التنمية الاقتصادية غير المتوازنة بين الاقاليم من جهة وبين الجماعات المختلفة من جهة اخرى،هى واحدة من العناصر المؤججة للنزاعات في السودان. وهى واحدة من ظواهر الاقتصاد الاستعمارى الذى ركز مشروعات التنمية في وسط السودان حيث مشروع الجزيرة وغيره والعاصمة القومية الخرطوم.هذا النمط غير المتوازن في التنمية لم يتم تغييره بل تم تعزيره طوال فترة مابعد الاستعمار .لهذا فليس من المستغرب ان نرى العلاقة التلازمية بين الغبن التنموى والنزاعات من قبل الاقاليم المهمشة ضد المركز،حيث السلطة والثروة وفرض الذات والهوية.<sup>(33)</sup>

لقد شهد السودان سلسلة من الاخفاقات في تحقيق التنمية القومية المتوازنة،مصحوبا باثار سالبة عديدة ساهمت وبشكل رئيسي في اخفاق الخطط التنموية حيث يتضح التركيز الواضح لفرص التنمية في مناطق الوسط والشمال بينما تعاني اطراف السودان الاخرى من التهميش الاقتصادى.نتيجة لذلك نشأت علاقات وظيفية بينية غير متكاملة وغير متكافئة واستغلالية بين المركز والهامش.هذه العلاقة جعلت اقاليم المركز تقوم بدورها كاقطاب نمو في المجالات الاقتصادية معتمدة في ذلك على استقطاب موارد اقاليم الهامش

الطبيعية والبشرية، بينما تصدر اليها منتجات وخدمات، وذلك لتعزيز عملية الاستقطاب لصالح المركز الاقتصادي دون ان يشهد ذلك تحولات ايجابية في التكامل الاقتصادي. أن الثنائية الحادة بين اقاليم المركز والاقاليم المهمشة وتكوين الفعاليات الاجتماعية على اسس اثنية واقليمية وعدم الاستقرار واتساع رقعة النزاعات القبلية والحرب الاهلية كلها نتائج حتمية للتنمية الاقتصادية غير المتوازنة.<sup>(34)</sup>

لتخفيف حدة التطور غير المتوازن يجب تخصيص موارد واستثمارات اكبر للاقاليم الاكثر تخلفا واحداث تحول في بنية الاقتصاد التقليدي وذلك من خلال الاتى<sup>(35)</sup>:

(أ) تدخل جهاز الدولة لتوفير تسليف زراعى وخدمات فنية متكاملة من البحوث والارشاد الزراعى وتشجيع الصناعات الحرفية وصناعات القرية

(ب) تجميع صغار المزارعين في مزارع تعاونية طوعية بهدف حل مشاكل التمويل والتسويق وتطوير وسائل الانتاج وتحديثها.

(ج) وضع سياسات اقتصادية ومالية تهدف لاعادة توزيع الدخل القومى لصالح المنتجين من خلال اسعار مجزية وسياسة ضرائب تسمح بتجميع الفوائض الاقتصادية لتمويل مشاريع استثمارية جديدة

(د) توفير مياه الشرب باصلاح الحفائر واستغلال المياه الجوفية واقامة الخدمات على الخيران

(هـ) تقليل التفاوت في الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وذلك باتخاذ سياسات تشجيعية لدفع المعلمين والاطباء للعمل في المناطق الاقل نمواً بتوفير السكن واستحداث العلاوات والحوافز واعطاء الاولوية في البعثات للذين يعملون في تلك المناطق والتركيز على فتح مدارس ومستشفيات جديدة.

(و) تنمية وتطوير الثروات الطبيعية في تلك المناطق من مواشى وغابات وغيرها وصيانتها من الاستخدام العشوائى.

(ز) استغلال البترول والمعادن الاخرى وتخصيص نسبة من العائد للاقليم المعين بالعملة الصعبة تخصص للتنمية فوق نصيب الاقليم من الخطة القومية. ويمكن اعداد برامج خاصة ضمن الخطة القومية تكون مدخلا لتنمية المناطق الاكثر تخلفا(دارفور، كردفان، النيل الازرق، شرق السودان) ويجب ان تقوم هذه البرامج على الاتى<sup>(36)</sup>:-

#### أ. دارفور:

1. التركيز على تنمية جبل مرة وتطبيق نتائج البحوث والتجارب والتوسع في زراعة البساتين.
2. صيانة موارد المياه القديمة وبناء خزانات على الخيران وحفائر جديدة وحل مشكلة مياه الفاشر.
3. البدء في استغلال حفرة النحاس وأى معادن اخرى تثبت عليها امكانية الاستغلال التجارى.

4. الاهتمام بالثروة الحيوانية بتوفير العلف والخدمات البيطرية والماء على طرق الماشية ودخول الدولة كمشتري للماشية لتركيز الاسعار وايجاد الاسواق الجديدة.
5. ضرورة اعادة الغطاء النباتى بنشر بذور الحشائش لاستعادة المراعى التى ضربها الجفاف والتصحر وتصحيح التجاوزات فى تحديد مسارات الماشية لمنع الصدمات القبلية.
6. تحسين خط السكة حديد نيالا واكمال شبكة الطرق بحيث تصل كتم-ام كدادة وبالتالي ترتبط مناطق الاقليم ببعضها البعض.

### ب. كردفان:

1. توسيع الخدمات البيطرية وزراعة العلف وحفظه بالوسائل الحديثة.
2. البدء الفورى فى استغلال بترول جنوب كردفان وتخصيص نسبة من العائد للاقليم
3. تشجيع برامج اعادة تعمير حزام الصمغ العربى واتخاذ سياسة تسعيرية تحفز المزارعين للحفاظ على جنائن الهشاب.
4. السعى لتجميع صغار المزارعين فى تعاونيات وتقديم الخدمات الزراعية لهم.
5. دعم تجارب التمويل الزراعى التعاونية وتوسيعها.
6. ضرورة اعادة الغطاء النباتى بنشر بذور الحشائش لاستعادة المراعى التى ضربها الجفاف والتصحر وتصحيح التجاوزات فى تحديد مسارات الماشية لمنع الصدمات القبلية.

### ج. جنوب النيل الازرق:

1. زيادة فروع البنك الزراعى لحل مشاكل التمويل، وجمعيات تعاونية لحل مشاكل التسويق.
2. ايقاف أى توسع جديد فى الزراعة الالية بالمنطقة الى حين تحديث الزراعة التقليدية.
3. تطوير مناجم الكروم وعمليات تعدين الذهب الصغيرة بالنظر الى ادخال تكنولوجيا تعدين مناسبة وانشاء جمعيات للمنتجين للتسويق حسب السعر العالمى.
4. اعادة تنظيم خطوط المرعى ومراحل الرعى لتفادى الصدمات والمنازعات بين الرعاة والمزارعين.
5. تشييد طرق دائمة لتفادى عزلة المنطقة فى الخريف.

### رابعاً: شرق السودان:

1. اعادة هيكلة صندوق اعمار الشرق ومراجعة طريقة تنفيذه للمشاريع بحيث تتوافق مع احتياجات المنطقة.
2. اقامة شبكات مياه وحفر ابار مياه الشرب وتطوير بناء السدود ومعالجة المياه.
3. وضع خطة للتعليم من خلال مشروع متكامل لدعم التعليم يقوم على التوعية باهمية التعليم ومنافعه بالذات للفتيات.
4. دعم وترقية النظام الصحى.
5. اقامة المشاريع الزراعية القومية وازالة المسكيت وادخال التقانة الحديثة حيث يضم

- الاقليم اهم واغنى ولاية زراعية وهى مدينة القصارف<sup>(37)</sup>
6. الاهتمام بالسياحة وجذب السواح من خلال بسط الامن وترقية البيئـة وتطوير مظاهر السياحة وبالزات فى مدينتى بورتسودان و كسلا التان تمتازان بالمظاهر السياحية الطبيعية.
7. الاهتمام بالمناطق الغنية بالموارد المعدنية ومحاولة استغلال تلك الموارد بحيث تخصص نسبة منها لتنمية المنطقة مثلا الذهب فى منطقة ارباب.
8. زيادة نسبة المخصص من موارد ميناء البحر الاحمر الذى يضم اهم المناطق التجارية الحرة بحيث تذهب تلك النسبة من الموارد لتنمية المنطقة

### ثالثا: التهميش السياسى:

ورد فى الكتاب الاسود ان ثلاثة قبائل نيلية قد هيمنت على المشهد السياسى فى السودان وهى بالتحديد: الشايقية والجعليين والدناقلة، كما ورد فيه ان السلطة فى السودان تتركز فى ايدى نخبة من جهة اقليمية واحدة ، حيث ان الاغلبية العظمى من اعضاء حكومات السودان المختلفة من وزراء ووزراء دولة ودستوريين فى مختلف المناصب ينحدرون من الولاية الشمالية تليها ولاية النيل نهر النيل حيث يتوزع حكام السودان بالاسم والقبيلة والجهة ما بين شايقية ودناقلة ومحس وجعليين اما بقية جهات وقبائل السودان وعلى وجه الخصوص ولايات دارفور وكردفان فلا اثر لها بين قادة السلطة الحاكمة فى السودان. هذا الواقع كرس ما يعرف بفكرة التهميش السياسى للقبائل والاقاليم الاخرى مما ادى الى تكوين الحركات المسلحة والتي خاضت مع الحكومة المركزية الكثير من الحروب. حيث تقاتل الحركات المسلحة السودانية منذ عام 2003.<sup>(38)</sup>

حافظ مطلب السلام فى السودان على اولوية مطلقة طوال تاريخه الحديث خصوصا فى اعقاب اى تغيير سياسى، بعد ثورتى 1964 و1985 وهاهو يحافظ على المكانة نفسها المتقدمة فى أعقاب ثورة ديسمبر 2018، وقد تكونت بعد كل ثورة اما مؤامد مستديرة للحوار الوطنى ،واما مؤتمرات جامعة، او مفوضية سلام كما بعد ثورة ديسمبر الأخيرة.<sup>(39)</sup>

سلكت الحكومة المركزية فى اتفاقياتها المختلفة مع الحركات المسلحة مسلك توزيع الفرص السياسية على اسس قبلية وجهوية الا ان ذلك لم يحقق نتائج ايجابية حيث اصبحت القبائل فى المنطقة الواحدة تتنازع فيما بينها حول نسب التمثيل، كما ترى بعض الحركات ان تلك المشاركة بسيطة ولا تتناسب مع عدد السكان فى المنطقة. وبعد التغيير الذى شهده السودان بثورة ديسمبر 2018 وزوال حكم الانتقاز ودخول البلاد فترة حكم انتقالي كان من اولياته

تحقيق السلام حيث منحت الوثيقة الدستورية مجلس الوزراء سلطة تنفيذ وقرار مشروع السلام عبر رعاية المجلس السيادي ومفوضية السلام فكانت المفاوضات مع الحركات المسلحة. والتي تركز على خمسة مسارات هي: مسار اقليم دارفور غربا، ومسار ولايتي جنوب كردفان جنوبا والنيل الازرق جنوب شرق البلاد، ومسار شرق السودان، ومسار شمال السودان، ومسار وسط السودان. مرت مفاوضات السلام بين الحكومة الانتقالية والمسارات الخمسة بمحطات ومنعطفات كثيرة ادت الى الوصول لاتفاق مع بعض المسارات (الشرق والوسط والشمال) وتعثر الوصول الى اتفاق مع مساري الغرب (دارفور) مسار جنوب كردفان والنيل الازرق، وهما المساران الاكثر خطورة حيث تتعدد وتتشابك قضاياهم، فهي تشكل اساس عملية السلام باعتبارها مناطق النزاعات والحروب الاساسية وتواجه عملية السلام تعقيدات بسبب تباين مواقف الحركات المسلحة وتقسيم التفاوض الى مسارات، بجانب صياغة منظومة للسلام الشامل تستوعب الجميع في برنامج عمل يوصل البلاد لاجراء انتخابات في اجواء مستقرة تنقل السلطة لحكومة مدنية قادرة على احداث تحولات استدامة السلام.<sup>(40)</sup>

طرحت الجماعات المسلحة عدد من القضايا للتفاوض حولها تتمثل كلها في كيفية معالجة الاسباب الجزرية للصراع وتشمل التهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي وهيمنة المركز على الاطراف وكذلك من القضايا المطروحة للنقاش ترتيب عملية تقاسم السلطة وقضية نزع السلاح وتسريح قوات الحركات المسلحة واعادة ادماجها وكذلك التقاسم العادل للعائد من استخراج الموارد الطبيعية مثل الذهب واليورانيوم والحديد والنحاس والنفط.<sup>(41)</sup>

في حال استطاع طرفي التفاوض الوصول لاتفاق نهائى في جميع المسارات فانه ينبغي تتوفر المتطلبات الاتية حتى تتحقق استدامة السلام:<sup>(42)</sup>  
أولا: توفير مساحة للسلام الاجتماعى الذى ربما شكل فى الماضى سبب رئيسى لاندلاع اول تمرد بالبلاد فانعدام الثقة ما بين ابناء الوطن الواحد كان عامل اساسى فى انهيار جميع اتفاقيات السلام السابقة.

ثانيا: اقرار قانون لمكافحة التمييز العرقى واقامة مؤتمر للسلام الاجتماعى اشبه بتجربة جنوب افريقيا.

ثالثا: تحقيق تطلعات اصحاب المصلحة الحقيقية وهم ضحايا الحروب حتى لا يتسلل الاحباط والياس الى قلوبهم ويحنون الى الرجوع للبندقية فى المستقبل.  
وكذلك تشمل متطلبات استدامة السلام الاتى:

رابعا: تحقيق التوافق حول برنامج يتضمن كافة الجوانب السياسية والاقتصادية وعلاج الافرازات الاجتماعية للحرب واطلاق ما يعرف بالمصالحة الشاملة للسودانيين لاعادة

رتق النسيج الاجتماعي.

خامسا: وضع مصفوفة مشروعات لاعادة تأهيل المناطق المتأثرة بالحرب وحث الشركاء اقليميا ودوليا بدعم تلك المشاريع.

سادسا: الاهتمام بقضايا العدالة ومحاسبة كل من تسبب في تشريد وسقوط الاف القتلى بمناطق دارفور والنيل الازرق وجنوب كردفان، وتعويض الذين تعرضت ممتلكاتهم ومواردهم لضياح وتلف جراء تلك الحروب.

سابعا: توفيرموارد ضخمة لمعالجة قضايا التعويضات واعادة التوطين واعادة الدمج والتسريح، وقد درجت التجارب الدولية في توفير الموارد اللازمة لبناء وحفظ السلام على طلب دخول البعثة الاممية حتى تدعم توفير تلك الموارد.<sup>(43)</sup>

ثامنا:الاتفاق على نسب المشاركة في حكم الاقليم على ان يكون ذلك ملحقا ومرفقا مع نص الاتفاق بحيث يكون ملزم للقبائل.

تاسعا:مراجعة كافة الاتفاقيات الخاصة بادارة الموانئ وذلك لسد المنافذ التي من الممكن ان تتسرب منها بعض القوى الخارجية(مسار الشرق).

عاشرا:مواجهة الاستقطابات الاقليمية في منطقة البحر الاحمر(تركيا-ارتيريا).

حادى عشر:انشاء الية قانونية لادارة التداخل الحدودى وتدفق القبيلة الواحدة بين دولتين كما في حالة البنى عامر بين السودان وارتيريا والزغاوة بين السودان وتشاد.

## الخاتمة

تناولت الدراسة مستقبل النزاعات القبلية وفرص الحل في السودان من خلال اربعة محاور حيث استعرض المحور الاول خلفية عن النزاعات القبلية في السودان واسبابها والتي تمثلت اهمها في الصراع حول الموارد من ارض ومياه مع وجود مجموعة من العوامل المساعدة،كما تناول هذا المحور الوسائل المختلفة لحل تلك النزاعات والمتمثلة في مؤتمرات الصلح والجودية والادارة الاهلية كما في دارفور وكردفان واتفاق القلد كما في شرق السودان.اما المحور الثانى فقد حلل التحديات المختلفة التى واجهت تلك النزاعات مثل انتشار السلاح وتسييس القبيلة بالاضافة الى تحدى الدولة منقوصة السيادة.وقدم المحور الثالث سيناريوهات للنزاعات القبلية الاول يتمثل في تفاقم تلك النزاعات وازدياد حدتها في حال تحقق سلام شامل ام لم يتحقق. اما السيناريو الثانى فقد قام على امكانية انتهاء النزاعات القبلية في المستقبل البعيد في حال اذا ماتم مخاطبة جزور الازمة القبلية من قضايا التهميش الاجتماعي والاقتصادى والسياسى وارساء قيم السلام الاجتماعى.اما المحور الرابع فقد طرح فرص لحل تلك النزاعات من خلال جانبين الاول يتمثل في الغاء الطرق التقليدية لحل تلك النزاعات و التطبيق الصارم للقانون على الكل دون استثناء،ويتمثل

الجانِب الثاني في مخاطبة جزور المشكلة والمتمثلة في معالجة قضايا التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالإضافة وضع مجموعة من الإجراءات التي تمكن من استدامة السلام الاجتماعي في مناطق النزاعات القبلية في دارفور وجنوب كردفان وشرق السودان.

### النتائج:

أولاً: يعتبر انتشار السلاح وتسييس القبيلة ونموذج الدولة منقوصة السيادة من أكبر التحديات التي تواجه فرص حل النزاعات القبلية في السودان.

ثانياً: فشلت جميع محاولات حل النزاعات القبلية في السودان، نتيجة لعدم مخاطبة جزور المشكلة القبلية

ثالثاً: يرتبط مستقبل حل النزاعات القبلية في السودان بمدى قدرة النظام على معالجة قضايا التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

### التوصيات:

أولاً: جمع السلاح ومكافحة انتشاره بطريقة غير شرعية بحيث لا تمتلكه الا القوات النظامية في البلد.

ثانياً: يجب على الدولة ان تبسط سيادتها وسلطاتها على جميع اطراف البلاد وان تستخدم القوة والقانون لفرض الامن وبسط السلام.

ثالثاً: اعمال مبدأ المحاسبة الفردية والقانونية لكل فرد ارتكب جرماً، وانفاذ العقاب وفق القانون وعدم الاعتراف بمبدأ المحاسبة الجماعية، وعدم الاعتراف كذلك بالانتماء القبلي والسلطة القبلية امام القانون.

رابعاً: يجب على النظام الحاكم ومؤسساته المختلفة ان تعمل جاهدة على ازالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين المركز والاطراف من خلال خطط استراتيجية ناجزة تقوم على تحقيق التنمية المتوازنة وتحقيق العدالة في توزيع السلطة والثروة.

## المصادر والمراجع

- (1) بدر الدين عبد الله الامام، الصراعات القبلية في السودان: الجذور التاريخية والابعاد، القاهرة، مكتبة جريدة، 2017، ص27
- (2) نفس المصدر، ص29
- (3) صحيفة الايام (السودانية)، العدد6145، لسنة1987
- (4) محجوب محمد صالح، البحث عن الحلول الجزرية للصراعات القبلية، راديو دبنقا، 21 مايو 2015 على الربط <https://www.dabangasudan.org>
- (5) اسماعيل محمد علي، التنوع القبلي في السودان نعمة ام نقمة، صحيفة الاندبندنت (النسخة العربية)، 6 يناير 2020
- (6) عبدة مختار موسى، اثر القبيلة في الاستقرار السياسي في السودان، مجلة المستقبل العربي، العدد463، ديسمبر 2017
- (7) نفس المصدر
- (8) -8 بهاء الدين مكاوي، تسوية النزاعات في السودان، الخرطوم، مركز الراصد للدراسات، 2006
- (9) نفس المصدر
- (10) يوسف خميس ابو فارس، دور الجودية في حل النزاعات في السودان، ورقة قدمت في ندوة الممارسة الديمقراطية الشعبية في التراث الافريقي، ليبيا، مركز الدراسات والبحوث
- (11) حامد ابراهيم، شرق السودان بعد الثورة، صحيفة الاضواء الكترونية، 4-1-2020
- (12) صحيفة السوداني (السودانية)، حكاية عرف اصبح قانونا، بتاريخ 6-11-2014
- (13) حامد ابراهيم، مصدر سابق
- (14) عبد الكريم عبد الفراج، انتشار الاسلحة ومهدداتها، صحيفة الانتباهة السودانية (النسخة الكترونية)، 16-3-2013
- (15) تقرير شبكة عاين الكترونية، انتشار السلاح الخطر الذي يهدد مستقبل السودان، 3--4 فبراير 2019
- (16) عبد الحميد عوض، جمع السلاح في السودان مهمة صعبة قبل تحقيق السلام، صحيفة العربي الجديد، -12 مايو 2020-
- (17) عباس محمد صالح، جمع الاسلحة بدارفور وتحدى انتهاء العسكرة، صحيفة عرب (النسخة الكترونية)، اغسطس 2017
- (18) عبد الحميد عوض صالح، مصدر سابق
- (19) عباس محمد صالح، الصراعات القبلية ونموذج الدولة منقوصة السيادة، صحيفة عرب، يوليو 2017

- (20) نفس المصدر
- (21) اسماعيل عبد الله، الانقاذ وتسييس القبيلة، صحيفة صوت الهامش الكترونية، فبراير 2018
- (22) محمد جميل احمد، القبائل السودانية ومسارات التسييس، صحيفة العربى الجديد، بتاريخ
- (23) نفس المصدر
- (24) اسماعيل عبد الله، مصدر سابق
- (25) اسامة سعيد، التوترات الاقليمية وتضاعف الاستقطاب شرق السودان، صحيفة العرب، 9 يوليو 2020
- (26) بخيت اوبى، دولة القبائل ام دولة المؤسسات فى السودان، صحيفة صوت الهامش، سبتمبر 2019
- (27) عباس محمد صالح، مصدر سابق
- (28) تاج السر عثمان الحاج، الجزور التاريخية للتمهيش فى السودان، الخرطوم، 2006
- (29) ناصف بشير الامين، العنصرية فى السودان اسبابها وسبل القضاء عليها، صحيفة التغيير (السودانية) 10-7-2020
- (30) نفس المصدر
- (31) نفس المصدر
- (32) منى عبد الفتاح، جدل التعايش السلمى فى السودان، صحيفة الاندبندنت (العربية)، فبراير 2020
- (33) عبد الغفار محمد احمد وقونار سوريو، معضلة بناء الدولة السودانية فى ظل غياب التنمية واستمرار النزاعات، نقلا عن صحيفة التغيير (السودانية)، فبراير 2013
- (34) صحيفة التغيير (السودانية)، التنمية غير المتوازنة وجدلية المركز والهامش فى السودان، يونيو 2013
- (35) وثيقة الحزب الشيوعى السودانى، نقلا عن تاج السر عثمان، الجزور التاريخية للتمهيش فى السودان، مصدر سابق
- (36) نفس المصدر
- (37) صحيفة الانتباهة (السودانية)، -31 اكتوبر 2019
- (38) صحيفة المجر (السودانية)، 19-12-2013
- (39) امانى الطويل، صحيفة الاندبندنت العربية، -13 سبتمبر 2019-
- (40) صحيفة الشرق (الاماراتية) النسخة الكترونية، 8 يوليو 2020

- (41) ياسمين عبد اللطيف، مفاوضات لانتهاء كل الحروب في السودان، مجلة قضايا افريقية (النسخة الكترونية) 23 نوفمبر 2019
- (42) علاء الدين محمد ابركر، تحديات السلام القادم، صحيفة التيار (السودانية)، يوليو 2020
- (43) الهضيبي ياسين، تحديات السلام ومخاوف صناعة الحرب، صحيفة اخبار اليوم (السودانية)، 3- اكتوبر 2019

# الدور التاريخي للجودية في دارفور والقلد

## في شرق السودان في فض النزاعات

أستاذ التاريخ المشارك - جامعة السودان المفتوحة

دأحمد سمي جدو محمد النور

### مستخلص:

يلقى هذا البحث الضوء على دور الجودية في دارفور، والقلد في شرق السودان، باعتبارها مؤسسات اجتماعية منوط بها فض النزاعات التي تنشأ من وقت لآخر، بين الأفراد والكيانات الاجتماعية المختلفة وهي كذلك من آليات تسوية الخلافات، واحتواء النزاعات في مهدها عن طريق تطبيق العرف الأهلي، الذي يحظى بتقدير واحترام من كل أفراد مجتمع الدراسة لأنه يشكل مخزوناً معرفياً، وتراثاً إنسانياً يتم استدعاؤه عندما تحدث النزاعات والصراعات بين القبائل المختلفة وبين المزارعين والرعاة في ما يركز البحث على الحلول التي ظلت تقدمها مؤسستا الجودية والقلد، اللتان أسهمتتا في رتق النسيج الاجتماعي، ورسختا مفهوم التعايش السلمي والقبول بالأخر في أجزاء كثيرة من السودان .

### Abstract:

This research throws light on the role of the Judiyya in Darfur and Galad in eastern Sudan, which was considered as asocial institutions that participate in resolving conflicts that happened between individuals and different tribes from time to time. It was also considered as an effective tool that resolve the conflicts through implementing the traditional clues that found great respect from the individuals and the community. The research concentrates on the solutions introduced by the traditional institutions which was known as Judiyya and Galad , that contribute in strengthening the social chain, and the concept of peaceful surviving plus the acceptance of others in various parts of the Sudan .

### المقدمة :

لقد ظلت الادارات الأهلية في السودان ولفترات طويلة تحكم المجتمعات التي تخضع لسلطتها المباشرة من القبائل المختلفة، وبقاأقيم ومبادئ وأعراف مجتمعية محلية، أسهمت إلي حد كبير في تنظيم الحياة الاجتماعية بين تلك الكيانات، وأسست لعلاقات مجتمعية متجذرة وراسخة ، شددت كل القبائل في دارفور وشرق السودان إلي بعضها البعض ، بحيث تحقق التوافق والانسجام بين كل المكونات الإثنية والعرقية ، عبر آليات وأعراف وعادات وتقالييد متوارثة عن الأسلاف والأجداد، وحفظتها الذأكرة الشعبية كل هذه المدة الطويلة .حتي أصبحت قوانين عرفية يتحاكم اليها الناس عند حدوث المشاكل والنزاعات بين الأطراف المتحاربة . ففي دارفور مثلاً هناك ثلاثة مؤسسات أهلية لا يمكن اغفالها أو تجاهلها عند الحديث عن العرف الأهلي أو الموروث الشعبي، وهي الدار أو الحاكمورة ، والعرف ، والادارة الأهلية . وذلك لما لها من دور قروي في ضبط سلوك الأفراد ذوي العلاقة بتلك المؤسسات، من خلال تطبيق القوانين العرفية المستمدة من العادات والتقاليد السائدة في مجتمع دارفور وشرق السودان ، والتي تحظى بقبول واسع من كل الأطراف ، باعتبارها الشرائع والقوانين المنظمة لكل مناحي الحياة ، داخل القبيلة الواحدة ، وفي علاقاتها مع

القبائل الأخرى التي تشاركها السكن في الدار أو الحاكرة أو تجاوزها، والتي أسهمت في تحقيق السلام الاجتماعي وديمومته ، ووظفت تلك القوانين والأعراف في حل الكثير من المشاكل ، وفض النزاعات التي ظلت تحدث من وقت لآخر ، بل واحتوائها في مهدها قبل أن تتطور وتستفحل وتستعصي علي الحل . ومن تلك الآليات والقوانين العرفية الجودية كآلية معمول بها في دارفور ، والقلد كآلية معمول بها في شرق السودان .

### أهداف البحث:

يسعي هذا البحث إلي تحقيق الأهداف الآتية:

1. تعريف الجودية وابرار دورها التاريخي في حل الصراعات والنزاعات التي ظلت تحدث بين الأفراد والقبائل في دارفور .
2. تعريف القلد وبيان قوة تأثيره علي مجتمع البجة بشرق السودان ، وكيف أنه قد أسهم في وقف الكثير من المواجهات بين المكونات الاجتماعية لشرق السودان.
3. الوقوف علي طبيعة الصراع بين مكونات المجتمع في كل من دارفور وشرق السودان .
4. تسليط الضوء علي دور الوسطاء من الحكماء وأصحاب الرأي والخبرة والتجربة، في احتواء الصراعات والنزاعات الأهلية ، التي كانت سبباً في تعطيل برامج التنمية ، وحدث الانفلات الأمني الذي انتظم دارفور وشرق السودان في فترات سابقة .
5. الوقوف علي أسباب فشل الجوديات والمؤتمرات القبلية التي انعقدت في الآونة الأخيرة، وبإشراف من الدولة وأجهزتها الأمنية والشرطية ، وقواتها المسلحة المنوط بها وقف العدائيات واطهار هيبة الدولة .

### أهمية البحث :

تبدو أهمية البحث في أنه يسلط الضوء علي بعض آليات فض النزاعات في السودان ، المسنودة بالأعراف والتقاليد المجتمعية المعمول بها في كل من دارفور وشرق السودان . وتزداد أهمية البحث في أنه يستعرض دور مؤسسة الأجاويد التاريخي في فض النزاعات واحتواء الصراعات ، التي ظلت تحدث في أجزاء من دارفور وشرق السودان ، وبيان ما تتوصل إليه من حلول أسهمت في خلق حالة من التعايش السلمي والقبول بالآخر ، من خلال المؤتمرات القبلية الكثيرة التي عقدت في فترات متباعدة بشرق السودان ودارفور . وتظهر أهمية هذا البحث في أنه يستعرض الأسباب التي كانت وراء النزاعات والصراعات التي ظلت تحدث من وقت لآخر في أجزاء متفرقة من السودان ، والتي مردها إلي أن بعض القبائل قد اتخذت من الحدود المشتركة بين دارفور ودولة تشاد وطناً لها ، فظلت تؤثر وتتأثر بما يجري من أحداث سياسية في البلدين . الأمر الذي أثر في البناء الاجتماعي والتركيبة السكانية ، بحيث أصبح السودان وطناً مشتركاً لعبت فيه الروابط الاجتماعية الدور الحاسم في عملية النسيج

الاجتماعي ، بحيث أصبحت دارفور عرضة وبشكل مستمر للتنوع العرقي والاثني واللغوي ، ومنطقة تداخل سكاني ، مصدره الجارة تشاد ، بحيث أسهمت هذه السمة في بروز النزاعات والصراعات حول المراعي وموارد المياه ، والحدود الادارية الداخلة في سيادة ونفوذ القبائل صاحبة الأرض ، التي أصبحت ملاذاً لتلك القبائل النازحة من تشاد ، بسبب الحروب الأهلية من جراء الصراع التشادي التشادي ، والصراع الليبي التشادي ، الذي كان سبباً في بروز ظاهرة النهب المسلح ، التي أدت إلي تعطيل مشاريع التنمية في دارفور والإخلال بالأمن والاستقرار ، وأضرت بالأنشطة التجارية بين المدن والأرياف . ووفرت المناخ الملائم لحدوث الصراعات والنزاعات التي تمت بالفعل ، بحيث تطلب الأمر تدخل الأجوايد والحكماء لاحتوائها في مهدها، قبل أن تتطور الي حروب أهلية مدمرة تقضي علي الأخضر واليابس، وتحدث شروخاً في النسيج الاجتماعي يصعب رتقها .

### منهج البحث :

إن المنهج المتبع في كتابة هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي المستند الي المصادر الوثائقية ، والمتبع عادة في تحليل الدراسات المتداخلة ، بهدف إثراء مادة البحث وموضوعه .

### مفهوم الجودية :

الجودية مصطلح سوداني قديم يعني بتسوية وحل الخلافات التي تحدث بين أفراد المجتمع ، دون اللجوء الي المحاكم المنتشرة بالبلاد<sup>(1)</sup> كما وتعني الجودية الأجوايد وهم الجماعة التي تلعب دور الوساطة بين المتخاصمين لحل خلافاتهم بالحسني والتراضي ، مستندين في ذلك إلي الأعراف والعادات والتقاليد الموروثة في المجتمع المعين . لذلك احتلت الجودية مكانة تاريخية مرموقة في مجتمع دارفور وشرق السودان ، وأحيطت بهالة من القدسية والاحترام والتقدير، اذ لا يخرج عن قرارات الجودية إلا من تمرد علي العرف الاجتماعي السائد ، وفي هذه الحالة يطلق علي هذا الشخص لفظ (كسار الخواطر) ، لاعتقادهم بأن من يكسر بخاطر الأجواد ، ويرفض الطلوع أو القرارات التي تصدر عن مؤسسة الأجوايد فحتماً يصاب بضرر جسيم ، وفي وقت قريب ، سواء كان ذلك في نفسه أو أسرته أو أبنائه أو ماله . ولذلك يحاط الفرد الذي يخرج عن اجماع الأجوايد بضغوط اجتماعية قاسية وحرب نفسية ضاغطة ، فسرعان ما تعيده الي جادة الطريق ، فيخضع الي طاعة الأعراف والتقاليد المعمول بها في مجتمعه . اذا عرفنا بأن القبيلة هي محور الحياة الاجتماعية عند العرب في العصر الجاهلي ، باعتبارها الوعاء الجامع الذي يضم في داخله كل أفراد القبيلة المنتمية لأصل واحد مشترك ، مما يقوي فيهم رابطة العصبية القبلية

، التي تشد العشائر والبطون والأفخاذ المكونة للقبيلة الأم الي بعضها البعض (2) وفي ظل هذه الرابطة يمكن تعريف القبيلة أو النظام القبلي بأنه نسق من التنظيم يتألف من جماعات محلية ، تمثل العشائر والبدنات وخشوم البيوت ، وتقطن اقليمياً واحداً ، وتسود بين بطونها المكونة لكيانها الاجتماعي ثقافة مشتركة ، ولغة واحدة ، واحساس قوي بالتضامن والوحدة (3).

في حين يري آخرون بأن القبيلة عبارة عن كائن اجتماعي مستقل ، له نظمه وتقاليده ومفاهيمه وتصوراته ، التي من خلالها يستطيع أن يطبع بها جميع أفرادها بأفكار وعادات وتقاليده موحدة ، لاعتقاد أفراد القبيلة بأنهم منحدرين من أسرة واحدة ، تناسلت من أب واحد ، فتنموا لديهم العصبية الناتجة من فكرة القرابة وصلة النسب (4) تلك القبيلة التي تلقي علي عاتق أفراد الكيان القبلي مسؤولية مشتركة كأن تحملهم واجب الدفاع عن أرضهم وعرضهم ، وهذا ما يفسر لنا رفض بعض القبائل لأي محاولة اختراق أو تذويب لكيانها ، أو المساس بحقوقها المرتبطة بالأرض التي تعيش عليها ، لما في ذلك من تهديد مباشر لوجودهم ككيان قبلي مستقل ، والاضرار بمصالحهم المرتبطة بوجودهم المادي علي تلك الرقعة من الأرض ، التي يجب أن تتم حمايتها بالأعراف والتقاليد السائدة داخل كيانهم ، والتي تمثل في نظرهم دستور القبيلة الذي يجب علي جميع الأفراد الخاضعين لسيطرة القبيلة حمايته وحفظه ، مما يجعل لتلك العادات والتقاليد وغيرها من السنن الاجتماعية أهمية قصوي باعتبارها من أهم أساليب الضبط الاجتماعي التي ليس من السهل الخروج عليها (5) باعتبارها موروثات مجتمعية يرثها الخلف عن السلف ، لما لها من صفة الزامية ضابطة وأمرة ، لا يمكن التمرد عليها ، لأنها تمارس ضغطاً نفسياً واجتماعياً علي الفرد ، فتخضعه لقوة تأثيرها الذي يحتم علي جميع أفراد المجتمع ضرورة السير في ركاب العرف القبلي ، والقبول بنتائجه ، ومن يحاول الخروج علي ذلك يقابل من الجماعة بقوة تتناسب وقوة العصبية الكامنة في ضمير تلك الجماعة (6) واستناداً علي ما تقدم فان أهالي دارفور وشرق السودان مازالوا يتحاكمون لأعرافهم وموروثاتهم الشعبية ، التي هي في الواقع عبارة عن مجموعة من القوانين العرفية السائدة في مجتمعاتهم ، مما يشير بوضوح الي سيادة روح البداوة فيهم من خلال تمسكهم بها والاحتكام اليها . وعليه فيجب ألا يتبادر الي الأذهان بأنها قوانين مكتوبة ، ولكنها مستمدة من العادات والتقاليد والأعراف الموروثة عن مجتمعهم القبلي القديم . فالأجاويد أو القضاة هم المسؤولون عن تنفيذ الأحكام العرفية ، لأنهم في الواقع هم رؤساء العشائر والبطون وزعماء القبائل التي يتكون منها

مجتمع دارفور وشرق السودان ، إذ لا يحتاج تطبيق هذا النوع من القوانين العرفية علي أفرادهم الي دراسة أو تخصص في جانب معين ، وإنما يحتاج فقط إلي المام ومعرفة ودراية بالعبادات والتقاليد السائدة في المجتمعات القبلية الريفية. ومن السمات المميزة للقانون العرفي، اهتمامه بضبط حركة المجتمع.<sup>(7)</sup> بهدف دفع الأضرار وجلب المصالح والمنافع لكل أفراد المجتمع ، مع مراعاة أن هذا القانون العرفي لا يهتم بالدافع الذي أدى الي ارتكاب الجريمة ، وإنما يهتم بالجريمة في حد ذاتها كجناية غير منضبطة ، وما تلحقه من ضرر بالمجني عليه . إذ أن من ضمن اهتمامات القانون العرفي الاهتمام بالتعويض أكثر من اهتمامه بتوقيع العقوبة ، كما يولي اهتماماً كبيراً بأداء القسم الذي هو حلف اليمين ، لوجود اعتقاد راسخ وسط مجتمعات دارفور ، ومجتمع شرق السودان، والمجتمع البدوي عموماً بقوة التأثير النفسي الذي يضمن للقسم فعاليته، بل ويعتبر رفض المتهم لأداء القسم اعترافاً ضمناً بارتكابه الجريمة .

### الأجاويد :

ومن المؤسسات التي يتحاكم اليها أفراد المجتمع في كل من دارفور، مؤسسة الأجاويد ، وهم شريحة مميزة ومنتقاة من أفراد المجتمع ، من الذين اشتهروا بالحكمة والخبرة وكمال التجربة في احتواء المشاكل التي تنشأ بين أفراد القبيلة المعنية ، أو تلك التي تنشأ بين قبيلة وأخرى ، من القبائل المجاورة .<sup>(8)</sup> فهؤلاء الأجاويد والحكماء هم الذين يطبقون العرف للفصل بين المتخاصمين من أفراد القبيلة أو من خارجها . وهم كذلك من يشاركون بقدراتهم الذاتية في مؤتمرات الصلح القبلي ، ذات الصلة بأطراف النزاع أو الصراع المراد احتواؤه، فغالباً ما يتوصل أولئك الأجاويد إلي حلول مرضية ودائمة وغير قابلة للاختراق. ومن القضايا التي يتم تناولها بواسطة الأجاويد أو الجودية ، والتي تدخل في دائرة اختصاصهم مباشرة ، هي قضايا القتل وما يتصل بها من ديات .<sup>(9)</sup> وقضايا النزاعات التي تنشأ من وقت لآخر بين القبيلة والقبائل الأخرى حول موارد المياه ، ومواطن العشب والكلاً، ومشاكل الحدود الادارية الفاصلة بين القبيلة وجيرانها ، وحدود جنائن الهشاب ، والحدود بين المزارع التي تعرف في دارفور بالتقرر.<sup>(10)</sup> وان انحصر دور هؤلاء في هذا النوع من المشاكل في اطار دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة والحكومة، وخاصة فيما يتعلق بالحدود الادارية الفاصلة بين القبائل والمجموعات القبلية المتصارعة . وهنا تبدو مهمة الأجاويد وكأنها مسؤولة فقط من تقريب وجهات النظر ، وزرع بذور الثقة بين الأطراف المتحاربة ، باعتبار أن الحل الرسمي وبدخل مباشر من الدولة قد لا يعطيوزناً للمشاكل ذات الطابع العرقي والاثني ، وانمايهتم بالقضايا والمشاكل

ذات الصلة بالأرض ، باعتبارها أساس الاقتصاد وعماد الأمن الاجتماعي لكل الأطراف المتنازعة ، ولارتباطها وبشكل مباشر بالأنشطة الحياتية الأخرى التي يزاولونها من رعي وزراعة وتجارة .<sup>(11)</sup> وذلك لأن الانسان لا تصدر عنه أفعاله إلا باعتباره فرداً في ذاته ، وأعضواً في أسرهِ ، أو مواطناً في دولة . الأمر الذي يجعله ملزماً بطبيعة الحال باحترام ما تمليه عليه القوانين العرفية والنظم الاجتماعية الضابطة لسلوك الأفراد في المجتمع المعني . وعادة ما تعقد جلسات الأجاويد في ظلال الأشجار الوارفة ، أو رمال الوديان ، أو الروايب المعدة لمثل هذه المناسبات . هذا بالإضافة إلي أن مؤسسة الجودية في دارفور ، قد أصبحت تساهم بشكل كبير في احتواء الكثير من الخلافات والصراعات في مهدها ، وتمنع تطورها ، لذلك وجدت الحكومات السودانية ضالتها في توظيف هذه المؤسسات المجتمعية لمعالجة الكثير من القضايا بعيداً عن المحاكم وتعقيدياتها ، والمراحل التي تمر بها ابتداءً من البلاغات الأولية ومرحلة التحري ، ومرحلة المثول أمام القاضي ، مروراً بعدد الجلسات التي تنعقد للفصل في قضية واحدة من القضايا ، والتي قد تأخذ فترات طويلة تتراوح بين خمسة سنوات الي سبعة سنوات أحياناً ، لذلك بدأت الحكومة في تشجيع مثل هذه الجوديات ، وافساح المجال لها ، لتؤدي دورها في حلحلة الكثير من الخلافات والصراعات في مهدها . خاصة وقد درجت بعض المحاكم إلي إعادة بعض القضايا ليتم حلها عن طريق الجودية. باعتبار أن الحلول التي تصدر عن الأجاويد غالباً ما تكون مقبولة من قبل كل الأطراف.<sup>(12)</sup>

### القلد:

وهناك آلية أخرى لفض النزاعات عند قبائل شرق السودان وتعرف «بالقلد» وفكرة القلد تتمثل في أنه عبارة عن قسم يتم أدائه أو حلف اليمين بين شخصين أو قبيلتين ، بحيث يقسم أحد الأطراف بعدم الاعتداء علي الطرف الثاني ، وأنه ملتزم بالقلد وما يفرضه من قرارات . وإذا اتضح وأن حاول أحد الأشخاص الافلات من القلد أو عدم الالتزام به ، فعلي الذي قام بالتوقيع علي القلد احضاره للشرطة ، وغالباً ما يلجأ الي القلد عند ارتكاب الجرائم مثل القتل العمد والأذى الجسيم ، والجرائم المتعلقة بالنزاعات حول الأراضي . ومن أشهر قبائل البجة في فض النزاعات هم الأتمن، فرع (العبد رحمانات) ، لما عرف عنهم من الفصاحة والبلاغة عند التحدث بالغة البجاوية . وذلك لأنهم يضربون الأمثال لإيصال الأفكار والمعاني التي تساعد في الوصول الي حلول عملية ، لإنهاء النزاع وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة ، وزرع بذور الثقة بينهم ، الأمر الذي يجعل بقية قبائل البجة حريصة علي حضور مجالس

القلد ، لسماع بلاغتهم ، وخير دليل علي ذلك ، النزاع الذي حدث بين الأشراف والكميلا ، والذي كان في غاية من الضراوة ، بحيث قضي علي الأخضر واليابس ، لدرجة أن تدخلت الكثير من القبائل لوقف القتال ، وأجراء الصلح بينهم ، إلا أن قبيلة الكميلا دائماً ما ترفض الصلح . فقام أحد حكماء الأتمن وطلب من جميع الحاضرين الصلاة علي النبي ما عدا الكميلا ، الأمر الذي أغضب شيخهم فقال ولماذا الكميلا ؟ فأجابه شيخ الأتمن بأن الكميلا ليسوا حريصون علي الصلاة علي النبي ، بقدر حرصهم الشديد علي قتال أحفاده وأصحابه ، وعندما فهم شيخ الكميلا ما يرمي اليه شيخ الأتمن ، بادر من جانبه وقال لقد قبلنا الصلح وأمر بوقف القتال فوراً.<sup>(13)</sup> عملاً بقانون القلد وتطبيقه علي واقعهم بغرض تحقيق السلام ، وحقن الدماء ورتق النسيج الاجتماعي . ومن أهم القبائل المكونة للبجة الهدندوة والأمرار ، والبنبي عامر والعبادة ، والبشاريين والجعافرة والحباب وغيرهم .<sup>(14)</sup> وبالتالي فإن القلد نوع من العرف الأهلي المستخدم في فض النزاعات بشرق السودان ، وسط قبائل البجة بتقسيماتها المختلفة ، والقلد منتشر في شرق السودان ، في حين أن الجودة منتشرة في دارفور ، مما يشير إلي أن القلد والجودية وجهان لعملة واحدة ، وإن اختلفت الجغرافيا وتباعدت المسافات .<sup>(15)</sup> ومن دواعي اللجوء الي تحكيم هذا القانون العرفي عند قبائل البجة في شرق السودان هو أن انسان شرق السودان والبقاوي علي وجه الخصوص ، قد اشتهر بميله الفطري للتسلح بالأسلحة التقليدية ، مثل السيف والسكين ، والشوتال والدرقة والعصي بأنواعها المختلفة ، بالإضافة الي الحراب أو (القدب) ، وهي عبارة عن فأس خفيفة الوزن ، ومرد ذلك الي نمط حياة البقاوي في الطبيعة القاسية في المناطق القاحلة ، الأمر الذي يجعله يميل الي الحذر الدائم والاستعداد الدائم للدفاع عن نفسه وممتلكاته وحيواناته ، لحميتها من اللصوص والحيوانات المفترسة والزواحف . ويتصف البقاوي بالقدرة الفائقة علي استخدام جميع أنواع الأسلحة التقليدية بمهارة عالية وسرعة فائقة .<sup>(16)</sup> والجدير بالذكر أن البجة يعتبرون السلاح مكملاً للرجولة ، ولذلك ينشأ أطفالهم منذ نعومة أظفارهم علي تعلم مهارة المبارزة ، وطريقة صرف الأسلحة ، تحسباً لاغتنام الفرصة المواتية لإلحاق الأذى بالعدو . كما يستخدمون هذه الأسلحة في أداء الرقصات الشعبية بالسيف والدرقة . ولديهم « الشوتال » وهو نوع من الخناجر يرتديه الأعيان وعلية القوم والفرسان ، ويسمي « هباب » والشوتال يستخدم عادة في الغناء التراثي عند البجة ، وقد بدأت صناعة الشوتال في مدينة كسلا ، بواسطة حسن محمد أحمد المشهور بأبي كراع منذ العام 1940م مع ارهاصات الحرب العالمية الثانية . وقد كان

يتسلح به العساكر الزاهبون لمحاربة الطليان علي الحدود الإتريرية ، والشوتال مرتفع السعر مقارنة بالأسلحة البيضاء الأخرى ، والشوتال هو سلاح متوارث عند البجة كابرأ عن كابر ، ويوضع بداخل الكمر .<sup>(17)</sup> وعليه فإن مجتمعاً بهذه المواصفات، ودائم الحذر والاستعداد للدفاع عن النفس والأرض والعرض وسائر الممتلكات ، متوقع منه حدوث المشاجرات والمنازعات التي قد تؤدي أحياناً الي ارتكاب جريمة القتل، أو الحاق الأذى الجسيم بالطرف الآخر، لذلك يلجأون الي القلد الذي هو نوع من العرف الأهلي- كما قدمنا - لتجاوز الكثير من المشاكل التي من شأنها الحاق الضرر بالسكان ، وقيام حروب أهلية مدمرة . وذلك بعقد المجالس بغرض التوصل الي حلول مقبولة ودائمة لإنهاء الصراعات والنزاعات القائمة ، أو التي سوف تحدث في المستقبل . ويمر القلد بمراحل متعددة وحلقات متصلة ، اذ يبدأ بلجنة الوسطاء التي تسمى (جوار) ومعهم الشهود علي الصلح المتوقع التوصل اليه ، بواسطة أصحاب الكفاءة والخبرة والدراية في فض النزاعات ، وعقد المصالحات بين الأطراف المتنازعة . خاصة وأن الذي لا يقبل بما توصل اليه الحكماء من قرارات وأحكام ، تفرض عليه عقوبات اجتماعية واقتصادية صارمة. ومرحلة القلد عند البجة تعرف بمرحلة وقف العدائيات أولاً، وذلك بأخذ العهود والمواثيق من كل الأطراف المتنازعة كلاً علي حده ، لمعرفة ما اذا كانت الأطراف المتحاربة قد قبلت بهؤلاء الوسطاء أم لا ؟ فاذا حدث وأن ظهر شخص غير مرغوب فيه للطرفين ، يسحب فوراً من لجنة الوسطاء ، نزولاً عند رغبة الأطراف المتنازعة ، لضمان سير عملية الصلح الي غاياتها ، دون أي عراقيل أو مشاكل . وعادة ما يحدد القلد بمدة زمنية معينة والطرف الذي لا يلتزم بالقلد ينبذ من قبل المجتمع ، ثم يلي ذلك المراحل المتممة للصلح .<sup>(18)</sup> وللمرأة دور مقدر في ضبط سلوك المجتمع البجاوي ، لما تتمتع به من مكانة مرموقة وعظيمة في مجتمعها، خاصة وأنها لا تحلب اللبن ، لأن ذلك يمثل عيباً في عرفهم وعاداتهم وتقاليدهم ، باعتبار أن تلك المهام هي من صميم أعمال الرجال ، بل واذا حلب الرجل البهيمه فلا يشرب من لبنها ، إلا بعد أن يتذوقه انسان آخر ، ولا يأكل الرجل مع زوجته أو أمها ، كما أن البجاوي لا يرد علي المرأة إذا أساءت إليه أو اهانتة .<sup>(19)</sup> ومن عادات البجة إذا تقابلت قبيلتان في الحرب ، ولا يوجد من يوقف هذه الحرب ، فتقوم إحدي النساء وتكشف رأسها وتسير بين الفرقاء ، وعلي الفور يدخل كل محارب سيفه في غمده ، وتتفرق الجموع ، وتضع الحرب أوزارها ، احتراماً للمرأة البجاوية بالنزول عند رغبتها . بل واذا جاءت قبيلة أخرى للمساهمة في وقف الحرب فإن المحاربين من الطرفين يتركون القتال ، ويتفرغون للقيام بواجب الضيافة للقبيلة التي جاءت لوقف الحرب وفض النزاع القائم .<sup>(20)</sup>

## المردود الايجابي للجودية والقلد:

1. سرعة التوصل إلى حلول عملية للخلاف الذي ينشأ بين الأطراف المعنية ، قبل أن يتطور إلى حوب أهلية دامية ومدمرة .
2. قبول الخصوم بالأحكام التي تصدر عن مؤسسة الجودية والقلد باعتبارهما من الأعراف والتقاليد المتوارثة في كل من دارفور وشرق السودان ، والتي من شأنها ضبط سلوك الأفراد بإخضاعهم لسلطة العرف الأهلي في أي مكان وزمان .
3. الاحترام المتبادل بين الأجاويد الذين هم رموز المجتمع ، والأعيان من الشيوخ والنظار والعمد والملوك والسلاطين ، ورجال الدين من حكماء المجتمع ، وأصحاب الرأي والخبرة في معالجة الخلافات التي تنشأ بين الأفراد ، والقبائل في دارفور وشرق السودان .
4. مساهمة مؤسسة الجودية والقلد في حل بعض المشاكل، واحتواء بعض الصراعات والنزاعات في مهدها ، وإدارة المؤتمرات القبلية بالشكل الذي يسهم في تقليل نفقات الدولة علي المحاكم المنتشرة في دارفور وشرق السودان .
5. إن الحلول التي يتم التوصل اليها من خلال مؤسسات الأجاويد والقلد غالباً ما تكون حلاً نهائيةً ودائمةً، لأنها نابعة من أعراف وتقاليد المجتمع ، ومسنودة بالقوانين العرفية التي يخضع لها كل أفراد المجتمع دونما استثناء .

## الشواهد والأدلة:

لقد ظلت الصراعات القبلية في دارفور ومنذ العام 1934م، تحل بالجوديات التي تتوصل الي حلول بسيطة وغير معقدة ومقبولة في الغالب بين الأطراف المتحاربة ، لاعتمادها على العادات والتقاليد والأعراف المعترف بها في مجتمع دارفور، والتي تعرف بالجودية . والدليل على ذلك هو نجاح العديد من الآليات أو الجوديات في فض النزاعات التي ظلت تنشط في الاقليم من وقت لآخر. مما كان سبباً في ايجاد ثقافة القبول بالآخر واحترام رأى الجماعة (الأجاويد)،الذين غالباً ما كانت تتم دعوتهم من خارج الاقليم، من الزعامات الأهلية والقبلية، من النظار والعمد والمشايخ والسلاطين والملوك، الذين يشار اليهم بالبنان، من قبائل الكبابيش والحرر والمسيرية، والمجانين والكواهلة، والميدوب والزغاوة والشكرية وغيرهم، وذلك للمساهمة في احتواء الصراع أو النزاع في مهده قبل أن يستفحل أمره .

## الانتكاسة وتجدد النزاع في دارفور :

ولكن نسبة لتطور شكل الصراعات والنزاعات، وتداخل الأسباب والدوافع التي أدت الى حدوثها، فقد تعقدت تبعاً لذلك آليات الحل، بحيث تحول النزاع الى أزمة حقيقية، ظلت تعيشها دارفور في السابق وفي الوقت الراهن . الأمر الذي استلزم ضرورة الوصول الى حلول جذرية تعيد الاقليم الى سيرته الأولى . ولكن يبدو أن وراء هذا التعقيد أجنحة خارجية وداخلية ومحلية، يمسك

بخيوطها بعض الطامعين في الوصول الى السلطة والثروة، على جماجم وأشلاء المساكين والغلبة، من المزارعين والرعاة والمواطنين العزل. ومن أبرز العوامل التي أسهمت في تعقيد الأزمة الدار فورية، هي محاولة بعض المنظمات الأجنبية بذور الكراهية، والعنصرية والمناطقية، تحت مظلة مفهوم الانتماء العرقي البغيض، بتصويرها للصراع في دارفور على أنه صراع بين مجموعات عرقية يحاول كل منها اقضاء الآخر، بطريقة مدروسة ومخطط لها مسبقاً. بل وقد ازداد الأمر تعقيداً عندما برز الى السطح الصراع بين المجموعات العرقية المكونة لمجتمع دارفور، على أساس أنه صراع عرقي وعنصري بين المجموعات العربية والمجموعات الزنجية (زرقة وعرب). يضاف الى كل ذلك المطامع السياسية والذاتية، التي انتشرت بين المكونات الدار فورية، من أجل الوصول الى كراسي الحكم وتحقيق الثراء، بحيث أصبحت دارفور هي مسرحاً لأحداث وميدان الصراع، أو حصان طروادة، يمتطيه كل طالب جاه أو سلطة أو منصب أو حقيبة وزارية أو معتمدية.. الخ. وانطلاقاً من هذا الواقع فقد تنادت الحركات المسلحة وبدأت تعمل تحت هذه المظلة، حتى أصبحت ثلاثين حركة مسلحة، والدليل على ذلك وجود أكثر من 150 منظمة أجنبية، تنفق أكثر من 500 مليون دولار في العام. بالإضافة الى قوات اليوناميد التي تحتاج الى 150 مليون دولار شهرياً. هذا فضلاً عن أنها تقوم بتوظيف أكثر من 50 ألف شخص منهم 8000 أجنبي، مع مراعاة أن كل هذه الأموال تصرف على النفقات الادارية، وتوفير بيئة عمل مناسبة، لا يستفيد منها النازحين أو اللاجئين، بل وأن معظم هذه المنظمات تعمل لحساب أجنداث خارجية مرتبطة بالدول الغربية، أو لحساب شركات أجنبية تتحرك لخدمة مصالح أفراد. وعليه فان الواقع في دارفور لا يسر، ومن غير المتوقع أن ينصلح الحال، وتعود دارفور الى سيرتها الأولى، عندما كانت تضم مجتمعاً متآلفاً ومتجانساً، وبها متسع للجميع، وبمرور الزمن تبدل الحال، وكثرت الأطماع، وضاعت القيم، وتغيرت النفوس، بظهور الأجنداث الخارجية، والمصالح الشخصية الضيقة، وضعفت الإدارات الأهلية، بل وفشلت في ضبط سلوك أفرادها، لغياب الحكمة التي ظلت تضبط حركة مجتمع دارفور بأسره في الماضي. فقد أشارت بعض الدراسات الى أن دارفور قد شهدت خلال الفترة الممتدة من العام 1932-1997م، انعقاد حوالي الـ 40 مؤتمراً للصالح، لا يتسع المجال لذكرها أو الخوض في تفاصيلها. إلا أن من أهمها هو مؤتمر أم قوز بين الكبابيش والكواهلة والميدوب والزيادية 1932م، ومؤتمر المالحة بين الميدوب والزيادية 1967م، ومؤتمر أم كدادة بين الكبابيش والبرتي والزيادية 1984م، ومؤتمر الضعين بين الرزيقات والمعاليا

1991م، ومؤتمر الجنيينة بين الزغاوة والقمر 1990م، ومؤتمر الضعين بين الرزيقات والزغاوة 1997م، ومؤتمر الجنيينة بين المساليت والعرب 1997م. (21) وبالرغم من عقد كل هذه المؤتمرات إلا أن النزاع المسلح بين القبائل مازال حاضراً في الذاكرة السودانية، ومحتدماً وممارساً ويعلم الدولة. ولكنه لم يتوقف بالرغم من المبادرات التي استهدفت وضع حد نهائي للاقتتال الدائر بين القبائل في دارفور. وعلى ضوء هذا الواقع فإن وزير الدفاع الفريق أول ركن عبد الرحيم محمد حسين، قد أكد أمام البرلمان بأن الصراعات القبلية قد أصبحت أبعد أثراً وأعظم خطراً من الحركات المسلحة، التي تقاتل الحكومة في أنحاء متفرقة من البلاد. ونتيجة للإهمال وعدم احتواء تلك النزاعات في حينها، تطورت الصراعات وأصبحت أكثر دموية، بسبب تساهل الدولة، بل ومشاركتها في انتشار السلاح بين المدنيين، عندما نشطت الحكومة في تقنين حمل السلاح بين مواطني دارفور، بالرغم من فشل الكثير من التجارب الماضية في عملية جمع السلاح ونزعه من أيدي المواطنين، حتى لا يسهم في ارتكاب المزيد من الجرائم وسط الآمنين. والجدير بالذكر أن أنعدام الوفاء بدفع المبالغ المقررة للديات يعد من الأسباب المباشرة لتجدد النزاعات بالتزامن مع مساعي جمع السلاح، وقيام مؤتمرات الصلح، وعدم اقدم الدولة على تطبيق استراتيجية التدخل السريع من قبل القوات النظامية، للفصل بين الأطراف المتنازعة، خاصة وأن هذه الخطة قد أثبتت نجاحاً ظاهراً على أرض الواقع بالرغم من كلفتها المالية الكبيرة. واستناداً الى هذا الواقع الدار فوري الأزوم، فإن السلطة الاقليمية لدارفور وقتها قد وجهت انتقادات حادة لمنهجية مؤتمرات الصلح بين القبائل، والتي من خلالها ظلت الدولة تشرك القبائل في دفع الديات، باعتبارها أحد محفزات الصراع القبلي لانحرافها عن مقاصد الدية كعقوبة. ودعتا لبالاسراع بمعالجة مشكلة الحواكير والديار، والحدود الادارية بين القبائل، والتي تحسم أمرها تماماً منذ عهد السلطان موسى بن السلطان سليمان سولونج 1682-1722م، الذي جعل الأرض حكرًا للدولة والسلطان. وللسلطان كامل الحق في أن يهبها لمن يشاء وينزعها ممن يشاء. كما أدانت المفوضية، انتشار السلاح بين الناس، بل ونادت بضرورة بسط هيبة الدولة وسيادة القانون، ومحاسبة كل الذين تسببوا في اشعال فتيل الصراعات القبلية في دارفور، بجانب تفعيل دور الدولة في جمع السلاح من القبائل عبر آلية فعالة ونشطة، يشترك فيها زعماء العشائر وشيوخ القبائل، والملوك والنظار والعمد والشراتي، مع مراعاة طبيعة دارفور الجغرافية والتركيبة السكانية، المكونة للبناء العشائري فيها.

### أسباب النزاع في دارفور :

لا توجد مشكلة واجهت الدولة السودانية منذ الاستقلال مثل مشكلة دارفور. وذلك لأن الحروب الدائرة في دارفور الآن وفي السابق، لها جذور قبلية واجتماعية، وأخرى اقتصادية وسياسية، خاصة وأن الصراع في دارفور صراع قديم ومتجدد، مما يستلزم اجراء قراءة علمية جريئة لواقع الصراع في دارفور، لسبرغور طبيعة هذا الصراع ودوافعه ومنطلقاته

- ومراميه وماللاته وانعكاساته، بهدف الوصول الى بعض الحلول أو مقترحات لحلول منشأها التعجيل بتحقيق الأمن والاستقرار، وتوطين السلام الاجتماعي في ربوع دارفور المنكوبة . إلا أن أسباب الصراع قد تعددت وتداخلت ، والتي يمكن اجمالها في الآتي :-
1. هناك من الباحثين والدارسين من صورها على أنها نزاعات وصراعات قبلية بسبب شح الموارد وتدهور البيئة الايكولوجية .
  2. وهناك من وصفها بأنها صراعات بين القبائل المتداخلة حول الأراضي والحواكير .
  3. ومنهم من أرجعها لأسباب اجتماعية مختلفة منها الثقافي والعرقى والنهب المسلح.
  4. بل وأن بعضهم قد أرجع هذه النزاعات والصراعات الى تدهور الأوضاع الأمنية في دول الجوار، وبالتحديد تدايات الحرب الليبية التشادية، والحرب التشادية التشادية، بالإضافة إلى الصراع الدائر في دولة أفريقيا الوسطى .
  5. في حين ذكر آخرون بأن أحد أسبابها هو الكراهية التي ظلت تروج لها بعض العناصر والكيانات، بهدف اثاره روح الكراهية من خلال الدعوة إلى العنصرية والمناطقية والجهوية، ومحاولة اقضاء الآخرين، وابعادهم عن مناطق نفوذهم بفرض واقع ديموغرافي جديد، وذلك بإقامة أمارات جديدة داخل بعض الادارات الأهلية التي لم تتقبل هذا الاجراء الأحادي، الذي لا تبرره الأعراف المجتمعية التي كانت سائدة في دارفور منذ أمد بعيد .
  6. ومنهم من أرجعها الى اضمحلال وضعف الادارة الأهلية المتمثل في عدم قدرتها على احتواء النزاعات في مهدها .
  7. يضاف الى كل تلك الأسباب الطموح السياسي، وأطماع السلطة المتمثلة في رغبة بعض الشباب، في الحصول على الثروة والسلطة، لأنهم قد ظلوا يعيشون في حالة من عدم الاستقرار النفسي، من جراء تفشى العطالة والبطالة، وانعدام فرص العمل، وضعف الامكانيات المادية .
  8. غياب الوعي اللازم بأخطار ومهددات ومآلات تلك الصراعات والنزاعات، على المستوى المحلى والإقليمي، وعلى الواقع الدار فوري الناجم من حالة عدم الاستقرار السياسي، الذي توقفت معه عجلة التنمية، في كل ربوع اقليم دارفور بولاياته الخمس، بالإضافة الى انعدام الوازع الديني، وزيادة معدلات الأمية والجهل، نتيجة لزيادة أعداد الفاقد التربوي .ممن تركوا مقاعد الدراسة لأسباب اجتماعية واقتصادية ، بسبب الحروب أو النزوح من أماكن النزاعات الي المدن، فأصبحوا يعانون من البطالة والعطالة المقنعة التي حرمتهم من الحصول علي فرص عمل توفر لهم العيش الكريم لهم ولأسرهم .
  9. انتشار الفساد بمؤسسات الدولة، وسوء الادارة، وتفشى المحسوبية، واستغلال النفوذ، واضطهاد الأقليات وعدم تمثيلهم سياسياً في عملية اقتسام السلطة والثروة، الأمر الذي فجر مشكلة الصراع بين المركز والهامش، التي ظلت تعمل تحت مظلتها حركات التمرد والحركات المسلحة الدار فورية الأخرى .

## لماذا فشلت مؤتمرات الصلح القبلي التي انعقدت في دارفور؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من معرفة الأسباب التي قادت الى هذا الفشل . ومن تلك الأسباب على سبيل المثال لا الحصر . أن النزاعات القبلية هي المسؤولة عن الحروب القائمة بين القبائل في دارفور والتي كان وراءها تجار السلاح، وسماسة الحروب، الذين يخططون لاستمراريتها وديمومتها، حتى تصبح دارفور سوقاً رائجة لأسلحتهم بأنواعها المختلفة . مضافاً الى كل ذلك دور الحركات المسلحة في اذكاء نيران العداة بين القبائل، للاستفادة من هذا الواقع المتفلسف، في عقد بعض الصفقات لبيع الأسلحة الى الأطراف المتحاربة . خاصة وأنهم -أي المتمردون- من أكبر الممولين لحروب القبائل في دارفور . والتي ظلت تنشط من وقت لآخر، بسبب الحدود الادارية وما يرتبط بها من مصالح، ذات صلة بموارد المياه، أو الحدود بين المزارع وجناين الهشاب، والوديان ذات الخصوبة العالية، والتي تصلح لإقامة مشاريع زراعية ناجحة . والأمثلة كثيرة لتلك الحروب التي ظل يعيشها انسان دارفور بالرغم من قيام الحكومة بإرسال الوفود والوسطاء والمسهلين، لاحتواء آثار الحرب، ووقف القتال والاعداد لعقد مؤتمرات الصلح، إلا أن تلك الوفود قد درجت على العودة وببيدها ضمانات من الأطراف المتنازعة أو القبائل المتحاربة، تؤكد جنوحها نحو السلم، واستعدادها للجلوس الى الصلح، بل وقبولها بتحديد موعد انعقاد المؤتمر . إلا أنه لا تمضي أيام قلائل حتى تندلع الحرب مرة أخرى وبشراسة الأمر الذي يتسبب في فشل انعقاد المؤتمر في مواعيده . بحيث يجعلنا نطرح السؤال المحوري وهو لماذا فشلت مؤتمرات الصلح التي تم عقدها في دارفور وبإشراف الدولة المباشر؟ وبموافقة الأطراف المتنازعة؟

### أسباب الفشل المستمر لتلك المؤتمرات:

1. ضعف جهاز الادارة الأهلية، التي لم تعد تؤدي دورها بنفس القوة والفعالية، كما كانت في السابق، عندما كانت لزعماء القبائل سطوتهم ونفوذهم، الذي يستمدونه من احترام الأفراد والمشايخ والعمد لشخصية الناظر، أو السلطان أو الملك، باعتبارهم رموز القبيلة وأحد حكمائها القادرين على ضبط سلوك أفراد القبيلة، من خلال تطبيق القوانين العرفية السائدة في المجتمع، ومسنودة بالأعراف والتقاليد المستمدة من فلسفة المجتمع ، ونظرتة في كيفية تجاوز الكثير من المشاكل التي تحدث بين القبائل والأفراد، والتي شكلت مخزوناً معرفياً وراثياً اجتماعياً ، أسهم الي حد كبير في حلحلة الكثير من المشاكل، التي ظلت تحدث بين الأفراد وقبائل الجوار.
2. إن الذين يوكل اليهم أمر التحضير والترتيب لانعقاد مؤتمرات الصلح، لديهم مصالحهم الخاصة في اطالة أمد الاجراءات، الأمر الذي يؤدي بدوره الى الفشل، حتى يستفيدوا من

- النثریات والمخصصات، ومن الميزانية المرصودة لإنجاح قيام المؤتمر كما خطط له .
3. قوة تأثير سماسرة الحروب وتجار السلاح، الذين من مصلحتهم استمرار الحرب مستعرة، وذلك بتأجيج نيران الصراع، من خلال اثاره الفتنة تحت مظلة الجهوية أو القبلية أو المناطقية .
4. استعانة حكومة المركز بممثلين من أبناء القبائل المتناحرة أو المتحاربة، ممن لديهم وظائف دستورية مرموقة في الدولة، من السياسيين الذين هم أبعد ما يكونون عنهم ومشاكل قبائلهم، وليس لهم تأثير اجتماعي يذكر وسط قبائلهم، بل وأن أغلبهم يفتقر إلى صفة الحياد في أحيان كثيرة .
5. الأجندة السياسية المطروحة من بعض السياسيين المتنفذين، من الذين يسعون إلى تمزيق النسيج الاجتماعي، وتقسيم الوطن إلى دويلات ومراكز قوى، من خلال تبني أجنداث داخلية وخارجية محددة ومخطط لها سلفاً . الأمر الذي يؤدي إلى تجزئة الوطن وتقسيمه وتمزيق أوصاله، تحت مظلة القبيلة أو الجهة، واثارة النعرة العنصرية بين مكونات المجتمع الدار فوري .
- ومن أهم أسباب انهيار وفشل مؤتمرات الصلح، عدم التزام الحكومة بما يليها من مهام ومسؤوليات، مثل خلق الآلية لدفع الديات، والتي تحتاج لمتابعة لصيقة من قبل رجال الادارة الأهلية، لمعرفةهم بعادات وتقاليد وأعراف تلك القبائل المتصارعة . وتنفيذ مقررات وتوصيات المؤتمر على أرض الواقع، وترسيم الحدود الادارية الفاصلة بين القبائل، وانشاء الدوانكى والحفائر، وفتح المسارات، لأن النزاعات والصراعات بين القبائل، قد ظلت تندلع بسبب مصادر المياه والأراضي الزراعية والمراعي . بالإضافة إلى بطء السلطات الحكومية في المتابعة، وتنفيذ مقررات وتوصيات المؤتمرات القبلية، وعدم قدرتها على تقوية الادارة الأهلية وتطوير أجهزتها، وذلك بإعطائها المزيد من السلطات، والصلاحيات القضائية والادارية والمالية، ورفدها ببعض المعينات، مثل وسائل الحركة، ووسائل الاتصال، وتقوية حرس الادارة الأهلية وتسليحه، وتدريب أفرادها، تحت اشراف الدولة، حتى يمكن لها مساءلتهم ومحاسبتهم، بل ونزع السلاح منهم في أي وقت شاءت . وفي اعتقادي أن هناك ثمة أسباب جوهرية وراء فشل مؤتمرات الصلح القبلي المنعقدة في دارفور في الآونة الأخيرة، وبمشاركة من مؤسسة الأجاويد (الجودية) وممثلي الحكومة المركزية ، والتي يمكنناجمالها فيماآتي :
1. عدم الاعداد الجيد لهذه المؤتمرات في معظم الأحيان، بالإضافة الى التسرع والتعجل في قيامها، بحيث أصبحت أكثر صورية وشكلية منها مؤتمرات صلح قبلي حقيقية، يتوقع لها أن تصل إلى حلول جذرية ونهائية لقضية الصراع الدار فوري الدار فوري، التي ظلت تطل برأسها من حين إلى آخر، بين الكيانات القبلية المتصارعة .

2. ضعف الآليات المنوط بها تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الصلح المعنى.
3. عدم الوفاء بالالتزامات المالية التي تظهر نتيجة لمقررات الصلح النهائي.
4. ضعف آليات بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، إذ سرعان ما تنسى الأطراف الموقعة على وثيقة الصلح كل ما دار في المؤتمر، وتعود إلى سيرتها الأولى قبل أن يجف الحبر الذي كتبت به وثيقة الصلح .
5. الحوادث الفردية ذات الصلة بالأطراف المتنازعة، والتي تعمل على إعادة الأطراف للدخول في صراع جديد بأسباب قديمة . فقد ظل يحدث مثل هذا السلوك بالرغم من وجود مؤتمرات صلح ناجحة، تمكنت من الوصول إلى حلول نهائية خاطبت جذور الأزمة الدافورية، وخلقتم أرضية صالحة لممارسة التعايش السلمي والقبول بالآخر، ولفترات زمنية طويلة الأمد، ومنها مؤتمر المصالحة المنعقد في العام 1967م بين الزيدية والميدوب .(22)

### الخاتمة:

لقد كشفت هذه الدراسة عن الكثير من النتائج ، ويتمثل أبرزها في أن الجودة والقلد هي في الواقع عبارة عن بعض آليات العرف المجتمعي الفاعلة والمؤثرة ، التي ساهمت في فض الكثير من النزاعات واحتواء بعض الصراعات التي ظلت تنشب بين الأفراد والقبائل ، بهدف تحقيق التعايش السلمي ، ورتق النسيج الاجتماعي ، والقبول بالآخر من خلال إيجاد الحلول المرضية والمقبولة عرفياً . لأنها مستمدة من المخزون المعرفي والتراث الانساني الموروث في مجتمع دارفور وشرق السودان ، وأجزاء أخرى من السودان . وأن مؤسسة الأجاويد في دارفور والقلد في شرق السودان ، هي من المؤسسات الأهلية المتعارف عليها ، وهي كذلك المنوط بها التصدي لأي خلاف أو نزاع أهلي قبل أن يستفحل ويستعصي علي الحل . لأن أولئك الأجاويد هم من أكابر القوم سناً ، وأكثرهم خبرة ودراية في مجال تقديم النصح والمشورة ، وابداء الرأي السديد المستند الي الخبرات السابقة للأسلاف والآباء والأجداد ، في مخاطبة المشاكل والنزاعات التي ظلت تحدث بين الكيانات الاجتماعية في دارفور وشرق السودان من حين لآخر . إن الأجاويد أو الوسطاء في الغالب يتم اختيارهم بعناية فائقة ودراية مسبقه ومعرفة بكفائاتهم ومهاراتهم وخبراتهم ومساهماتهم في احتواء النزاعات القبلية قبل أن تتطور الي حروب مدمرة ، ودائماً ما تتم دعوتهم من خارج الاقليم أو الولاية التي حدث فيها النزاع ، كدليل علي الحياد التام الذي ليس من شأنه التأثير علي مجري الأحداث ، وإطالة أمد التفاوض المفضي الي تعقيد عمليات الصلح . ولكنهم في الغالب - وبحسب العرف القبلي المسنود بالأعراف والتقاليد المحلية السائدة - ما يتوصلون الي حلول دائمة ومقبولة من الأطراف

المتنازعة ، ومن شأنها توفير فرص العيش بسلام بين الأفراد والقبائل المتحاربة ، دون أن يتعدي طرف علي آخر بعد اجراء الصلح وتوقيعة ، وتحديد الآليات لتنفيذ قراراته وتوصياته ، التي غالباً ما يحدد لها سقفاً زمنياً لا تتعداه .

## النتائج:

من النتائج التي خرجت بها الدراسة :-

- أن مؤسسات الجودية والقلد قد أثبتت جدواها في حلحلة الكثير من القضايا والمشاكل ، ذات الصلة بالقتل والأذى الجسيم والمشاحنات بين الكيانات الاجتماعية والأفراد ، سواء كانت في الشرق أو الغرب ، لأن العادات والتقاليد باعتبارها شعور واحساس كامن في ضمير أفراد المجتمع ، يمنع الفرد من الخروج علي مقررات الصلح الذي تحقق بواسطة مؤسسة الأجويد . الأمر الذي شجع الدولة علي الاستعانة بهذه المؤسسة ودعم جهودها وأنشطتها ، حتي تصل الي غاياتها المنشودة وهي احتواء الصراعات والنزاعات في مهدها .

## التوصيات :

وقد خلص البحث الي بعض التوصيات التي يجب علي الدولة مراعاتها ودراستها دراسة مستفيضة وانزالها علي أرض الواقع ، علها تسهم في تقليل الصراعات والنزاعات ، التي ظلت تحدث بين القبائل والأفراد في دارفور وشرق السودان . والتي يمكن اجمالها في الآتي :-

1. أن تتوفر الدولة علي رؤية استراتيجية مدروسة ومتفق حولها ، لإدارة ومعالجة ما ينتج عن تلك الصراعات والنزاعات من آثار سلبية ، منعاً لتعريض سيادة الدولة للخطر بواسطة بعض المنظمات الدولية ذات الأجندة الخفية وما أكثرها .
2. علي الدولة السودانية وحكومات الولايات الحيلولة دون ظهور مثل هذه النزاعات والصراعات ذات الطابع الاثني والعرقي ، لأنها سوف تسهم في الاضرار ببرامج التنمية الاجتماعية ، وتكون سبباً في حدوث الانفراط الأمني بمناطق النزاع ، الأمر الذي ينعكس سلباً علي الأنشطة الحياتية التي يمارسها المواطن في تلك الأماكن، والمتمثلة في الرعي والزراعة والتجارة .
3. علي الدولة أن تعي دورها في معرفة العناصر التي يتشكل منها الصراع أو النزاع العرقي والاثني ، والذي غالباً مايكون مرتبباً بتوزيع الموارد والثروة والسلطة ، ومصادر الطاقة والمياه ومناجم الذهب ، فيحدث تبعاً لذلك الصراع حول ملكية الأرض ، الأمر الذي يبرز الصراع وكأنه صراع بين المركز والهامش ، لغياب التنمية المتوازنة واهمال تقديم الخدمات التعليمية والصحية والبيطرية في حينها .

4. إن غياب التنمية في الاقاليم والولايات البعيدة عن المركز قد أسهم في بروز وظهور حركات التمرد في دارفور في العام 2003م . مثل حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور ، وحركة العدل والمساواة بقيادة خليل ابراهيم ، وحركة مالك عقار في النيل الأزرق . وقد كانت مطالبهم منحصرة في أن الخرطوم قد ظلت تستغل ثروات مناطقهم الطبيعية دون أن تهتم بتطويرها . الأمر الذي أسهم في تدويل القضية ، التي وجدت صدي ودعماً من بعض القوي الغربية ، مثل أمريكا وفرنسا وبريطانيا واستراليا والنرويج ، والتي كانت تتابع تطورات الأحداث في السودان ، لتجد المدخل المناسب لخدمة مصالحها في المنطقة .
5. وثمة عامل آخر أسهم في بروز ظاهرة النزاعات والصراعات ذات الطابع العرقي والاثني هو الموقع الجيواستراتيجي الذي يتمتع به السودان ، فهو بمثابة القلب النابض في أفريقيا ، وهو كذلك الجسر الرابط بين غرب ووسط وشرق أفريقيا ، ومنطقة القرن الافريقي ، ومن ثم فإن السيطرة عليه أو تقسيمه أو تفكيكه من قبل الدول الغربية ، يمثل هدف استراتيجي لا بد من تحقيقه . ولذلك فإن الغرب وراء تآزيم الأوضاع في السودان عن طريق خلق المشاكل الأمنية بين السودان ودول الجوار الأفريقي ، وخاصة مع الجارة تشاد ، لأن الحدود المشتركة بين السودان وتشاد تسكنها قبائل متداخلة ، بعضها سودانية داخل الأراضي التشادية ، وبعضها تشادية داخل الأراضي السودانية ، الأمر الذي يجعلها عرضة للإستقطاب السياسي بهدف الاضرار بمصالح السودان ومقدراته .
6. تطوير جهاز الإدارة الأهلية ومنحه المزيد من السلطات القضائية والإدارية والمالية ، وذلك لتصبح لديه القدرة علي ضبط سلوك الأفراد من الخاضعين لنفوذه المباشر ، ومن ثم تعزيز وتقوية العلاقات بين الإدارات الأهلية التي تربط بينها مصالح مشتركة ، وحدود ادارية فاصلة بين كل إدارة وأخري ، وتشجيع روح التعايش السلمي والقبول بالآخر في وطن يسع الجميع .
7. وعلى الدولة في أعلي مستوياتها أن تعلم بأن من أسباب حدوث النزاعات والصراعات في دارفور وشرق السودان ، أن نظام الرعي للقبائل الحدودية يواجه بعض المشكلات ، المتمثلة في سوء العلاقات بين المزارعين والرعاة ، وهذه المشكلة قد زادت من حجمها وخطورتها الظروف الطبيعية كالجفاف والتصحر ، الذي ضرب بعض الأماكن بالاضافة إلي انتقال الرعاة إلي أماكن أخري كانت في السابق داخله في دائرة نفوذ وسيادة قبائل أخري ، فيحدث الاحتكاك بين المزارعين والرعاة حول المسارات والمراحييل ، الأمر الذي يؤدي إلي سفك الدماء أحياناً ، خاصة وأن البدو الرحل من أكثر المجموعات القبلية ضعفاً في التعليم والصحة ، اذ لم يستفيدوا من الخدمات الاجتماعية المقدمة من الدولة وذلك لبعدهم عن مؤسسات التنمية الاجتماعية ، واهمال الدولة لهم في تقديم

الخدمات الأساسية ، كتوفير مصادر المياه كالحفائر والرعاية الصحية والبيطرية لهم ولمواشيهم ، في الأماكن التي يرتادونها في أوقات الخريف (الشوقارة) ، وأوقات (الدمر) حول موارد المياه ، وبالقرب من الأسواق للحصول على احتياجاتهم الأساسية من سلع وعروض تجارية ومستلزمات أخرى ضرورية .

## المصادر والمراجع:

- (1) د. يوسف خميس أبو رفاص، دور الجودية في حل النزاعات في السودان، (نموذج دارفور)، ورقة قدمت في ندوة الممارسة الديمقراطية الشعبية في التراث لأفريقي، مركز الدراسات والبحوث، ليبيا، (د.ت)، ص 3.
- (2) أحمد إبراهيم الشريف، مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول، مطبعة عمران، القاهرة، 1965م، ص 31.
- (3) د. عاطف محمد غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990م، ص 390.
- (4) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج 2، ط 3، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ولبنان، 1996م، ص 306، 307.
- (5) عبد الله الخريجي، علم الاجتماع المعاصر، القاهرة، 1977م، ص 437.
- (6) نفس المرجع ونفس الصفحة.
- (7) عبد الرحمن عمر الماحي، تشاد من الاستعمار إلى الاستقلال 1894-1960م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982م، ص 84.
- (8) N.R.O.2Darfur-3KutumB, Local Administration 11/2/6 subject; Disputes between Zayadia and Kababish, p, 114. And Northern Darfur council Meeting, 1945, pp., 8-12  
Ibid, pp, 74-75 (9) (9)
- (10) N.R.O. Civesc, 57/17/38, Province Monthly Diaries, Native Affairs (a) Eastern Darfur Boundaries Between Arais and Abiad, 1945, pp, 2-5.
- (11) N.R.O. 2Darfur -3Kutum B, 11/2/6, subject; (11)(11) Northern Darfur District, council Meeting held at Kutum .from June 11<sup>th</sup> to 25<sup>th</sup> 1-8
- (12) يوسف خميس أبو رفاص، مرجع سابق، ص 6.
- (13) <http://www.facebook.com/bejagroup/posts,September,2012>.
- (14) فريدة البنداري، «جماعة البجا في شرق السودان، مركز دراسات ثقافة البجا، جامعة البحر الأحمر»، (د.ت).

(15)(15) هاجر سليمان، تقرير بعنوان (حكاية عرف أصبح قانوناً في شرق السودان)، بتاريخ 6/11/2014 في <https://www.sudaress.com>

(16) صحيفة الراكوبة، « سلاح البجة يعود الي غمده » في [www.alrakoba.net](http://www.alrakoba.net) بتاريخ الخميس 28/6/2018م.

(17) عبد الباقي صلاح الدين عبد الباقي، « ماذا تعرف عن الشوتال » في <https://www.mogranzone.com> بتاريخ الخميس 28 يونيو 2018م.

(18)(18) العادات والتقاليد في [https:// gebent.co.uk/ railton](https://gebent.co.uk/railton) Ibid,csch.rsu.edu (19)

(20)(20) فريدة البنداري، « جماعة البجا في شرق السودان » مركز دراسات ثقافة البجا، جامعة البحر الأحمر، (د.ت).

(21) N.R.O.civsec;56/4/16 Province Monthly Diaries, subject: Zayadia sheikh Ali Garout, April, 1937, p, 127. And N.R.O: 57/15/58, Darfur Northern District subject: Zayadia and Meidob and Kababish relations, 1941, p, 2.And also see N.R.O.57/17/164 subject: Native affairs, Meidob and Kababish relations, The Iron Curtains Agreement, 1943, pp., 2.3.

(22) N.R.O. 2Darfur-3Kutum A, 41/2/6 op.cit, subject, Disputes between Zayadia and Meidob, Separate File, 1967, pp., 2-17.